

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة العليا للأساتذة  
العلامة الشيخ مبارك بن محمد إبراهيم الميلّي الجزائري  
بوزريعة - الجزائر

محاضرات في مقياس  
التخطيط والتهيئة الإقليمية

مقدمة لطلبة السنة الرابعة متوسط  
قسم التاريخ والجغرافيا

من إعداد الدكتورة : مفتاح سعيدة  
أستاذة محاضرة ( أ )

تأشيرة رئيس اللجنة العلمية  
لقسم التاريخ والجغرافيا



رئيس اللجنة العلمية لقسم التاريخ والجغرافيا

إمضاء: أ. د. رضا بن علال

علال

## مقدمة

نحاول في هذه المطبوعة دراسة الأبعاد النظرية و التطبيقية لموضوعين مهمين في تكوين وتأهيل طلبة السنة الرابعة لأساتذة التعليم المتوسط قسم التاريخ والجغرافيا وكلاهما مكمل للأخر ألا وهما التخطيط والتهيئة الإقليمية.

كما سنحاول أيضا في هذه المطبوعة تحليل الأبعاد النظرية للتخطيط من الجوانب الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية. كما سنتناول الجوانب التفصيلية للتخطيط التربوي التعليمي بمأنه الطلبة موجّهين للتدريس .

و لا ندعي قلة المراجع والمواد العلمية باللغة العربية في هذا المجال فلا ربما سبقنا آخرون الى هذا المجال ولكن نعتقد بأننا ومن خلال هذه المطبوعة نعطي كثير من الملاحظات التي قد تساهم في إثراء النقاش والحوار العلمي ، وقد ابتعدنا عن استعراض أهم نظريات التخطيط الواردة في كتب بشكل متكرر ، فليس لدينا ما نظيف عليها ، واكتفينا بشرح وتحديد التخطيط بأنواعه المختلفة. كما تطرقنا في هذه المطبوعة أيضا التهيئة الإقليمية بمعظم محتوياتها بصفة عامة ، والمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بصفة خاصة.

## التخطيط

- المحور الأول : تعريف التخطيط
- المحور الثاني : أسس ومبادئ التخطيط
- المحور الثالث : أنواع التخطيط
- المحور الرابع : مفهوم التخطيط الإقليمي
- المحور الخامس : التخطيط التربوي
- المحور السادس : مراحل ومقومات الخطة التربوية

## المحور الأول : تعريف التخطيط

يهدف التخطيط بصفة عامة إلى رسم سياسة متكاملة لدولة ما لفترة مقبلة و محدودة بما يضمن تجنب وقوع مشكلات اقتصادية واجتماعية ، و يعتبر الإتحاد السوفيتي سابقا أول من اتبع أسلوب التخطيط ، و ذلك في عام 1928 م ، و عن طريق التخطيط العلمي المنظم استطاع إصلاح ما دمرته الحرب العالمية الأولى ، واستطاع بناء قاعدة صلبة من الصناعات الثقيلة ، و أن يرقى بنظامه التعليمي ، حتى بلغت نسبة التعليم به مائة في المائة.

كذلك استطاعت ألمانيا عن طريق التخطيط أن تجتاز أزمته الاقتصادية وأن تتفوق عن جاراتها الأوروبية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مجموعة من الدول الأوروبية وغيرها من دول العالم في استخدام أسلوب التخطيط مثل فرنسا ، وانجلترا ، وإيطاليا ، واليابان ، متخذين من روسيا وألمانيا مثلا يحتذى به ، و لقد اتبعت دول أوروبا الشرقية أسلوب التخطيط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أيضا. كذلك تحاول الدول النامية والتي انتزعت استقلالها السياسي إتباع نفس الأسلوب.

وبهذا يمكن القول أن التخطيط بصفة عامة شرط أساسي لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في كل الأنظمة السائدة في دول العالم سواء كانت دولة نامية أو دولة متقدمة.

### 1 - تعرف التخطيط:

يعرف التخطيط بصفة عامة ومختصرة بأنه:

1. تحديد أهداف وألويات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

2. تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف،

3. تنفيذ تلك الوسائل بقصد تحقيق الأهداف المنشودة.

ويعرف الدكتور العمادي التخطيط بأنه : " الوسيلة العلمية الوحيدة التي تضمن استخدام الموارد القومية بطريقة علمية و عملية وإنسانية تهدف الى خير المجتمع ورفاهية الشعب وهو وسيلة للتحكم بمجرى التغيير الاجتماعي للوطن وأداة لقيادته. وأسلوب ارادي لنقل المجتمعات من حالة التأخر والركود الى الازدهار والحضارة"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> .تسليكين وبير يسليغين: تخطيط الاقتصاد الوطني في الإتحاد السوفيتي ترجمة مصطفى عباس ج1 ص1 من مطبوعات وزارة الثقافة دمشق 1971 ( من مقدمة الكتاب التي كتبها الدكتور محمد العمادي )

ويتابع الدكتور قائلا : " بذلك أصبح التخطيط علما قائما بذاته يعتمد على قوانينه الخاصة وقوانين العلوم الأخرى كالعلوم الاقتصادية و الرياضية الهندسية والإحصائية والاجتماعية بالإضافة الى مبادئه وقوانينه الخاصة التي اصبحت تدرس في الجامعات والمعاهد العليا كموضوع مستقل بذاته "

ويعرف السوفييت التخطيط بأنه تنبؤ علمي مبني على استخدام القوانين الاقتصادية الموضوعية وعلى معرفة الاتجاهات المتكونة من الفروع والإنتاجية وكذلك على معرفة حاجات وإمكانات تطوير المجتمع الاشتراكي. ويعرف آخرون الخطة بقولهم أنها : " مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تنفيذ هدف معين وهذا يعني أن مفهوم الخطة يحدده عنصران :

أولهما وجود هدف اي غاية يراد الوصول اليها ولا بد أن يكون الهدف مرتبطا بحدود زمنية معينة فالزمن هو البعد الثالث للسمات العامة للتخطيط وبدون تحديد الزمن لا يكون التخطيط .

وثانيهما وضع تدابير محددة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف .<sup>2</sup>

وهذا التعريف ينفي شيئين أولهما أن تكون الخطة مجرد توجيهات ومجرد تحديد لعدد من الغايات التي يراد الوصول إليها وألا يشمل على تحديد للوسائل والتدابير الى توصل الى تلك الغايات . وثانيهما أن تكون الخطة مجرد تنبؤات اي مجرد تنبؤ عما سيحدث في المستقبل دون تدخل في هذا المستقبل دون تدخل في هذا المستقبل فالتنبؤات كما نعلم لا تستهدف العمل وإنما تستهدف مجرد التنبؤ وهي تفترض ان الأمور تتطور تطورا عفويا حرا.

ويعرف خبراء من اليونسكو التخطيط بأنه اسلوب عقلائي لبلوغ هدف معين....وانه وسيلة لممارسة تأثير مباشر على احداث المستقبل القريب يفترض فيها اتخاذ قرارات متناسقة حيال مجموعة من المشكلات.<sup>3</sup>

ويرى كارنيكو وبيكار سكي أن التخطيط هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاشتراكي يقوم على تحليل نجاحات الماضي وأخطائه وعلى التوقع العلمي للتطور الاقتصادي-الاجتماعي ألاحق فالتخطيط هو تطور جميع حلقات الاقتصاد الوطني بشكل واع ومتناسب حيث تظهر امكانية بناء المستقبل المادي للبلاد انطلاقا من الاهداف المقررة سلفا وبواسطة الإجراءات المقررة سلفا.<sup>4</sup>

<sup>2</sup>. عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي ص 18 الطبعة الثانية دار العلم للملايين بيروت 1972.

<sup>3</sup>. لجنة من خبراء اليونسكو ترجمة منير عزام، التخطيط التربوي نظرة الى المشكلات و التوقعات ص 132 144 مطبوعة وزارة الثقافة 1973.

<sup>4</sup>. د. عصام خوري: محاضرات في التخطيط الاقتصادي ص 5 . معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق 1977.

ويعرف الدكتور عصام خوري التخطيط بأنه : " وسيلة لتوجيه العمليات الاقتصادية ودوره كوسيلة  
ينحصر في رسم طبيعة وآفاق ونتائج النشاط الاقتصادي المستوجب انجازه في المستقبل. ان التخطيط  
نشاط مدرك لجعل العمليات الاقتصادية هادفة وموضوعية " <sup>5</sup>

وتتفق التعاريف المختلفة بين ايدينا على أن التخطيط اسلوب علمي للبحث والتصميم والعمل الهادف " <sup>6</sup>

---

<sup>5</sup>. د. عصام خوري ، مصدر سبق ذكره

<sup>6</sup>. منى عواد متابعة وتقييم خطط التربية ص 2 .

## المحور الثاني : أسس ومبادئ التخطيط

وتتمثل في عدة اسس هي كالتالي:

- الاساس الاقتصادي للتخطيط الاشتراكي هو وجود ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج (وجود قطاع اقتصادي عام) .
- الاساس السياسي للتخطيط فهو وجود سلطة سياسية تمثل جماهير الشعب وتعمل لرفع مستوى حياتها.
- الأساس القانوني فهو وجود اجهزة خاصة للتخطيط على نطاق الدولة التي تقوم بتنسيق مختلف النشاط بصورة متكاملة.
- الأساس العلمي هو اعتماد مبادئ علم التخطيط الاقتصادي من قبل اجهزة التخطيط.

ولا شك أن هذه الأسس تختلف بالنسبة للتخطيط الرأسمالي عته في التخطيط الاشتراكي ، ويمكن الاختلاف في الاساس الاقتصادي والاساس السياسي ، اما ما يتفق في النظامان فهو اعتماد علمية التخطيط الاقتصادي سواء أكانت اهدافا عامة أم خاصة.

### 1 - مبادئ التخطيط الاشتراكي الأساسية :

يتجسد التخطيط في قيام اجهزة الدولة المختصة وبمساهمة نشيطة وفعالة من جانب الرأي العام أو ممثليه بوضع مجموعة من الخطط المنسقة وتنظيم تنفيذها لتضمن تطوير الاقتصاد الوطني بصورة مخططة فالمحتوى الاساسي للتخطيط هو تنظيم نشاط العاملين في المجتمع بصورة منهجية بهدف تطويره وتقديمه ويتجلى جوهر التخطيط العام في مبادئه أو صفاته التالية:

#### أولا : وحدة الاقتصاد والسياسة:

وتظهر مبادئ وحدة السياسة والاقتصاد في التخطيط في القيادة السياسية للتطور الاقتصادي للمجتمع .

#### ثانيا : المركزية الديمقراطية والإلزامية والمسؤولية:

أما المركزية فتعني خضوع الخطة للمصالح العامة للدولة وإلزامية قرارات الهيئات العليا في اجهزة التخطيط للهيئات الدنيا (وهذا معنى اصدار الخطة بقانون). وإشراف الدولة ممثلة برئاسة مجلس الوزراء على مراقبتها لتنفيذها وإلزامها على الانضباط في ذلك تحت طائلة المسؤولية ومنعها لتنفيذ اي مشروع لا يرد في الخطة.

وبذلك فإن إحدى الصفات المركزية الهامة هي إلزاميتها في التطبيق وتحديدها للمسؤولية وذلك عند تنفيذها بواسطة تقارير شهرية أو سنوية.

أما الديمقراطية فتعني مساهمة الهيئات الدنيا (الجماعات المحلية) جماهير الشعب ممثلة بأحزابها ونقاباتا وهيئاتها الشعبية ومجالسها المحلية في وضع الخطة بحق والاعتراف بالتقدم بمطالبها واقتراحاتها عبر مختلف الوسائل واعتبار أجهزة الإدارة المحلية هي المسؤولة عن التخطيط المكاني ، أمام الجماهير من جهة وأمام الهيئات المكلف بالتنفيذ من جهة أخرى

فالديمقراطية والمركزية عنصران متكاملان لا ينفصلان ومرتبطان عضويا بحيث يشترط كل منهما وجود الآخر.

### ثالثا : عملية التخطيط:

إن التنظيم المبرمج العقلاني للإنتاج الاجتماعي يفترض أساسا علميا عميقا للقرارات المتخذة ، وتحدد العلمية قبل كل شيء بمقدار الدقة التي توخاها التخطيط بأخذ مطالب القوانين والمعايير الاقتصادية بعين الاعتبار ، ومقدار فعالية تناسب النمو الاقتصادي الذي تنص عليه الخطة بمفهوم علمي المتمثل في الأخذ بعين الاعتبار التناسب بين فروع الاقتصاد الذي يتيح الوصول إلى الأهداف المرجوة كليا وكيفيا في أقصر مدة ممكنة وبأقل التكاليف.

وهذا عن طريق إجراء موازنات للمحاسبة بين فروع الاقتصاد والأخذ بعين الاعتبار متطلبات الحاضر والمستقبل ومراعاة التقدم العلمي والتقني والعلاقات السياسية الخارجية وظروف التطور التي يمر بها المجتمع ، وحتى أخذ العوامل النفسية بعين الاعتبار .

والخلاصة إن عملية التخطيط تحتم وجود الأخذ بالمبادئ العلمية للتخطيط المستندة إلى علم الإحصاء وعلم الاقتصاد وكافة العلوم المساعدة بما في ذلك علم النفس ، وتقوم عملية التخطيط على أساس مبادئ التنبؤ العلمي ، وإذا كانت عملية التخطيط تقوم على أساس الجمع بين التنبؤ العلمي باتجاه التطور وبين إبداع الجماهير العاملة الواسعة وخبرتها من جهة أخرى فإن توحيد هذين العنصرين الأساسيين يعمق حيوية الخطط ونجاحها وقوتها.



## 2 - ما هو التنبؤ العلمي :

هل يمكن وضع خطة للمستقبل ؟ للإجابة على هذا السؤال نشير الى ان كل انسان عاقل غير مغامر، أي كل من يعتمد التفكير المنطقي ودراسة امكانياته والظروف المحيطة به ولا يعتمد على ضربات الحظ ونتائج سحب يا نصيب ..أو موائد القمار..يستطيع ان يضع لنفسه خطة طويلة الأمد أو متوسطة أو قصيرة بالنسبة للموارد التي يملكها والجهود التي يبذلها والتي هو واثق من أنه سيملكها أو سيكسبها في المستقبل. وخلاف ذلك يعتبر حكما وتخمينا لا خطة له لأن المغامرة هي تناول على المستحيل أو على الغير.

ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمع ، إذ تظهر امكانية بناء المستقبل المادي للبلاد انطلاقا من الأهداف المقررة سلفا وبواسطة الإجراءات المقررة سابقا ووفق دراسة وفهم قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية اي الموجودة فعلا ، بصرف النظر عن رغبات الناس والتي عليهم اكتشافها واستخدامها بما فيه مصلحتهم... لأن تجاهلها يؤدي الى خراب المجامع.

وانطلاقا من هذه التوقعات تستطيع هيئات التخطيط وضع القرارات الأكثر عقلانية حول خيارات ومضمون تعاقب وزمن الإجراءات التي تتضمنها الخطة العامة بالنسبة لكل قطاع ولكل منطقة . وتصبح هذه القرارات فيما بعد أرقاما وبرامج لخطة الدولة.

ويمكن استخدام التوقعات في جميع مراحل وضع الخطة وحتى اثناء وضعها موضع العمل غير أن المهمة الأولى للتنبؤ هي وضع التبريرات العلمية السابقة للخطة .

كما أن الفترة الزمنية التي يغطيها التوقع يجب أن تكون أطول قليلا من الفترة المخطط لها ( وهذا هو السبب في وضع تصورات طويلة الأجل للخطة الخماسية الرابعة مثلا ، حيث أن بعض أهداف الخطة قد لا تكفيها خمس سنوات استثمار البترول مثلا...) الأمر الذي من شأنه أن يأخذ بالحسبان الآثار المحتملة لقرارات التخطيط فيما وراء المدة المخطط لها.كما أن آجال التوقع أيضا تابعة للغرض من هذا التوقع بالذات ( فنحن نخطط لمحو الأمية على مدى عشر سنوات مثلا ، أما لإنتاج الحبوب أو زيادة انتاج البطاطا فعلى مدى سنة واحدة ).

ما هي الصلة بين التوقع والتخطيط ؟ وهل يستطيع المتوقع أن يحل مكان التخطيط ؟ وهل ينبغي التنبؤ والتخطيط في وقت واحد ؟

إن مهام كل منهما ليست واحدة ، وبالتالي فليس ثمة تناقض بينها ولا حلول لأحدهما محل الآخر. فالتوقع هو البحث والتدليل عن قرارات التخطيط المحتملة وبناء فرضيات علمية عن المستقبل واستنباط التوصيات التي تؤخذ في الحسبان لدى تحديد التقدم الاقتصادي لفترة محددة. أما الخطة فلها قوة القانون وهي تتألف من برامج توجيهية و من ارقام اقتصادية متوازنة ويجب التقيد بها.

فالتوقع والتخطيط اذن مرحلتان ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا عضويا ، وتتداخلان بحيث تغطي كل منهما جزءا من الأخرى ، وهناك عدة نماذج من التوقعات:

- توقعات بالنسبة للموارد الطبيعية وآفاق استثمارها.

- توقعات تتعلق بالسكان

- توقعات بالنسبة للتطورات الاجتماعية أو التقنية العلمية ( مثل توقعات خطط وزارة التربية كإعداد التلاميذ و توزيعهم و...حسب الجنس والمنطقة..الخ) .

وترتبط هذه التوقعات فيما بينها بشكل عقلائي حتى في مجال التربية (وهذا المفهوم الجديد للتربية باعتبارها استثمارا رشيدا للموارد البشرية والمالية ، وليس ترفا اصبح مفهوما دوليا في ادخال فكرة التخطيط الى القطر ، كان العامل وراء هذا المفهوم الجديد وكلنا نعلم كيف أن مؤتمر تطوير التعليم ما قبل الجامعي سنة 1974 عقد تحت شعار التربية من أجل التنمية)

وهكذا تربط التوقعات كل جوانب الحياة في البلاد ، حيث تأتي الاستنتاجات العامة المستمدة منها لتوفر للدولة الأساس العلمي لوضع خطط الاقتصاد الوطني.

## المحور الثالث : أنواع التخطيط :

ينقسم التخطيط إلى أنواع أهمها :

### 1. التخطيط الشامل :

هو شمول الخطة لجميع فروع النشاط سواء كان زراعيا أو صناعيا أم خدمات. وهو ما يكن أن يطاق عليه التخطيط القومي.

### 2. التخطيط الجزئي :

هو تنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية أو خطة خدمات ، كخطة الإنتاج الزراعي أو الصناعي ، أو خطة التعليم ، ولا يعتبر التخطيط الجزئي تخطيطا بالمعنى الصحيح لأنه لا يشمل إلا فرعي النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

### 3. التخطيط الهيكلي :

يقصد به اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تغيير فلسفة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أحسن مثال هنا هو الاحتلال الفرنسي : الذي حاول بالكل الجرائم ان يطمس هوية الجزائريين وهذا بمحاربته اللغة العربية والدين الإيلامي كا تدمير المساجد وتحويلها لكنائس بعدما يتم استخدامها كا اسطبل أو حانة من أجل – تطهيرها – كي تصبح كنيسة ، مثلما فعل بجامع كتشاوة بالجزائر العاصمة ..

### 4. التخطيط الوظيفي :

يقصد به إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم . و احسن مثال هو الانتداب البريطاني بالمشرق كا مصر مثلا . الذي مس فقط الاقتصاد ولم يحارب التعليم والدين.. و دون إحداث تغييرات جذرية في قيمته أو فلسفته.

### 5. التخطيط الأصلي و التخطيط المساعد :

يتصل التخطيط الأصلي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة : كخطة الزراعة ، والتشييد والبناء ، والكهرباء ، والإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والنقل والمواصلات ، والتجارة والمال.

أما التخطيط المساعد فيتعلق بالتغيرات الاقتصادية كالأسعار والأجور والادخار والقوى العاملة.

## 6. التخطيط العمراني (الحضري) :

قد يصعب الوصول الى تعريف شامل للتخطيط الحضري لما نلاقه أحيانا نت احادية اهتمام المختصين بالجوانب التي يعالجونها ، فبعض منهم يركز على الجوانب المادية التطبيقية لعملية التخطيط الحضري ، والبعض الآخر يركز على الجوانب الاجتماعية والسلوكية للتخطيط. ويراہ آخرون بأنه تخصص جديد يعني بتوظيف واستخدام مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية بهدف الوصول الى تكوين وتطوير بيئة حضرية مناسبة لحياة الإنسان بحيث يستطيع ان يشبع حاجاته المادية والمعنوية.

ومهما تعددت وتنوعت التعريفات والتصورات المتعلقة بهذا المصطلح فلا بد من أن نحدد مواصفات يعكسها التخطيط الحضري بشكل ضمني ، ويجب ان تتوفر فيه ما يلي :

- 1- يعتمد التخطيط الحضري على معايير ومقاييس نوعية وكمية يتم على أساسها تخطيط مدينة.
- 2- لا يستطيع التخطيط الحضري ان يكون حاجزا للتنفيذ دون دعم الدولة له ومساندة الأجهزة صاحبة القرار.
- 3- يوازن التخطيط الحضري بين طموحات الجهات الإدارية في الدولة وطموحاتها وتصوراتها ، وبين الواقع العملي والعوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المجتمع.
- 4- لا بد للتخطيط الحضري أن يأخذ على عاتقه الإيفاء بشروط النواحي الجمالية والذوق ، إضافة الى النواحي الوظيفية والملائمة بشكل عام للمجتمع.
- 5- يعكس التخطيط الحضري القيم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والعادات المتأصلة والقيم الجمالية للمجتمع.
- 6- لا بد للتخطيط الحضري أن يوفق بين الماضي والحاضر واحتياجات المستقبل.
- 7- يستند التخطيط الحضري على قواعد وأسس واضحة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها في البيئة الحضرية. وعلى العكس من ذلك فإن نقص التشريعات المنظمة للعمران أو الإهمال في تطبيقها إن وجدت ، يزيد من تعقيد المشاكل التخطيطية وظهور النمو العشوائي. " 7 .

7. هاشم عيود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب: " التخطيط والتصميم الحضري، ... " ص ص 11، 12 - عمان 2006

## 7. التخطيط القومي والإقليمي :

يقصد بالتخطيط القومي أن تشمل الخطة جميع المناطق الإدارية للدولة ، أما التخطيط الإقليمي فهو إعداد خطة لمنطقة إدارية واحدة فقط ، و من مزايا التخطيط القومي ضمان تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن جغرافيا في جميع المحافظات ومن أمثلة التخطيط الإقليمي خطة مصر للنهوض بمحافظة أسوان ، و خطة إيطاليا للنهوض بالجنوب في إيطاليا.

يتناول التخطيط الإقليمي تخصيص الموارد الاقتصادية والسلع والخدمات والأسواق من ناحية تواجدها وتوجيهها نحو استخداماتها بغية التوصل لأعلى كفاءة أو ادنى مستوى من التكاليف.

لذا فهو يتضمن كيفية تشخيص العلاقات الهيكلية والتنبؤ بها والتعامل مع آلياتها بشكل علمي عقلاني مخطط على مستوى الإقليم المحدد اقتصاديا وإداريا.

إن التعامل مع هذا النمط لم يكن حديث العهد رغم محدودية التعامل معه وضرورة استخدامه على مستوى أي بلد ، سيما وأن هناك تفاوت كبير في الموارد على مستوى اقاليم البلد. لذا فإن اعتماد منهجية مزدوجة في التخطيط على مستويين إقليمي وقومي مبنية على شكل علمي واقعي رصين ، يؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية في البلد. " 8 .

في هذا للإطار لابد من تبني الفترات الأساسية للتخطيط الإقليمي والتي يمكن ايجاز البعض منها بالشكل التالي:

### أولا : على مستوى القطاع الزراعي :

- 1- تبني نظام دعم فاعل من شأنه بناء نظام سعري ملائم لكل من المنتج والمستهلك ، و يناسب الهياكل السعرية في الأقاليم الأخرى. إضافة الى اتسامه بالحركة وفقا لظروف العرض والطلب وتغيراتها مع الزمن.
- 2- اعتماد المنتج العلمي التطبيقي بكافة أبعاده سواء تعلق بالتجارب الزراعية المطبقة في بلدان أخرى أو تجارب جديدة تتلاءم طبيعة البلد خاصة ما يتعلق بأبحاث الهندسة الوراثية.
- 3- الشراكة بين الجامعات والدوائر المختصة واعتماد منح المجموعات البحثية ذات الاختصاصات المتعددة لغرض إعداد البحوث التطبيقية إضافة الى الاستفادة من هذه البحوث وتشجيع معديها.

<sup>8</sup> .الدكتور أحمد عبد الله حسن الراجحي، جامعة كربلاء، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المستدامة في سوريا سنة 2007

- 4- الاستفادة من الاستثمار الخارجي في المجال الزراعي وبشكل مشروط وتوجيهه في المجالات التي لا طاقة للاستثمار المحلي في دخولها.
- 5- اعتماد خطة زراعية إقليمية متحركة تستوعب واقع التحولات الآنية المستقبلية وتكون قادرة على توجيه الموارد الإقليمية نحو أفضل الاستخدامات .
- 6- الاستفادة من عناصر الميزة النسبية سواء على مستوى اقتصاد البلد في حد ذاته أو اقتصاديات دول الجوار ، إذ ان التركيز نحو بلوغ محصول وافر الانتاجية قبل التكاليف في اقليم سيدعم الناتج المحلي الاجمالي.

### ثانيا : على مستوى القطاع الصناعي :

يمكن لشروط التوطن الصناعي أن تصيغ الخطوط العريضة لتواجد الصناعات على مستوى اقليم البلد، لأن البيئة الصناعية الملائمة توفر شروط النجاح لأي صناعه وهذا الامر لم يعد نافذا ما لم يتم اعتماد الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال لغرض الاستغلال الامثل لشروط التوطن وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى الحقائق التالية :

- 1- إعادة النظر بالوحدات الإنتاجية الحالية و وضع برنامج مستقبلي يأخذ على عاتقه توزيع الوحدات الإنتاجية وفقا للقياسات المثلى المعتمدة عالميا في هذا الجانب.
- 2- تشجيع المكاتب المتخصصة بدراسة الجودة و الشراكة بين الجامعات خاصة على مستوى الدراسات العليا.
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي الصديق خاصة فيما يخص المشاريع الصناعية الكبرى ذات المردود العالي ، مع وضع الشروط الضامنة لتحقيق المصلحة الوطنية.
- 4- التأكيد على التداخل والاعتماد المتبادل بين الصناعات على مستوى الإقليم أو مع صناعات مع الاقاليم الأخرى . إذ يجب انشاء شبكة اعتماد متبادل ما يبيم كافة الوحدات الصناعية إقليميا وقوميا لغرض تجنب استيراد المداخلات غير الضروري منها.
- 5- تشجيع الصناعات ذات المداخلات المتاحة محليا خاصة تلك التي تتداخل مع المنتج الزراعي ..
- 6- الابتعاد عن الصناعات التي تواجه منافسة خارجية عالية ، وذلك لصعوبة استمرارها مستقبلا رغم الحماية المفروضة عليها. " 9

<sup>9</sup>. الدكتور أحمد عبد الله حسن الراجحي، مصدر سبق ذكره، ص 30

## المحور الرابع : مفهوم التخطيط الإقليمي :

التخطيط الإقليمي هو دراسة لكافة جوانب الحياة في الإقليم وربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والعمرانية لتحقيق أهداف سكان الإقليم على ضوء خصائص هذا الإقليم وهي :

### أ- الخصائص الطبيعية:

وتتلخص في : موقعه - حدوده - مناخه - جيولوجية المنطقة وثرواتها الباطنية.....الخ وكل شيء عن أرض الإقليم.

### ب - الخصائص الاجتماعية :

وتتمثل في كل من :

1- السكان : عدد السكان - نسبة التزايد - الهجرة - الكثافة السكانية - الأجناس -

نسبة الحصر والريف والبدو - اليد العاملة ومستوى الدخل - ...الخ. وكل شيء عن الإنسان في هذا الإقليم.

2- الإسكان : التجمعات السكانية - المساكن - البيئة ومشاكلها.

### ج - الخصائص الاقتصادية :

الزراعة - الصناعة - النفط - السياحة،...الخ

### د - الخصائص الحضارية : الآثار

هـ - البنية التحتية للإقليم : المياه - الصرف الصحي - شبكة الطرق والمواصلات - السكك

الحديدية - الكهرباء - المدارس - المؤسسات الصحية،...الخ

إن جمع هذه المعلومات وتحليلها يعطي صورة عن درجة تطور الإقليم ويحدد احتياجاته ويرسم لنا الطريق الصحيح الذي يجب أن تتوجه إليه عملية التنمية لاستكمال التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لهذا الإقليم. " 10 .

<sup>10</sup> . الدكتور مهدي صالح الجراد، مهندس استشاري، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المستدامة في سوريا سنة 2007 ص 32

## 1 - أهمية التخطيط الاقليمي وأهدافه :

مسألة التنمية عملية متكاملة ذات صفة شمولية وطويلة المدى تهدف الى تحقيق تطور متوازن لكافة الأراضي والمواقع في البلاد ، ولكل جوانب الحياة العامة في المجتمع : الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وتحقيق التنمية بصورتها الصحيحة لابد من اعتماد التخطيط الإقليمي الذي يعتمد المعلومات والإحصاءات الدقيقة والواقعية أساسا في العمل والمنهج العلمي ، لوضع الخطط والبرامج والانطلاق من المقدمات الواقعية والصحيحة للوصول الى النتائج السليمة في تنمية متوازنة ، ومن أجل ذلك تقوم هيئات وأجهزة التخطيط الإقليمي بالإعداد الاتي :

1- اعداد المخططات ووضع السياسات التخطيطية والتنسيق بين كافة التجهيزات والهيئات الحكومية التي تعمل في منطقة المشروع الإقليمي.

2 - وضع أسس التنفيذ ومتابعة التنسيق بين كافة المستويات( بين السياسي صاحب القرار

والجهات المنفذة للخطة والجماهير صاحبة المصلحة في المشروع الإقليمي).

3 - التخطيط الإقليمي و هيئاته مسؤولة عن:

- وضع المخطط العام للإقليم الذي يحدد حدوده واستعمالات الأراضي.

- وضع المخططات التنظيمية للمدن والبلدان والقرى والتجمعات السكانية الواقعة ضمن

حدود الإقليم والنظام العمراني لكل تجمع.

- ضبط النمو العمراني والسكاني في جميع أنحاء الإقليم

- التنسيق بين كافة الجهات والهيئات الحكومية التي تعمل في منطقة مشروع الإقليم.

- إعداد الدراسة اللازمة حول مواقع المدن والقرى والمشاريع السكنية ومستقبلها والبنى

التحتية ، وتوسع هذه المواقع وعلاقتها مع المدن والأقاليم المجاورة على ضوء خطة

التنمية الشاملة للدولة.

- تنظيم العلاقة بين خطة التنمية الشاملة للدولة وتخطيط الإقليم ومشروعاته.



- وضع برامج التأهيل والتدريب للأجهزة العاملة في تنفيذ المشاريع في منطقة المشروع

الإقليمي ، وتأهيل الإطارات والكوادر من الناحية التخطيطية والتنفيذية.

- وضع الحلول العلمية والعملية المناسبة للمشاكل التي تعترض التنفيذ.

- السعي من خلال التنفيذ لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمري لسكان الإقليم

هذه هي بعض أهداف التخطيط الإقليمي مع الإشارة الى أن مشروعات التخطيط الإقليمي تعتبر جزءا من خطة الدولة العامة للتنمية الشاملة ، وبما لا يتعارض مع الوحدة السياسية والاقتصادية للدولة.

## 2 - مراحل التخطيط الإقليمي :

هناك ثلاثة مراحل أساسية لابد من انجازها لتحقيق التخطيط الإقليمي :

**2 - 1 - المرحلة الأولى :** المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمري للوضع الراهن للإقليم : ويهدف

هذا المسح الذي يعتمد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن الوضع الراهن للإقليم ، كما معرفة واقع الإقليم ومشاكله ومواقع الكفاية ومواقع النقص وأنواعه وفي أي المجالات بالتحديد بعد تحليل هذه المعلومات والبيانات الإحصاءات.

**2 - 2 - المرحلة الثانية :** تحديد الأهداف : على ضوء المعلومات والبيانات والإحصاءات التي

نحصل عليها نتيجة المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمري وتحليل الوضع الراهن لمنطقة الإقليم ، نستطيع ان نرسم صورة واضحة ومدروسة ومبوبة ومرسومة على مخططات عامة وتفصيلية لمنطقة الإقليم ولما يجب أن تكون عليه كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعمرية في منطقة الإقليم بحلول فعالة لكافة مجالات التنمية.

**2 - 3 - المرحلة الثالثة :** تحديد المراحل والمشاريع للوصول الى تحقيق الأهداف : لابد من تقسيم

الفترة الزمنية التي تفصلنا عن الهدف الى عدة مراحل وفي كل مرحلة لدينا عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية و عمرانية....وبتنفيذ هذه المشاريع ننجز المرحلة التي تشكل اطارها ... وكلما تقدمنا بإنجاز هذه المراحل الواحدة تلو الأخرى كلما اقتربنا من تحقيق هدفنا في منطقة المشروع الإقليمي .

### 3 - التخطيط الإقليمي بين النظري والتطبيق :

التخطيط الإقليمي جزء لا يتجزأ من التخطيط القومي الشامل ، وهو حلقة وصل ما بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي. ولقد دعت الحاجة الى هذا النوع من التخطيط لإيجاد نوع من التوازن الإقليمي بين الأقاليم في الدولة ، وتقليل حجم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

فالتخطيط الإقليمي يعني يتم التخطيط داخل الإقليم نفسه ، عن طريق حسن استخدام وتوزيع الموارد والانتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه ، إضافة الى الربط المدروس المخطط بين هذه الموارد وفرص العمل وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي يشهدها هذا الإقليم .

كما يهتم التخطيط الإقليمي الى التنسيق بين الأقاليم حتى لا تتعارض الخطط بين إقليم وآخر وتجنباً لظاهرة الاختلال الإقليمي وعدم التناسق بين إقليم وآخر.

فالواقع يشير الى أن الأقاليم لا تلتقي مع بعضها البعض في الخصائص ، إذ غالباً ما يمتاز كل إقليم عن غيره بخاصية أو بعدد من الخصائص ، مما يحتم الحاجة الى أن يكون لكل إقليم خطته الخاصة به لإيجاد التوازن في الانتفاع بموارد الإقليم المختلفة.

إن بعض الأقاليم تتميز بثروات وموارد وتعاني من البعد عن مناطق التسويق ، إضافة الى هذا البعد أدى الى قلة الأيدي العاملة ، وفي المقابل قد توجد أقاليم في مواقع ممتازة إلا أنها تعاني من قلة الموارد ، هنا يأتي دور التخطيط الإقليمي للمساهمة في ايجاد الربط بين هذا الإقليم وذاك عن طريق تحسين طرق المواصلات وسبلها لإيجاد التوازن الإقليمي.

وكما تختلف الأقاليم فيما بينها في التخصص الإنتاجي السلعي والخدمي وحتى تختلف باختلاف المناخ وعلاقته بالإنتاج الزراعي ومقومات هذا الإنتاج الزراعي من إقليم لآخر. " 11

11 . الدكتور حربي عريقات، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البتراء الخاصة ، ص27

## المحور الخامس : التخطيط التربوي :

أحد عمليات التخطيط الكبرى ، والغرض منها الوصول لتحقيق أهداف تنمية معينة ، وهي عملية تتضمن اختيار وتحقيق اولويات على اساس من الدراسة للحاضر واحتياجات المستقبل.

ويبين "فليب بيار كومبز" (Philip H.Coombes) أستاذ بمعهد التربية بجامعة لندن ، أن التخطيط التعليمي : " ليس عصا سحرية لعلاج الأنظمة التعليمية ، ولكن استخدام التحليل العقلي المنظم في عمليات التطوير التعليمي ، بهدف جعل التعليم اكثر فعالية وكفاءة ، في استجابته لحاجات وأهداف طلابه ومجتمعه ، ومن هذا المنطلق فالتخطيط التعليمي محايد من الناحية الإيديولوجية ، كما أن طرقه تتسم بالمرونة والقابلية للتعديل ، لتتناسب مع المواقف التي تختلف حسب الإيديولوجية ومستوى تقدم ونمط الحكومة. ولكي يحقق التخطيط اهدافه المنشودة لابد أن يستخدم عدسة ذات زاوية عريضة ، يمكن ان يركز من خلالها على العديد من المتغيرات المتداخلة...."<sup>12</sup>

ويعتبر " محمد سيف الدين فهمي" أن التخطيط التعليمي : " عملية متصلة ومنظمة تتضمن اساليب البحث الاجتماعي وطرق التربية والإدارة والاقتصاد والمال ، وغايتها أن يحصل كل تلميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة ، وعلى مراحل متعددة ومحددة تحديدا تما ، وأن يتمكن كل فرد من الحصول على فرص لينمي بها قدراته ، وأن يسهم اسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد ، في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...."<sup>13</sup>

ومن اجل كل هذا أصبح التخطيط للتعليم ضرورة أساسية في الحياة ، فالتطورات الحادثة في ميادين التكنولوجيا والعلوم والصناعات والطب والاكتشافات الحديثة في علم الفلك ، وفي ميادين الطبيعة ، كل ذلك أثر في حياة الإنسان ، وفي تشكيلها وتغييرها ، بحيث لا يمكن قيام صناعة أو عمل دون اعداد أو تخطيط لمواجهة ما يطرأ من تغييرات....

### 1 - الخطة التربوية جزء من خطة التنمية الشاملة :

في ضوء ما تقدم من الحديث عن التخطيط بشكل عام وتعريفاته بشكل خاص ، تعتبر الخطة التربوية جزءا من خطة الدولة العامة ، فالتخطيط الشامل له اوجه متعددة ومتكاملة ، التي لا يمكن فصلها عن

<sup>12</sup>. فواد بسيوني متولي: مشكلة التخطيط كلية التربية جامعة طنطا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ص 15 . 2006

<sup>13</sup>. نفسه

بعضها البعض ، وموضوعه الطبيعة والإنسان ، ومسألة النمو ليست مسألة فنية اقتصادية فحسب كما انها ليست مسألة تربوية ، و انما مسألة تطرح قصة حضارة الإنسان كلها .

و اذا كانت خطة التنمية الاقتصادية تعني بالطبقة البرجوازية فهي تعني بالإنسان في الوقت نفسه.. إذ أن اطارها ومؤشراتها تعني جزءا كبيرا من التفاصيل عن الناس الذين يقومون بالإنتاج وضرورة تدريبهم وتأهيلهم والعناية بحاجاتهم المادية ، والثقافية والروحية والنفسية ليتمكنوا بدورهم من الإنتاج المادي ، حيث لا نجد هذه العناية في قطاع محدد هو الجزء المخصص للتربية في خطة الدولة العامة بل نجده في امكان متعددة من الخطة ولدى مختلف الوزارات والمؤسسات التي تهتم بالجانب التربوي والتأهيل ايضا " 14 .

نحن بحاجة الى الاهتمام بالتخطيط التربوي وبوضع خطة تربوية تستجيب لحاجات النمو والتكامل مع الخطة العامة ، وهذا التخطيط التربوي تتطابق اسسه وأهدافه ومفاهيمه وطرائقه مع التخطيط العام وهو مثل تنبؤ علمي مبني على استخدام القوانين الموضوعية للتطور في مجال التربية وعلى معرفة الاتجاهات العامة للمجتمع وحاجات تطويره طبقا لظروفه وإمكانياته ...

فالتخطيط التربوي إذن هو المعالجة العقلانية والعلمية للمشكلات التي تثيرها قضايا تربية الإنسان معالجة تستوجب المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة.

وتحري مضامين وطرق الفعاليات والنشاطات البديلة والاختيار الواعي بينها ، وتحديد الأهداف النوعية التي ينبغي الوصول اليها في فترات زمنية محددة ، وأخيرا هو تطوير أفضل الوسائل لتحقيق السياسة التي وقع عليها الاختيار تحقيقا نموذجيا ، وبالتالي فالتخطيط التربوي هو أكثر بكثير من وضع مشروع حلول له... إنه عملية مستمرة تأتي كنتيجة لا بد منها تستوجب عنها تعاقب فعاليات مثالية مترابطة " 15

فالتخطيط التربوي هو النظرة الشاملة المتكاملة لحل مشكلات التربية جميعها ، وهو رسم السياسة التعليمية في كامل صورتها ، يجب ان يستند الى إحاطة شاملة بأوضاع البلد السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية... الخ ، ولذلك فانه يعتبر من الوسائل الناجحة في تحقيق أماني الشعب في التعليم ، وهذا في حدود إمكانيات الدولة والدول التي تأخذ به ، حيث ترى فيه وسيلة ضرورية لحل مشكلات التعليم والنهوض به من حيث الكم وتطويره من حيث الكيف ، وتوفي الاحتياجات التعليمية في إطار الإمكانيات وسواء أكانت هذه الاحتياجات خاصة بإعداد المواطن أم لتوفير

14. زهدي سطات: محاضرات في التخطيط الاجتماعي والتربوي ص 20.

15. كتاب التخطيط التربوي للجنة من خبراء اليونسكو ص 10 ، مركز الوثائق والبحوث التربوية - القاهرة ط 3 ، 1967

ميادين الإنتاج أو القوى العاملة اللازمة للعمل في هذه الميادين بالمستوى التأهيلي اللازم لكل عملية ، وبالعدد الكافي لها ، وتوفير الخدمات التعليمية وتوزيعها توزيعاً عادلاً على مختلف قطاعات الدولة مما يكفل النهوض بأرجاء القطر كافة....

إن مفهوم التخطيط التربوي وأهدافه لا يعني ، إن مجرد إعداد القوى العاملة المدربة اللازمة لاحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما يهدف بصورة أساسية لتكوين المواطن الصالح والمشاركة الإيجابية في صنع الحياة وتشكيلها بما يؤدي الى أقصى قدر ممكن من التنمية العامة في اطار التطور العلمي والتكنولوجي...دون ان ننسى ان يتم ذلك في اطار تحقيق السعادة للإنسان ، ولهذا ينبغي أن تأخذ الناحية الكيفية في الخطط التعليمية من العناية ما لا يقل عما تأخذه الناحية الكمية أن يعنى بتحقيق الأهداف العامة والخاصة بالتربية والتعليم ، بجانب العناية بتوفير القوى العاملة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. <sup>16</sup>

إن موضوع التخطيط التربوي بحكم تعريفه وطبيعته يستلزم في الواقع نظرة محيطية تكاد لا تدع جانباً من جوانب المعرفة ، شأنه في ذلك شأن التخطيط العام ، فهو يغوص بعيداً في أعماق الدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وعلم الإحصاء والرياضيات ، وينبغي عليه أن يجول في هذه الميادين كلها ، إذا اراد أن يخرج بموقف صحيح من التربية ونتائج تخدم التخطيط العام.

إن على المخطط التربوي أيضاً أن يكون رجل علاقات عامة من الطراز الأول ، لأن عليه بحكم عمله أن يتصل بالناس الذين يخطط لهم و بالمسؤولين عن التخطيط العام في المركز والمحافظات ، وبأجهزة الإدارة المحلية كما أن عليه أن يتصل بمختلف المنظمات والهيئات التي تلعب دوراً في التنمية خاصة وفي سياسة البلد عامة.

فالتخطيط التربوي شأنه شأن التخطيط العام ، يقع في قلب نشاطات المجتمع كله ، وفي عملية التنمية كلها ، فهو أداة التنمية ووسيلتها .

## 2 - شروط نجاح التخطيط التربوي :

لنجاح التخطيط التربوي لابد من توفر عدة شروط نذكر منها ما يلي :

### 2 - 1 - وجود جهاز للتخطيط التربوي :

<sup>16</sup> . التخطيط التربوي في الجمهورية العربية المتحدة - الطبعة الثانية ص 53 ، مركز الوثائق والبحوث التربوية القاهرة، 1976

بحيث يكون هذا الجهاز مؤهل ومدرب ومتكامل وذو وضع قانوني وإداري وطيء.

## 2 - 2 - التنسيق بين التخطيط التربوي والتخطيط العام :

وهذا أمر مرغوب فيه ، لعدة اعتبارات فنية وسياسية في أن واحد ، فإذا ما استطاع مخطط التربية الحصول على دعم مخططي التخطيط العام وإذا ما استطاعت خطط التعليم أن تندمج بصورة كلية في خطط التنمية ، فإن مركز التخطيط التربوي من الناحيتين الفنية والسياسية سيزداد متانة وقوة.

## 2 - 3 - العناية و الدقة في رسم الأهداف :

وتتم باختيار الأولويات و الأولويات منها ..

## 2 - 4 - بذل جهود كبيرة لاستطلاع الرأي العام :

وهذا فيما يتعلق بتطوير التعليم وتوجيهه في المستقبل للحصول على دعمه في إقامة المناهج التعليمية وتحقيقها... وبخاصة الرأي العام المتقدم لضروريات العصر والمتطلع للأمام دائما.

## 2 - 5 - استخدام تقنيات التخطيط التربوي :

التي اثبتت قيمتها وذلك بمراعاة القواعد العلمية المقررة وتحسين عملية تشخيص الوضع التربوي وإتقان قواعد الإسقاطات وحساب التوقعات والاستفادة من تحسينات الخطط المتعلقة بالتمويل المدرسي والدقة في استخدام قواعد التنبؤ التي تعتبر التخطيط علما يقوم على استخلاص الإمكانيات وليس عصا موسى ... وهذا يستدعي ما يلي :

### أ - ضرورة تدريب أعضاء التخطيط باستمرار لزيادة كفاءتهم بالإضافة

الى دفعه إلى التنقيف الذاتي باستمرار .

ب - دفع المخططين التربويين لتقوية صلاتهم بميدان عملهم لزيادة فهمه ، وبالتالي ليتمكنوا من تشخيص علله ونواقصه ، وليتمكنوا من تحديد حاجاته ، من جهة تقوية صلاتهم بالمشتغلين بقضايا التخطيط والإدارة للتعاون فيما بينهم لما فيه خير الناس جميعا ، من جهة أخرى. " 17

<sup>17</sup>. سبق ذكره: اليونسكو. التخطيط التربوي وشروط النجاح ص 55 و ما بعدها..

### 3 - أجهزة التخطيط التربوي :

سبق وأن ذكرنا أن من شروط التخطيط التربوي وجود جهاز له ، ومن الصعب الحديث عن نوع واحد من التخطيط وأجهزته . فتركيب أجهزة التخطيط وصلاحياتها ومهامها و اوضاعها القانونية وهيمنتها أو تبعيتها لغيرها من الأجهزة التي تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه وظروف نشأة التخطيط فيه.

وهناك عدة تسميات لأجهزة التخطيط التربوي يقابلها تنوع شديد في طبيعة هذا التخطيط ، ومكانته ومهامه وأهميته ، فهناك تخطيط مركزي وهماك تخطيط لا مركزي ، وهناك تخطيط مختلط . كما احدثت بلدان عديدة اجهزة التخطيط المكاني دون ان تأخذ بلامركزية التخطيط الفعلية ، وفي بعض الدول نجد أن التخطيط يتم على مستوى مديريات الوزارة ، فهناك تخطيط للتعليم الفني أو الابتدائي أو الثانوي ...كما أن بلدان أخرى لا نجد فيها أية وحدة إدارية للتخطيط.

أما الخطة فتعدها وتناقشها هيئة دائمة أو مؤقتة تشكل لهذا الغرض ، وقد يحدث أن تصوغ الخطة التربوية الدوائر المسؤولة عن وضع خطة التنمية العامة للدولة على شكل توجيهات ، وفي غالب الأحيان نجد أن وحدة التخطيط في وزارة التربية لم تحدث إلا في زمن متأخر عن إحداث وزارات التخطيط.

ومهما اختلفت هذه الأوضاع فإننا نجد اتجاها واضحا في أغلب دول العالم لمركز التخطيط في وزارة التربية حتى في البلدان ذات الصفة الأحادية.

إن غياب وحدة التخطيط في بلد ما لا يعني بالضرورة إن هذا البلد لا يخطط لتطوير التربية ، فلكل بلد أسلوبه في التخطيط ، ومثلما يختلف وضع أجهزة التخطيط تختلف وظائفها ، ففي بعض البلدان يقتصر التخطيط التربوي على صياغة الجوانب الكمية من الخطة ، وتنسيق البرامج التي تعدها مديريات الوزارة ، وفي بعضها الآخر تضع اجهزة التخطيط التربوي الخطة بكاملها استنادا الى توجيهات سياسة الدولة ، وأحيانا تنسق عملها مع هيئة التخطيط المركزية وهكذا .....

## المحور السادس : مراحل ومقومات الخطة التربوية :

بعد ان استعرضنا في محاضراتنا السابقة مفهوم التخطيط وأهدافه بشكل عام ، والتخطيط التربوي بشكل خاص ننتقل في هذا المحور الى استعراض مراحل اعداد الخطة التربوية.

إن الخطوط العريضة لمراحل وضع الخطة التربوية تكاد لا تختلف من حيث الأساس من بلد لآخر لا من ناحية عدد المراحل ولا من ناحية تسلسلها ، إلا أن هذه المراحل لابد لها من أن تتلون يلون البلد الذي توضع فيه والأوضاع الخاصة بهذا البلد وظروف التخطيط ومستواه وتشتمل مراحل إعداد الخطة على مرحلتين أساسيتين لكل منهما خطواتها التفصيلية ، الأولى : مرحلة التمهيد . والثانية : مرحلة وضع الخطة وتنفيذها وتقويمها.

### 1 - أولا : الخطوات التمهيدية :

تشمل الخطوات التمهيدية بعض الأعمال والنشاطات الضرورية التي لابد منها لتنظيم اعمال اعداد الخطة التربوية ، وتمهيد الظروف اللازمة لنجاحها.

ويخلص رجال التخطيط التربوي هذه الخطوات التمهيدية في أربع خطوات :

- 1- تحديد الأهداف الكبرى للخطة على ضوء ما ترسمه خطة الدولة العامة المعبرة عن سياستها.
- 2- تنظيم جهاز التخطيط التربوي.
- 3- وضع تعليمات المرشدة للمساهمين في اعدادها في كتيب أو كراس.
- 4- عرض الخطة على الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام لإشراكه في ابداء تمهيدا لدراساتها والاستفادة منها في وضع الخطة . " 18

### 1 - 1 - تحديد الأهداف الكبرى للخطة التربوية :

لا شك في أن الخطة التربوية السليمة تستقي اهدافها واتجاهاتها من الفلسفة التربوية التي يؤمن بها البلد المعني ومن العقيدة الفكرية والفلسفية الكامنة وراءها ، كما انه لابد أن تكون الأسس الكبرى للسياسة التربوية في صلتها بجملة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وأهدافها واضحة في اذهان المخططين....

<sup>18</sup>. عبد الله عبد الدايم ، مصدر سبق ذكره ص 53 ..وزهدي سطات ، مصدر سبق ذكره ص 31



إن العقيدة الفلسفية تحدد طبيعة المجتمع تحدد طبيعة المجتمع الذي تهدف الى تكوينه وطبيعة أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تحدد اتجاهاته الفكرية التي يجب تكوينها عن طريق التربية ودور التربية في المساهمة بتكوين هذا المجتمع.

إن نظرة البلدان المختلفة الى الغاية من التربية تختلف باختلاف فلسفتها العامة ونظرتها الى الإنسان والى الحياة .

ومن الأهداف التي شكلت ولا تزال تشكل العمود الفقري لخططنا التربوية الأربع السابقة ومنها :

- 1- تحقيق الإلزام في مرحلة التعليم الأساسي تدريجيا (الطور الابتدائي أولا وفيما بعد يليه الطور المتوسط ..).
- 2- تعديل بنية التعليم بمد مرحلة التعليم الأساسي والإلزامي لتشمل المرحلة الإعدادية وما يتبع ذلك من تعديل مناهج التعليم في هذه المرحلة.
- 3- الحد من التعليم النظري في أطوار التعليم الثلاثة السابقة الذكر والتوجه نحو التعليم التقني استجابة لمتطلبات العصر ، وتحقيقا لخطة التنمية وذلك بإدخال مادة العمل المنتج.
- 4- الاهتمام في الرحلة الثانوية بالتعليم الفني والحد من التعليم الثانوي العام بتحديد النسب الملائمة لكل منها.
- 5- العناية بالتدريب المهني بعد المرحلة الإعدادية.
- 6- تحقيق تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم بالنسبة لمختلف مناطق البلاد .
- 7- رفع نسبة تعليم الإناث الى مستوى الذكور ، لتحقيق التطور الثقافي المتكافئ للجماهير.
- 8- الحد من الهدر في التعليم ومعالجة قضايا التسرب المدرسي والرسوب.
- 9- رفع قدرات المدرسين والاهتمام بالناحية الكيفية ، إضافة الى الناحية الكمية ، وهذا عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة كا رفع مستوى المدرسين والعناية بالتدريب المستمر والرسكلة وجذب خيرة العناصر الى مهنة التدريس ، والعناية بالمدارس والتجهيزات التعليمية ، وإدخال التقنيات الحديثة في التعليم .
- 10- العناية بالتوجيه المدرسي لتوجيه الطلاب نحو فروع الدراسة التي تؤهلهم اليها قابليتهم ، بالإضافة الى أهداف أخرى.

إن هذه الأهداف قد تختلف من خطة خماسية لأخرى وقد تضل هي نفسها على تغير في أولوياتها من خطة لأخرى. ومما لا شك فيه أن تحديد الأهداف يحتاج الى دراسة دقيقة لا بد أن تستعين بجملة من العوامل من أهمها :

- 1- خبرات المفكرين والمربين ورجال الدولة وعلماء الاجتماع والاقتصاد وسائر من يستطيعون إلقاء الأضواء على هذه الأهداف.
- 2- الخبرات الجماعية المستمدة من التوصيات الدولية أو حصاد المؤتمرات او حلقات الدراسة واستقصاءات التعليم. وخبرات العاملين الميدانيين في التربية والتعليم من معلمين ومدرسين وموجهين ..وأخيرا الاستفادة من رأي القاعدة الشعبية أي الجماهير إما مباشرة أو عن طريق ممثليهم.
- 3- الدروس المستقاة من التربية المقارنة وتاريخ التربية والمناهج التربوية والدراسات الوصفية والتحليلية للاتجاهات التربوية الكبرى.
- 4- خطة الدولة العامة المستمدة من فلسفة المجتمع وأهدافه الكبرى كما تعبر عنها قياداته .

والمستخلص مما سبق لا بد من اصطناع شتى الأساليب الممكنة من أجل دراسة الأهداف المختلفة للتربية من اجل الوصول الى الأهداف الكبرى لتي تقوم على أساسها الخطة ، والتي تكون عصبها الأساسي والروح الموجهة لها.

وواضح أن تحديد هذه الأهداف لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل منها القومي والاجتماعي والديني والإنساني والمعاشي .... الخ ، ولا بد أن تكون نتيجة فهم عميق لأوضاع البلد في ماضيه وحاضره ومستقبله ، وفي النظام التربوي الملائم له ولا بد أن يكون الواقع الحالي هو أساس الانطلاق للتغيير ، ولذلك يجب ان تكون الأهداف واقعية منطلقة من ظروف البلد وممكنة التحقيق.

## 1 - 2 - إشراك الرأي العام في التمهيد لوضع الخطة التربوية :

يعتبر علماء التخطيط أن من أهم عوامل نجاح الخطة التربوية هو إسهام الرأي العام إسهاما فعالا في وضعها وإدراك مقاصدها وأهدافها والمشاركة في تنفيذها.

إن اسهام الرأي العام في وضع الخطة دليل على وصول المواطنين إلى درجة عالية من الوعي التخطيطي التي تسعى المجتمعات الراقية والحريصة على مصالحها إلى تكوينه وضمان مطابقتها لمصالح هذه الجماهير ، ذلك أن من أكبر العوائق التي تقف في وجه نجاح الخطة التربوية ضعف الوعي التخطيطي وعدم إدراك المواطنين لأهمية مشاركتهم فيه ، ومن المعروف أن المجتمعات المختلفة والمغلوبة على أمرها تقف غير مبالية بالخطط ، إما بسبب الجهل أو القهر وإما بسببها معاً، وكلاهما لا يساعد على إنجاح الخطط التربوية والحكومات الرشيدة تبذل جهوداً إعلامية كبيرة لتنمية الوعي التخطيطي ، ولإشراك الجماهير في تقديم المقترحات أو في مناقشة الخطط الموضوعة لتحسينها أو لكشف نواقصها. " 19 .

وإن من واجب المسؤولين عن التخطيط أن يكثرُوا من استخدام وسائل الإعلام لعقد الندوات والاجتماعات ولشرح أهداف الخطة ومراميها ووسائل تحقيقها ، وان يشاركوا فيها أكبر عدد من الآباء والمربين والمفكرين ، إضافة إلى اشراك النقابات والجمعيات والأحزاب وممثلي الهيئات المختلفة المهتمين بأمور التعليم .

هذا ومن الممكن إجراء استفتاءات للرأي العام حول المشكلات الأساسية الحساسة التي تتطلب الحذر والدقة.

## 2 - ثانياً : مراحل إعداد الخطة :

تمر مراحل التخطيط على أربع مراحل أساسية هي :

1- مرحلة إعداد مشروع الخطة

2- مرحلة الاستشارات ، والصياغة النهائية لمشروع الخطة وإقرارها.

3- مرحلة التنفيذ والتصحيح.

4- مرحلة التقييم والاستعداد لوضع الخطة الجديدة.

وسنعرض فيما يلي هذه المراحل:

---

يشير كارينكو في كتابه آلية التخطيط في اقتصاد الاشتراكي (مجلة الطريق إلى الاشتراكية العدد 3 ص 30 سنة 1979 . وعلى سبيل المثال أنه<sup>19</sup> عام 1977 طبق في الإتحاد السوفيتي أكثر من مليون اقتراح لتحسين الإنتاج وظروف العمل وقدمت هذه الاقتراحات في الاجتماعات الإنتاجية.

## 2 - 1 - مرحلة إعداد مشروع الخطة :

وتتضمن هذه المرحلة جميع الدراسات اللازمة من أجل وضع مشروع الخطة ، ومن أجل وضع الأهداف التفصيلية الواجب بلوغها في الخط ، ومن أجل رسم الوسائل لذلك .

ويمكن إجمال الخطوات اللازمة لهذه المرحلة في أربع خطوات :

أ - دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد احتياجاته ومتطلباته وتوجيهاته.

ب - دراسة الوضع التربوي التعليمي.

ج - تحديد حاجات التعليم ومشكلاته ، وإعداد الحلول الممكنة لها.

د - إعداد مشروع الخطة العامة مع بيان الأهداف الواجب بلوغها والوسائل اللازمة لذلك.

### أ- الخطوة الأولى : دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي :

لا بد أن نتر أي عملية تخطيطية سليمة بهذه الخطوة ذلك أن من المستحيل أن يقوم النظام التعليمي في معزل عن مشكلات عصره وبيئته وتطور العلم وتقنياته ، وظروف العمل ووضع الطاقة العاملة والثروات البشرية ومشكلات النمو الاقتصادي وسائر العوامل التي تفعل فعلها في أهداف النظام التعليمي وسبل انتشاره.

والخطة التربوية لن تكون سوى عمل خيالي إن لم تنطلق من أرض الواقع ، وإن جهلت هذه الحقائق أو أساءت تفسيرها وفهمها ، وفي مقابل ذلك لا يصل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الى أهدافه إذا لم يدخل في حساباته التنبؤات المتصلة بنمو التربية وأيضاً لم يوفر التمويل اللازم لها ، كما أنه لا بد من التنسيق بين هذين الميدانين : ميدان التربية وميدان الاقتصاد والحياة الاجتماعية.

وتشمل دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأمور التالية :

### - الجانب (الديمغرافي) السكاني :

وهو يشمل عدد السكان وتوزيعهم على الفئات العمرية والجنسية ، ومعدل النمو والتنبؤات بعدد السكان الإجمالي خلال السنوات القادمة وعدد السكان العاملين ، موزعين على قطاعات النشاط الاقتصادي واتجاهات الاحتياج إليها..

## - الجانب الاقتصادي :

ويشمل كل من معرفة الدخل القومي ومصادره وتوزيعه ، والموارد المالية ، والنفقات العامة موزعة تبعا لمصادر الموارد ، وتبعا لأبواب الإنفاق والأسعار ومقدار الاستثمارات العامة والخاصة في كل قطاع وبالثروات البشرية ووضع الطاقة العاملة ومبلغ كفايتها أو عجزها ، ومبلغ توافر المختصين والخبراء ومقدار الحاجة الى الأشخاص العاملين مختلف مستويات التعليم . بالإضافة الى دراسة اهداف الخطة الاقتصادية للدولة ومراحل تطبيقها وتحليل بعض الدراسات حول أهداف التخطيط الاقتصادي الخ

## - الجانب الاجتماعي :

ويشمل العوامل الاجتماعية البنوية العوامل الاجتماعية الثقافية ، حيث تشمل الأولى تركيب المجتمع وطبقاته وأسس انقسام المجتمع الى طبقات ( أسس تاريخية - أسس مالية - أسس اجتماعية ) ، ومن هي الطبقات المتحكمة والمستغلة ، ومن هي الطبقات المستغلة والمحكومة ، وما هي خطة الدولة تجاه هذه الفوارق ، وما هي العوامل الثقافية الفكرية التي تحول دون ذلك ، وأثر الجماعات المنظمة ضمن المجتمع ، والتي تمارس ضغطا على التربية والتعليم وعلى رأسها الجماعات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية...الخ.

أما العوامل الاجتماعية الثقافية فتشمل مدى تقبل البيئات المختلفة للتربية ، والعوامل التي تسير أو تعيق قبول انتشار التعليم ، وعوامل ترجع الى موقف المجتمع من تعليم المرأة ، أو تقبل مشاركتها في الحياة ، وعوامل تعود نوع المجتمع الذي تطمح الدولة لبنائه . وهل هو مجتمع طبقي أم هو مجتمع تخلو منه عوامل التميز والتباين من النواحي الطبقيّة أو الدينية...الخ.

## ب - الخطوة الثانية : دراسة الوضع التربوي التعليمي :

من الضروري معرفة الوضع التعليمي معرفة دقيقة وصحيحة ، للتمكن من تشخيص نقاط ضعفه و قوته تمهيدا لتحديد حاجاته ولتغييره . ويقول ريسكو : " يتفق معظم المخططين التربويين على أن المرحلة الأولى من التخطيط إنما تقوم على التشخيص أي تحليل نظام الحالي للتعليم، ومهما يكن التعريف الخاص الذي نختاره لإطلاقه على التخطيط التربوي ، فلن يكون ناجحا إذا لم نعرف الحالة الراهنة التي نريد التخطيط لها..."<sup>20</sup>

وتشمل دراسة الوضع التعليمي أربعة جوانب أساسية : هي :

<sup>20</sup> .ج. س ريسكو : مصدر سبق ذكره ص 67.

\* الجانب الكمي

\* الجانب الكيفي

\* الجانب الاداري

\* الجانب المالي. " 21

والبلدان التي لديها خبرات تخطيطية سابقة تتم فيها دراسة الوضع التعليمي عن طريق تقويم الخطة السابقة ، والمعطيات الإحصائية والدراسات الموضوعية وغيرها . أما البلدان التي تشرع في التخطيط لأول مرة فان وضعها يكون أكثر صعوبة ، ومهما يكن فلا بد من الانطلاق من الوضع القائم وان لتوافر المعلومات التربوية أهمية كبرى ، لان نتائجها عظيمة الدلالة لمن يعرف قراءتها ، ومن شأنها أن توحى من تلقاء نفسها بما يجب عمله.

إن دراسة وضع التعليم لابد من القيام بها قبل الانطلاق في تحديد جملة الحاجات التربوية التي يحددها عادة الفرق بين الوضع القائم وبين الأهداف البعيدة المرجوة.

### ج - الخطوة الثالثة : تحديد حاجات التعليم ومشكلاته ، وإعداد الحلول الممكنة لها.

بعد دراسة الوضع التعليمي وصفا وكما لابد من الانتقال الى مرحلة تحديد حاجات التعليم المستقبلية ، ومعالجة مشكلاته وإعداد الحلول الممكنة ، وتكون هذه المشكلات إما كيفية وإما كمية وإما ادارية ومالية بحيث يستلزم كل منها لعله اتخاذ تدابير قصيرة المدى ، وتسمى برامج سنوية أو متوسطة المدى ويطلق عليها اسم الخطط الخماسية ، وإما طويلة المدى ويطلق عليها اسم تصورات أو استراتيجية. " 22

د - إعداد مشروع الخطة العامة مع بيان الأهداف الواجب بلوغها والوسائل اللازمة لذلك. فبعدها يتم تحديد المشكلات والحاجات وترجمتها الى أرقام تعرض مصنفة على النحو التالي:

1 - تبعا لعناصر النظام التعليمي الذي تنتسب إليه.

2 - تبعا لكونها تتطلب اتخاذ تدابير استراتيجية أو خطية أو برنامجية

3 - تبعا للأولويات والحاجات الملحة.

21 . زهدي سطاس مصدر سبق ذكره ص 543.

22 . التخطيط التربوي إعداد لجنة من خبراء اليونسكو ، مصدر سبق ذكره ص 146

## 2 - 2 - مرحلة الاستشارات والصياغة النهائية لمشروع الخطة وإقرارها.

لابد بعد وضع مشروع الخطة التربوية من عرضه قبل المصادقة النهائية عليه ، على أكبر عدد من المواطنين والمهتمين بالتربية وبأحوال البلاد العامة لمناقشته وإقامة حوار حوله ، وتختلف طريقة العرض تبعا للبد المعني : نظرا لنظامه السياسي وعقيدته الفكرية ولمستوى درجة وعي الجماهير ، ومدى مشاركتها في الحياة العامة ، ولوسائل الإعلام والجماعات التي تسيطر عليها إيمان المسؤولين الدولة بأهمية مشاركة الجماهير ... الخ.

## 2 - 3 - مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها بوضع برنامج للتطبيق والمراقبة والتصحيح :

بعد التصديق على الخطط توزع على المديرية المعنية ويقع التنفيذ على عاتق الموظفين الإداريين الذين يفترض فيهم أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتنفيذها ، كل في مجال عمله ، ولتسهيل التنفيذ لابد من إجراء تنسيق بين مختلف المديرية ويتم ذلك عن طريق عقد اجتماعات دورية مثمرة أو عن طريق المكاتبات . وتقوم مديرية التخطيط بمتابعة وراقبه التطبيق وأساليب العمل ... أن الخطة لا تنص على متى وكيف وكم بل أنها تحدد الملزم بالتنفيذ.

## 2 - 4 - مرحلة التقويم النهائي للخطة والاستعداد لوضع الخطة الجديدة :

إذا كانت متابعة الخطة التربوية تدخل ، في الأصل ، ضمن المهام الشهرية والسنوية العادية للتخطيط التربوي ، وتتيح الفرصة لمراقبة العمل خلال مراحل التخطيط ، وإجراء التصحيحات اللازمة والعاجلة لضمان عدم انحراف الخطة عن اهدافها المرسومة ، وبالتالي فإنها تتخذ شكل اجراءات تنفيذية.

فإن التقويم النهائي للخطة والتقويم الذي يتم في آخر سنة من سنواتها، أي السنة الخامسة ويشكل آخر مرحلة من مراحلها يتخذ ابعادا أوسع وأشمل وأدق بكثير من متابعة تقويم المناهج المرحلي السنوي. ويقوم جهاز التخطيط المركزي في الوزارة عادة ، وهو الجهاز المؤهل لإجراء هذا التقويم لما يتمتع به من نظرة شمولية وبحكم صلاته بهيئة تخطيط الدولة ، بإجراء هذا التقويم إما عن طريق تشكيل لجنة من أعضائه أو عن طريق توزيع العمل بينهم ثم جمع نتائج التقويم وتحليلها ودراستها بصورة مشتركة إذ يشتمل تقويم الخطة على إعادة دراستها دراسة انتقادية تحليلية .

والهدف الأساسي من التقويم ليس إجراء تصحيحات وتعديلات عليها فهذه الأخيرة فات أوأنها ولم تعد واردة بل استخراج نتائجها وما توصلت إليه انطلاقا من المعايير التي وضعت أثناء اعدادها بقصد وضع الخطة الجديدة ، بعد تعديل أهدافها وأرقامها على أسس أرسخ وأكثر موضوعية.

# التهيئة الإقليمية

- المحور السابع : مفهوم التهيئة القطرية
- المحور الثامن : أهم خصائص التهيئة القطرية
- المحور التاسع : تعريف التهيئة الإقليمية
- المحور العاشر : استراتيجيات التهيئة الإقليمية
- المحور الحادي عشرة : وسائل وأدوات التهيئة الإقليمية في الجزائر
- المحور الثاني عشرة : التهيئة العمرانية وعلاقتها بالاستصلاح الإقليمي
- المحور الثالث عشرة : أدوات التهيئة القطرية في الجزائر
- المحور الرابع عشرة : المخططات الإقليمية للتهيئة القطرية (SRAT)
- المحور الخامس عشرة : دراسة مقارنة لواقع أدوات التهيئة على المستوى الإقليمي في الجزائر



## المحور السابع : مفهوم التهيئة القطرية :

قبل الخوض في دراسة هذا الجزء من المطبوعة ،سنحاول التعرض لبعض المفاهيم و المصطلحات التي يتم التطرق إليها أثناء دراسة هذا الموضوع : وهذا بغية تبين أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف المفاهيم..فالمتمفق عليه في الوقت الراهن ، هو أن جميع السكان في أي بلد أو إقليم ، يفضلون العيش ضمن وسط ملائم ، وفي إطار معيشي أحسن ، سواء كانوا من سكان المدن أو الأرياف ، إلا أن السكان يشهدون تطورا ملحوظا في متطلباتهم ، وبنيتهم الديمغرافية ، هذا بالإضافة الى أن النظام الاقتصادي ، يمتاز بالتغير الدائم ، الذي يظهر في كثافة المخططات والبرامج الهيكلية ، وبالمقابل فإن المجال هو الذي يتلقى ويستقبل جميع الآثار الناتجة عن هذا التطور والتغير ، حيث يصبح هذا المجال بمثابة الوعاء الذي تتجمع حصيلة المتغيرات والتطورات ، وجميع النشاطات التي تحدثها ممارسات الإنسان والمجتمع ضمن كل إقليم ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني.

وفي هذا السياق فإن المجال الوطني يتعرض إلى ضغوط متزايدة باستمرار ، وعلى جميع الأصعدة كاستنزاف الموارد ، ونمو المدن، والتوسع في إقامة النشاطات والتجهيزات والبنى التحتية ، واختلال النظم البيئية...الخ.

وبناء على هذا ، يتجلى لنا الدور الأساسي الذي تقوم به التهيئة القطرية ، في المساهمة في حل هذه المعادلة الصعبة ، بين كل من المستلزمات الطبيعية ، وبين حاجيات السكان ، وذلك بهدف إحداث التوازن بين مختلف الأقاليم من جهة، والعيش ضمن إقليم حيوي ومنسجم من جهة أخرى.

وبالتالي فإن التهيئة القطرية ، تستخدم عدة وسائل لتحقيق هذه الغاية ، نذكر من أهمها الأدوات الخاصة بالتهيئة القطرية ، والتي يتم بواسطتها تحديد المحاور الكبرى ، التي يجب اتباعها ، خلال فترة زمنية طويلة ، قد تمتد إلى 25 سنة القادمة.

وعموما فإن مصطلح التهيئة "Aménagement" وعموما فإن مصطلح التهيئة

يعني عدة مفاهيم منها : هيا ، أصلح ، أعد ، لأجل تحقيق هدف محدد ، كما تعني كلمة التهيئة من الناحية الوظيفية ، مفهوم التحسين ، أو الزيادة في القيمة ، أو المحافظة ، أو التطوير. <sup>23</sup>

أما التهيئة القطرية "Aménagement du Territoire" يعني عدة ترجمات باللغة العربية ، وتستخدم كلها من طرف الباحثين الجزائريين ، وفي دول المغرب العربي ، نذكر منها : تهيئة الإقليم ، التهيئة القطرية ، التهيئة الترابية ، التهيئة المجالية ، التهيئة العمرانية ، وهذه الأخيرة ، لا يقصد بها في كثير من المصادر الجزائرية بالتهيئة الحضرية فقط ، بل هي مرادفة لنفس المفاهيم السابقة عن التهيئة القطرية .

أما في بلدان المشرق العربي ، فيتم صياغة مفهوم التهيئة ، من وجهة نظر التخطيط وليس التهيئة، فهي بذلك ترجمة للمصطلحات الإنجليزية التالية :

### Regional planning – Land Development – Special planning.

حيث نجد عدة مفاهيم ، يتم تحديدها إما حسب المستويات العامة للتخطيط ، كالتخطيط الإقليمي ، والتخطيط المحلي ، وإما يتم استخدام هذه المفاهيم حسب مختلف القطاعات : التخطيط الصناعي ، التخطيط الزراعي ، التخطيط السياحي والتخطيط العمراني ، ذلك أن هذا الفرع الأخير مثلا ، يشكل أحد الاختصاصات الجوهرية ، التابعة لقسم الجغرافيا في معظم الجامعات بالمشرق العربي.

ومهما يكن من امر ، فإن مصطلح التهيئة القطرية قد تشعب الى عدة مفاهيم ، نخص بالذكر منها ما يلي :

- التهيئة القطرية هي عملية البحث في النطاق الجغرافي لبلد ما ، من أجل تحقيق أفضل التوزيعات الخاصة بالسكان ، والنشاطات المختلفة ، وذلك تبعا للموارد الطبيعية المختلفة<sup>24</sup>
- التهيئة القطرية ، هي تنظيم للمجال ، في إطار وحدة إقليمية ، مهما كانت مساحتها ، بحيث يتم تنميتها ، وزيادة قيمتها ، عن طريق إقامة التجهيزات الملائمة لها ، ولاستخدام العقلاني لليد العاملة والموارد الطبيعية ، وهذا لتلبية المتطلبات العامة للسكان .<sup>25</sup>

1 . ساسي محمد : أدوات التهيئة القطرية في الجزائر...رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة ص عن :

GROUPE DES CHERCHEURS: Grand Larousse Encyclopédique, p333; vol 1; librairie Larousse Paris 2000

<sup>24</sup> Grand Larousse Encyclopédique, Vol. 1, Op.cit, p 330

<sup>25</sup> SOUVERT J :dictionnaire économique et social, p 25, E.O .Paris , 1987.

• تعتبر التهيئة القطرية ، إحدى الفروع التي تهتم بتنمية المناطق ، التي تكوّن في مجموعها الإقليم الوطني للبلد من البلدان ، وذلك بقصد تثمين هذا الإقليم والقيام بالتكامل بين إمكانياته المختلفة ، والعمل على الإقلال بقدر الإمكان من ظاهرة عدم التوازن ، التي تؤثر على مسار التنمية المنسجمة .<sup>26</sup>

• التهيئة القطرية ، هي فرع من الفروع الخاصة بمسييري المجال ، لذا فإنه يعتبر علما متعدد الاختصاصات ، وهو كذلك أسلوب استراتيجي لشغل المجال ، يعتمد وبصفة رئيسية على التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة .<sup>27</sup>

كما توجد تعريفات أخرى البعض منها مختصر جدا والتي من أهمها ما يلي :

- التهيئة القطرية ، هي الخريطة ، او المستقبل ، التي يتم اعتمادها من طرف السلطات الرسمية.
- التهيئة القطرية هي اعادة تشكيل لبنية الإقليم ، من أجل تحقيق هدف من أهداف التنمية ، بشرط ألا يحدث هذا التغيير إخلالا بالنظم البيئية.
- التهيئة القطرية هي تحديد لصورة إقليم ما ، وأبعاده في المستقبل.<sup>28</sup>

وعلى ضوء هذه المفاهيم نستنتج أن عمل التهيئة ، مرتبط بتنظيم المجال من طرف الإنسان ، ويتمثل هذا العمل في إعادة هيكلة أو تشكيل الإقليم ، وذلك من أجل تلبية متطلبات مشروع معين أو أهداف أو خطة محددة. وعليه فإن التهيئة القطرية تتم بطريقتين :

الطريقة الأولى : هي أن نقوم بعملية التهيئة ، من دون توفر دراسة أو هدف استراتيجي مسبق. أو عدم تحديد سلم للأولويات من طرف السلطات المركزية ، بل تكون نتيجة ظروف ملحة ، إذ يجب التركيز في هذه الحالة ، على القيام بدراسة شاملة للإقليم ، بهدف معرفة حركيته ونموه ، والإمكانيات والعوائق التي يختص بها هذا الإقليم ، لكي نصل في الأخير الى استنتاج ما يجب الحفاظ عليه ، أو تغييره أو تحسينه.

اما الطريقة الثانية : هي أن تكون هناك أهداف استراتيجية محددة من طرف السلطات ، يتم توجيه عملية التهيئة نحوها ، وعليه ففي هذه الحالة ، يجب أن تكون الدراسة ، تتماشى حسب أهداف مسطرة سلفا.

<sup>26</sup> WACKERMANN G : géographie régionale ; p 134, Ellipses ; Paris, 2002

<sup>27</sup> MARABET H : Dictionnaire de l'Aménagement du territoire et de l'environnement, p12 ; BE, Alger.

<sup>28</sup> MERLIN P ; CHOAY F : Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, p55, P.U.F , Paris, 1988

وعموما فإن التهيئة القطرية في الحالة الثانية ، هي التي تختص بها أدوات التهيئة وعلى اختلاف مقاييسها الجغرافية ، سواء كانت وطنية أو جهوية أو محلية. ذلك أن التهيئة القطرية في مفهومها العام ، هي فن أو تقنية للتصرف و التدخل بواسطة نظام منسق ، عبر كل المجال الوطني ، لبلد من البلدان ، وضمن أهداف و روى مستقبلية.

وهذا من حيث السكان ونشاطاتهم ، ومن حيث التجهيزات ووسائل النقل والاتصال التي يستخدمها هؤلاء السكان ، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات والعوائق الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، بل حتى الاستراتيجية منها.<sup>29</sup>

---

<sup>29</sup> MERLIN P , CHOAY F : Op.cit, p55

## المحور الثامن : أهم خصائص التهيئة القطرية :

وتتلخص في ما يلي :

**1-** تمتاز دراسة التهيئة بخاصية التدخل الإرادي للسيرة على الإقليم بهف أحداث التكامل ، والتوازن ، والتناسق بين جميع مكونات ومقومات الإقليم الواحد ، وفيما بين الأقاليم المختلفة ، عبر كامل التراب الوطني ، باعتبار التهيئة اهم اداة للوصول الى التنمية المستدامة.

**2-** خاصة النظرة المستقبلية للتهيئة ، وهذا لاستعمال اسلوب المدى الطويل في التهيئة بأنواعها ، اذ لا يمكن تصور او ادراك الأهداف المخططة إلا ضمن آفاق ورؤى مستقبلية ، لذا يقال : " أن التهيئة تمثل استجابة حديثة لانشغالات قديمة " .

**3-** عدم الفصل في دراسات التهيئة ، بين التخطيط المكاني ، والتخطيط الزمني له ، ذلك ان لكل فترة زمنية أسلوب معين للتهيئة ، ق لا يصلح لميع الفترات اللاحقة ، وان كان لك يطبق في اقليم واحد.

**4-** تعتبر التهيئة الإقليمية خاصة من الدراسات الحديثة نسبيا ، فرغم ظهور اعمال التهيئة بارزة للعيان خلال الحضارات المتعاقبة ، وضمن جميع الآثار القيمة ، وفي كل الميادين ، كالزراعة ، وأساليب الري وتخطيط المدن، ...إلا ان الميلاد الحقيقي للتهيئة قد ظهر في بداية الخمسينات من القرن الماضي ، بهدف مواجهة حصيلة المتغيرات التي عرفها الإنسان ، والتي من اهم نتائجها ، ازدياد وتنوع حاجيات السكان ، بالإضافة الى ان وظيفة مهية الإقليم ، لم تظهر إلا خلال هذه الفترة. اما في الوقت الراهن ، فلقد توسع دور المهية ، ليصبح الشريك الضروري للسلطات العامة ، والذي لا يمكن الاستغناء عنه في المهام والأعمال المعقدة ، الخاصة بالتحكم في المجال وتنظيمه.

**5-** تتميز الدراسات الخاصة بالتهيئة ، بالتكامل بين الجانب النظري المجال التطبيقي لها ، فلا يكفي ففي اعتقادنا ، معرفة قواعد و اصول هذه الدراسة من الناحية النظرية فقط لكي نستطيع ممارستها في المجال ، بل يتوجب علينا اضافة الى هذه المعرفة ، الاطلاع الدائم واستخلاص المهارات الخبرات التي يمتاز بها رجال الميدان ، من مسؤولين سياسيين وتقنيين ، وجميع المكلفين بتطبيق أدوات التهيئة في الميدان ، حيث يواجهون مشاكلها اليومية ، خاصة الذين هم على المستوى الإقليمي والمحلي .

يضاف الى ذلك أن لكل اقليم خصوصياته المميزة ، والتي يجب اخذها في الحسبان اثناء دراسة التهيئة اذ يصعب ادراكها ن طريق الدراسة النظرية فقط ، بل يتطلب مشاركة هؤلاء الممارسين في الميدان بالإضافة الى سكان الإقليم.

6- تعد دراسة التهيئة بصفة عامة من الدراسات المتعددة الاختصاصات ، حيث كانت تقوم ي الماضي على اعتبارات جغرافية محضة ، ثم اتسع نطاقها نحو معالجة اشكالية حديثة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الإشكاليات العقارية ، و البيئية ، و القانونية ، والتجارية ، والمالية ، و...الخ.

وعليه فإننا نصبح بصدد مفهوم خاضع لعدة تفسيرات ، نتيجة تعدد التصورات والأطروحات المختلفة ، وعدم الإجماع على مفهوم واحد ، ذلك ان كل اختصاص من الاختصاصات التي تساهم في عملية التهيئة تنظر اليها من زاوية واحدة وحسب اختصاصها فقط.

ومن هنا نستخلص بان مهئى الإقليم لا يعمل وحده في الميدان ، بل ضمن مجموعة متكاملة من المختصين في مجالات متعددة ، مثل : الزراعة ، والعمران ، والبيئة ، حيث ان مهئى الإقليم هو الذي يقوم بعمليات الإعداد والتنظيم والتنسيق ، بين مختلف الاختصاصات و وسائل وقطاعات التهيئة.

وعلى هذا النحو ، فالنتيجة النهائية لأعماله ، وثمره مهوداته ، لا يمكنها بأي حال ن الأحوال ان تكون ملكية خاصة به ، مثلما هو الشأن بالنسبة للإنجازات التي يقوم بها المهندس المعماري ، والتي يتم فيها ربط اسمه الخاص بجميع انجازاته ، لأن الهدف الأساسي للدراسات التي يقوم بها مهئى الإقليم ، هو تقديم خدمة عمومية ، تتمثل في احداث التوازن والتوفيق بين حاجيات السكان وبين مقتضيات الوسط والمجال والإقليم الذي يعيشون فيه.

7- خاصية التطور الدائم والسريع الذي تعرفه دراسات التهيئة بصفة عامة ، اذ ان الكثير من العلوم الأخرى ، قد تمكنت من الإدماج ضمن المهام الاساسية التي تقوم بها عملية التهيئة ، ومثال على ذلك اختصاص حماية البيئة ، اذيب ان تؤخذ بين الاعتبار قضية المحافظة على الأوساط والنظم البيئية عند اقامة اي مشروع من المشاريع التنموية ، كالمشاريع الصناعية ، وطرق المواصلات ، ونمو المدن ، هذا فضلا عن تأثير التكنولوجيا الحديثة التي تعرفها وسائل الاتصال والإعلام ، مثل الإنترنت ، والجامعة الافتراضية ، الحكومات الإلكترونية ، ونظم المعلومات الجغرافية ، والاستشعار عن بعد ، ودور هذه التكنولوجيات الحديثة في السياسة الجديدة للدولة الخاصة بالتهيئة ، والسعي من اجل استخدامها في السيطرة على مجال الإقليم...

وإحداث التكامل الإقليمي يكون ، ليس بداخل الدولة الواحدة فقط ، بل بين جميع اقاليم العالم ، وذلك نتيجة الترابط والتشابك الدولي ، وهذا ما يسمى بالعولمة.

" حيث ادت هذه الوسائل التكنولوجية ، الى انكماش الزمان والمكان ، كما همشت الأقاليم والحدود الجغرافية... " 30

**8-** تمتاز دراسات التهيئة بأنها مركزية المناهج والخطط ، ومحلية القرار والتنفيذ ، فالدولة هي التي تتولى اعداد ادوات ومخططات التهيئة ، عن طريق التشريع ، وهذا يعني ان الدولة تبادر وتدير عملية التهيئة ، ليس ذلك بواسطة قرارات سلطوية ، وإنما عن طريق الاتصال والتشاور ، وتبادل الآراء ، مع السلطات المحلية و الولائية و الجهوية ، ومع الأعران الاقتصادية والاجتماعيين من جميع القطاعات ، الخاصة والعامة للوطن مع الأخذ بعين الاعتبار ، مساهمة المواطنين في اعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة.

الأمر يتطلب وجود تحضيرات ومشاورات مّوسعة ، تؤدي الى بلورة الأفكار والتحديات التي يمكن ان تواجه الإقليم مستقبلا ، والبحث عن افضل السبل ، التي تؤدي الى التنسيق بين أعمال السلطة ، بحيث تصبح مقبولة من طرف الجميع ، وعلى ها النحو ، يتمكن الجميع من الوصول الى نتيجة مرضية وفعالة لعمليات التهيئة ، وكما يقال : " أن عمل التهيئة ، هو البحث عن العقلانية بواسطة تشجيع الحوار وتبادل الآراء 31 .

**9-** ان من اهم خصائص التهيئة ايضا ، احتوائها على مجموعة من العناصر ، التي يتعين فهمها ، قبل الخوض في اي دراسة من دراسات التهيئة وهي:

أ - عنصر السكان في الإقليم مثل : الكثافة - بنية السكان - تركيب ونمو السكان - حركة السكان.

ب - المقومات والمعوقات الطبيعية ، والتقنيات المستخدمة في استغلالها ، أي ما مدى امتلاك الإقليم للعناصر المادية والتكنولوجية في استغلال المجال.

ج - التنظيم الاجتماعي : ونعني به الخصوصيات التي تمتاز بها كل المجتمعات ، ريفية كانت أم حضرية ، ومدى قابليتها للمشاركة والمساهمة مع السلطات ، في مختلف العمليات لتهيئة الإقليم بحيث يتحول دور هذه المجتمعات ، من دور المتفرج والمتلقي الى دور المساهمة والمشاركة.

<sup>30</sup> VANDOZ. L : NTIC et territoire : enjeux territoriaux des nouvelles technologies de l'information et de la communication ..p 27 Lausanne, Suisse, 2001

<sup>31</sup> WACKERMANN G : geographies regional p 140, Ellipses, Paris, 2002

د - التنظيم الاقتصادي : وحاليا يوجد نمطين من التنظيم الاقتصادي ، يتأثر بهما المجال الجغرافي ، الأول هو اقتصاد السوق حيث يكون فيه على الدولة ، أنتحكم ولا تملك ، وتنظم ولا تدير ، بتفضيل الخاص على العام ، وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية ، وتغليب قوى السوق ، على قوى التخطيط والتهيئة.

أما النمط الثاني فيتمثل في اعتماد الدولة لأسلوب التنمية المستدامة ، حيث يتم فيه التوازن والتكامل ، بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وهو ما يصبو اليه كل مجتمع ، نتيجة ارتفاع عدد السكان وزيادة نسبة التحضر ، وبالتالي استنزاف الموارد الطبيعية ، وبناء على هذا يتبين ان التهيئة بصفة عامة ، هي من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة.

هـ - الإرادة السياسية: إن تنظيم المجال يرتبط بالتوجهات والاعتبارات السياسية ، ذلك أن الاستراتيجية المتبعة في التهيئة لدولة من الدول ، تعكس المستوى الذي وصلت اليه من التطور الحضاري ، وفي جميع الميادين ، كما تعبر عن مستوى ممارستها للسلطة ، ومدى تنظيمها السياسي.

**10-** إن عملية التهيئة في جوهرها ليس مرادفة تماما لعملية التنمية ، فهي لا تستلزم بالضرورة وجود عائد أو ربح تجاري ، بل ن التهيئة ، تفترض تقويما عاما لكيفية استقبال وتحمل عمليات التغيير أو التشكيل ، وتحديد درجة مقاومة هذا التغيير ، من طرف الإقليم ، بالإضافة الى تقويم حساسية وهشاشة الأوساط الطبيعية له. 32 .

وعليه فان التهيئة تمتاز بنظرة الشمولية لشتى جوانب الحياة ، فهي مشروع متكامل ، يتوفر فيه التوازن بين الجوانب الطبيعية والبيئية ، والاقتصادية والبشرية ، وحتى الثقافية والسياسية منها.

**11-** من خلال القوانين المختلفة للتهيئة ، نستطيع القول أن دراسات التهيئة بصفة عامة ، لديها أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها ، نذكر من أهمها ما يلي:

أ - الاستعمالات المناسبة والعقلانية للأرض

ب - الالتزام بعملية التنسيق بين الأنشطة المختلفة ، خاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر في هيكلة المجال ، مثل وسائل النقل.

<sup>32</sup> WACKERMANN G : géographie régionale Op. cit p 135



- ج - تحقيق التوازن التنموي عبر كامل التراب الوطني ، وذلك عن طريق الحفاظ عن ديناميكية الأقاليم ، أو الأقطاب المحركة ، والسماح للأقاليم المحرومة أو المهمشة باستدراك تطورها.
- د - الاعتماد على أسس التهيئة ، واعتبارها معيارا يتم الرجوع إليه ، عن اتخاذ جميع القرارات التي تخص الإقليم.
- هـ - المراقبة والمتابعة الدائمة ، للممارسات غير المشروعة على المجال ، بإدراج القوانين الردعية ، خاصة الضريبية منها ، ضمن التشريعات الخاصة بالتهيئة.<sup>33</sup>

---

<sup>33</sup> . ساسي محمد : أدوات التهيئة القطرية في الجزائر....رسالة دكتوراه في الجغرافيا، 2007 المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة الجزائر

## المحور التاسع : تعريف التهيئة الإقليمية

### 1 - تعريف التهيئة الإقليمية :

إن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح الاستصلاح ، هيئ الشيء يعني أعده وتعني كذلك تدخل الإنسان على المجال من أجل تهيئته ، والتهيئة كما جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف التوني : " بأن التهيئة هي تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافؤ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة." <sup>34</sup>

اما الدكتور بيار جورج في قاموسه الجغرافي يعرف التهيئة الإقليمية بأنها عبارة عن عمل مخطط التنظيم الإقليمي...

وتتضمن التهيئة الإقليمية ، نظريا وعلميا وضع النماذج الاقتصادية - المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم على اساس التحليل والتركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية والاقتصادية والتقنية والسياسية والتخطيطية ، تسمح هذه النماذج بالحصول على أعلى مستوى اقتصادي من تنمية وتطوير الأقاليم ، مع العناية باحتياجات السكان من السكن والعمل والمحيط الملائم والبيئة النظيفة ، والحفاظ على الموارد الطبيعية النادرة كالماء والأرض من أجل الأجيال القادمة ، وفقا لمفهوم التنمية المستدامة.

عرف العالم لاسيما بلدان أوربا الغربية في القرن العشرين نماذج من التهيئة الاستصلاح الإقليمي...  
لعل أهمها :

- تهيئة إقليم لندن الكبرى " greater London " بهدف تحقيق التنمية المتوازنة بين أجزاء بريطانيا ، وتخفيف الضغط على مدينة لندن ، بإعادة انتشار حوالي مليون نسمة خارج العاصمة ، في اطار التجربة البريطانية الشهيرة المتمثلة في مشروع المدن الجديدة.

- وهناك التجربة الفرنسية لتهيئة إقليم حوض باريس الكبير (ile-de-France) ضمن الخطة الوطنية لتهيئة التراب الفرنسي والتي تقوم على أساس ، نظرية أقطاب التوازن بين مختلف الأقاليم الفرنسية .

<sup>34</sup>. أ. فوزي ابو دقة أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية ، الجزائر نموذجا. جامعة دمشق، ص 222

- ونموذج التهيئة الإقليمية في هولندا ، في اطار الخطة الشاملة لكافة أقاليم هولندا 1966- 2000 ، بما في ذلك التعديل الذي أجري على الخطة عام 1976 ، ومن أهم عناصر الخطة الشاملة ، كان إقليم راند ستاد أي إقليم العاصمة ، والتهيئة الإقليمية للبولدر الشمالي الشرقي من هولندا.

ويعتبر الكثيرون أن هولندا قدمت نموذجا واضحا في التهيئة الإقليمية التي تضمن التطور والتنمية المتوازنة على مستوى إقليم " راند ستاد والبولدر" وعلى مستوى شبكة الأقاليم الهولندية .

- أما في عالمنا العربي انطلقت في أوائل الثمانينات خطة تهيئة وتطوير القاهرة الكبرى التي كانت بالتعاون مع المعهد الفرنسي للتهيئة والتعمير بإقليم حوض باريس (IAURIF) وهذا للاستفادة من خبرتهم التقنية في هذا المجال. ويمتد المشروع على مساحة 2900 كلم<sup>2</sup> شاملا بذلك كل من محافظات القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية بمحيط القاهرة.

- وتكفلت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام 2001 ، بإعداد مخطط استراتيجي اقليمي يشمل منطقة الرياض ، حيث تركزت المهمة الاولى لمركز المشاريع والتخطيط بالتهيئة عام 2003 ، على إعداد ورقة تخطيطية تحدد القضايا الخلفية ، والطريقة ، والمحتوى اللازم ، والأوجه الإدارية الرئيسية لمخطط التهيئة الإقليمية. وبناءا على هذه الورقة ، قام مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة بصياغة " الشروط المرجعية " ومن ثم تم توجيه الدعوة الى مكاتب محلية وعالمية ، ذات خبرة في مجال التخطيط والتهيئة الإقليمية للدخول في منافسة تنفيذ المشروع. وبالفعل قد بدأ العمل لتنفيذ المراحل الثلاثة المخطط الاستراتيجي الاقليمي لمنطقة الرياض 2005 – 2025 ، بمشاركة المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) .

- وتعتمد التجربة الأردنية في مجال التخطيط التنموي والإقليمي ، على منهج اللامركزية الإدارية ، ونظرا لضعف التحكم في هذه المسألة ، فإن التخطيط والتهيئة الإقليمية في الأردن في بداياته ، إذا ما استثنى مشروع تطوير إقليم عمان الكبرى الطي انطلق منذ التسعينيات.

- وهناك تجربة تطوير مدينة الدار البيضاء الكبرى لتحقيق التوازن بين التنمية العمرانية والاقتصادية على السحل الاطنطي وبالمناطق الداخلية من المملكة المغربية ، والتحكم في نمو مدينة الدار البيضاء نفسها.

في العالم العربي يصعب القول أن هناك فعلا تخطيطا وتهيئة إقليمية على المستوى القومي ، صحيح أن هناك بعض محاولات التخطيط والتهيئة الإقليمية ، في بعض البلدان العربية ، ولكن هذه المحاولات

محتشمة في معظمها ، كونها اعتمدت على مخططات التطوير العمراني بالمدن الكبرى لاسيما المدن – العواصم ، أو أقاليم هذه المدن في أحسن الأحوال (القاهرة الكبرى ، منطقة الرياض ، الدار البيضاء الكبرى ،...) فهي لم توضع في سياق التخطيط الإقليمي الشامل للتراب القومي بهذه البلدان ، وهنا تكمن محدوديتها وطرق العلاج ، التي لا تمت بصبة مع أدبيات التخطيط الإقليمي

التي تؤكد على انه لا يمكن وضع خطط التطوير العمراني للمدن الكبرى أو اقليم المدن الكبرى بمعزل عن التخطيط الإقليمي الشامل على مستوى القومي.

على أساس هذا الفهم النظري استندت بعض التجارب الناجحة ، كالتجربة البريطانية والفرنسية والهولندية وغيرها من التجارب ، والتي تمكنت من تحقيق هذا القدر أو ذاك ، من تطوير عملية التنمية الاقتصادية وتوازن البنية العمرانية الوطنية في ذات الوقت.

ويمكننا اعتبار تجربة الجزائر – بالرغم من العثرات – من بين التجارب الهامة بالعالم العربي ، في ميدان التخطيط الإقليمي وتهيئة التراب الوطني. حيث قامت الدولة مبكرا بإنشاء المؤسسات على المستوى الوزاري للتكفل بالتخطيط الوطني الإقليمي ، ولهذا الغرض تم تأسيس وزارة التخطيط في مرحلة أولى ثم وزارة الإقليم والتهيئة العمرانية منذ عام 1977 ، وبدورها قامت هذه الأخيرة بإنشاء المؤسسات التي تتكفل بعملية التخطيط وإعداد الدراسات مثل :

- الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم عام 1980

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية عام 1981

بحيث اسند للمؤسسة الأولى تحضير وإعداد الدراسات الفنية التحليلية ، لمختلف القطاعات على المستوى الوطني والإقليمي والدراسات ذات العلاقة بالوضع الراهن ، وتهيئة الفرصة للمشاركة المبكرة لمختلف الفاعلين في العملية التنموية منذ بداية العملية التخطيطية ، حيث تعتبر مشاركة الجهات ذات العلاقة أداة هامة ، ليس خلال العملية التخطيطية فحسب وإنما خلال تنفيذ مخرجات المشاريع.

أما المؤسسة الثانية فا أكيلت لها مهام القيام بمختلف عمليات التهيئة ولتنظيم على مستوى المجال الحضري بالمدينة.

وتجسدت هذه التحضيرات في الخطة الوطنية الشاملة لتهيئة التراب الوطني (SNAT) في مطلع الثمانينيات ، وعملية تحديثها التي انطلقت في السنوات الأخيرة في إطار وضع الخطة الوطنية الشاملة ، في الفترة الممتدة بين (2005 – 2025) ، بهدف تحقيق التنمية المتوازنة على المستويين الوطني

والإقليمي ، داخل كل إقليم من الأقاليم التسعة التي يتشكل منها التراب الجزائري وفقا للقانون رقم 20 – 01 بتاريخ 11 ديسمبر 2001. (هذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في المحور القادم).

والمستخلص أنه رغم تقسيم البلاد الى تسعة أقاليم ، فان مدينة الجزائر تسيطر على الشبكة العمرانية الوطنية سواء على الصعيد الديموغرافي أو الوظيفي ، فمن خلال وظيفتها كا عاصمة وطنية ، تتوطن بمدينة الجزائر كافة خدمات القطاع الثالث بما فيه الراقي ، علاوة على أنها مركز صناعي هام هو الاول على المستوى الوطني ، ترتبط بأقطاب إقليمية مهيكلة كمدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري وثاني مدينة ، ومدينة قسنطينة عاصم الشرق الجزائري ، ومدينة عنابة على الساحل الشرقي ، ..

يؤدي هاذين المستويين العاليين (الجزائر العاصمة والأقطاب الإقليمية) من الشبكة الخضرية وظائف وطنية وإقليمية ، وتشكل أقطبا حضرية رئيسية في شبكة المدن الواقعة شمال لبلاد (ثلاثة منها على الساحل) ، وتفتقد أقاليم الهضاب العليا وإقليم جنوب البلاد الى هذا المستوى ، هذا يعني ان 95 % من التراب لوطني ، لا يتوفر على قطبا إقليمي بمقدوره ، هيكله ما حوله من مناطق و تجمعات سكانية ، وهنا يكمن أحد العوامل الأكثر تأثيرا على اختلال التوازن الإقليمي بالبلاد.

فالمستوى الثالث من الشبكة العمرانية بالجزائر يتكون من 29 مدينة يزيد عدد سكانها الحضر عن 100 ألف نسمة ، وبالرغم من كون معظمها مراكز ولائية ، إلا انها غير قادرة على لعب دور الرابط الإقليمي ، ولكن بانتشارها الواسع ولأنها تغطي مجمل التراب الوطني ، فإنها في غياب المدن المتوسطة ، قد تشكل قواعد ارتكاز مهمة للتنمية وتشكل نقطة قوية في ميدان التهيئة القطرية على مستوى الأقاليم ، بمعنى أن للتخطيط الإقليمي مكان و دور هام في عملية التنمية المحلية والوطنية وإقامة البنى التحتية الضرورية ، كالكسك الحديدية والطرق والطريق السيار شرق غرب الممتد على مسافة حوالي 1200 كلم ، والتي من شأنها أن تساعد على انتشار وإعادة انتشار السكان والأنشطة و الخدمات ، وتعمل على تثبيت السكان في اماكن سكنهم الأصلية ، وتحويل ما يمكن من المدن والأقاليم من أماكن طرد الى أماكن جذب ، وبالتالي إيجاد الحلول السليمة للهجرة او النزوح الريفي وتخفيف الضغط على المدن الكبرى ، لاسيما مدينة أو حاضرة الجزائر العاصمة ويحقق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم الوطنية.

## المحور العاشر : استراتيجيات التهيئة الإقليمية :

ان التهيئة الإقليمية تأخذ دائما في اعتبارها البعد المكاني خلال وضع خطة اقتصادية واجتماعية وعمرانية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة بالإقليم ، ويقوم كل لإقليم من أقاليم الدولة بوضع خطته الإقليمية والتي تشمل مشروعات وأنشطة اجتماعية واقتصادية تساعد على تطوير جميع اقاليم الدولة ، وبالأخص الأقاليم المتخلفة منها ، لكي تلحق بالأقاليم الأكثر تقدما ، ولهذا لا تختلف الخطة الإقليمية كثيرا عن الأهداف الرئيسية للخطة العامة للدولة ، فالهدف في الاثنين واحد وهو احداث تنمية في المجتمع.

وبالنسبة للتنمية يجب ان تكون هناك سياسة ملائمة يعتم عليها لتحقيق التنمية والتغلب على ظواهر الفوارق الإقليمية ، ويقول رجال الاقتصاد أن هناك أكثر من استراتيجيات يمكن اتباعها لتصحيح اختلال التوازن بين الأقاليم في النمو منها:

- استراتيجية الانتشار.
- استراتيجية التمرکز.
- استراتيجية الانتشار بأقطاب النمو.

### 1 - استراتيجية الانتشار :

وهي انتشار التنمية في باقي اقاليم الدولة على اساس تطبيق المساواة والعدالة ، وهي تعتمد على توزيع الاستثمارات والسكان والأنشطة على اقاليم الدولة المختلفة وذلك من أجل احداث درجة من النمو في مختلف الأقاليم ، وتحقق هذه الاستراتيجية درجة من العدالة من حيث توزيع المشروعات على الأقاليم المختلفة.

وبمعنى آخر تستخدم استراتيجية الانتشار في حالة الرغبة في تحقيق درجة أكبر من العدالة بين الأقاليم ، بحيث يتم نشر الاستثمارات في المناطق المختلفة ، مما يشجع على تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة ، ويعمل على تنمية الريف ، والهدف هو تحسين ظروف العيش في الريف وفي المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لتقليل الهجرة الى المدن الكبرى والحواضر " المتروبوليتانية " 35.

35. اسماعيل صبري عبدالله: " الإيواء في اطار التنمية والتخطيط الإقليمي ..القااهرة 1991

## - تجربة بريطانيا :

وقد انتهجت بريطانيا هذه السياسة من الحرب العالمية الثانية ، حيث اقيمت المدن الجديدة الإنجليزية بهدف وقف تيار الهجرة الى لندن من الأقاليم الأخرى ، في شمال إنجلترا وويلز ، وتخفيف الضغط عليها ، ويبلغ عدد المدن الجديدة الإنجليزية أكثر من 30 مدينة ، بخلاف المدن التوابع ، حيث تفاوتت احجام هذه المدن عند بداية إنشائها بين 30 – 150 ألف نسمة ، ثم ازداد حجمها بعد ذلك ...وتعد التجربة الإنجليزية ناجحة وممتازة وذلك لكفاءة كل من التخطيط والتهيئة و واقعيتهما ودقتهما.

ويقول بعض الاقتصاديين انه من الصعب تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية ، وذلك بسبب محدودية مواردها ...وبذلك يصعب توزيع هذه الموارد المحددة على اقاليم الدولة المختلفة ، لأن ذلك لا يضمن تلقائية النمو ، ولا يساعد على جلب أنشطة جديدة ، وبالتالي يؤخذ على هذه الاستراتيجية انها تزيد من نمو الأقاليم المتقدمة اصلا ، وتفاقم المشكلة التي كانت موجودة في الأقاليم المتخلفة ، وتتسع الفجوة بين الأقاليم.

## 2 - استراتيجية التمرکز :

وهي عبارة عن التركيز على نمو المدن المتسلطة على اساس تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، ويرى بعض الاقتصاديين ان استراتيجية التمرکز هي أنسب الاستراتيجيات بالنسبة للدول النامية ، وهي تقوم اساسا على تركيز الموارد والجهود في اكبر المدن ..لما لهذه الأخيرة من مزايا ..

والنقد الموجه لهذه الاستراتيجية أنها تركز التنمية في مناطق وتهملها في مناطق اخرى التي قد يكون لها طاقات و موارد يمكن عن طريق توجيه الاستثمارات اليها تحقيق معدل نمو مرتفع.

## - التجربة الفرنسية :

انتهجت الحكومة الفرنسية هذه السياسة عام 1960 وذلك بإنشاء ثمانية مدن جذب في بعض الأقاليم لتخفيف الضغط على باريس ، وبالرغم من كبر حجم هذه المدن إلا انها ظهرت عاجزة عن مواجهة قوى الجذب الشديدة لباريس ، وترتب على ذلك أن ظهرت استراتيجية جديدة ، وهي محاولة العلاج من داخل حدود اقليم باريس ، وفقا لذلك تم انشاء خمسة مدن جديدة في ضواحي باريس بهدف تحويل العمالة والسكان والأنشطة عن باريس وتخفيف الضغط عليها.

ويقول رجال التخطيط أن هذه الاستراتيجية انشئت لمشاكل عمرانية حادة ومعقدة في معظم المدن الكبرى بالدول النامية مما يصعب حلها على المدى القريب.

### 3 - استراتيجية الانتشار بطريقة أقطاب النمو :

تستند هذه الاستراتيجية الى فكرة اقطاب النمو حيث يتم تنمية عدد محدود من المنق التي تتمتع بإمكانيات النمو الاقتصادي ، ويتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ، قطب ينمو ويشع نموه الى هذه المناطق عن طريق مجموعة من الأنشطة القائدة المتكاملة والمتوطنة في القطب ، غير أنه لابد من وجود مركز نمو قائم ، أو محتمل لاستقطاب التنمية ، وذلك للتغلب على ظاهرة تسلط المراكز الحضرية الكبرى.

ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية وجود لا مركزية ادارية وتوافر البنية الأساسية والخدمات ، من اجل ضمان الترابط بين اقطاب النمو والأسواق ، وفي حالة افتقار الدولة لهذه الشروط لا يتوقع لهذه الاستراتيجية النجاح ، إلا إذا كانت هناك اقطاب نمو قريبة من المدن الرئيسية التي بها الحكومة المركزية.

وتعمل استراتيجية الانتشار بطريقة أقطاب النمو على تركيز الاستثمارات في أكثر المدن اتساعا ، وهو ما يطلق عليه القطب المضاد أو تعمل على توزيع الاستثمارات على عدد مختار من الأقاليم. التي تتسم بمميزات تؤهلها للنمو ، بحيث تنمو وتنشع التنمية حولها ، وبذلك تتمكن هذه الأقطاب من جذب السكان والأنشطة من المدينة المركزية مما يخفف الضغط عليها ، ومن الأمثلة الواضحة التي اخذت بأسلوب القطب المضاد:

- اسلام اباد.. مقابل .. روالبندي

- نيودلهي.. مقابل .. دلهي

- بومباي الجديدة.. مقابل .. بومباي

- أنقرة.. مقابل .. إسطنبول

- ريوديجانيرو.. مقابل .. بيونس أيرس.

ورغم أن المن الجديدة تنشأ عادة كعواصم مهمتها الأولى هي تخفيف التكدس أو الضغط السكاني في الإقليم الحضري الكبير ، إلا أنها بدورها تعد مجالا لانتشار مناطق الأحياء العشوائية .

فحينما أصبحت تركيا جمهورية عام 1923 نقلت العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة التي لم يصل عدد سكانها في ذلك الوقت الى 25 الف نسمة ، واحتلت أنقرة محل اسطنبول ولكنها أصبحت تضم أكبر عدد من الأحياء العشوائية او ما يعرف بمدن الصفيح ، ونفس الأمر حدث في برازيليا التي كانت في البداية رمزا للإدارة حيث انتشرت مدن الصفيح حولها.



## الحادي عشرة : وسائل و ادوات التهيئة الإقليمية في الجزائر.

لقد اصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر اليها كأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة باعتبارها الرهانات الكبرى التي اتخذتها الدولة على عاتقها. ولتطبيق وتجسيد هذه الرهائن لابد من توفير مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة الإقليم .

صادق المجلس الشعبي الوطني سنة 1987 على قانون التهيئة العمرانية ، قانون رقم 87/03 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يحدد المعالم المستقبلية للتنمية العمرانية في الجزائر ، وهو اول قانون من نوعه في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة .

وتتلخص أهم اهداف وأبعاد هذا القانون في العناصر التالية:

### 1- أهداف قانون التهيئة العمرانية رقم 07/03 :

- تركز الاستراتيجية المستقبلية للتهيئة في الجزائر ، على مبدأ تعمير وترقية أقاليم الهضاب العليا والصحراء ، بهدف استراتيجي اولي لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ، التي تحقق الاستغلال الأمثل والمنظم للمجال الجغرافي الوطني ، بشكل يتسنى معه التثمين الأقصى للموارد ، والتوزيع العقلاني للسكان ، وفي اطار رؤية واضحة ومحددة ، لعملية التنمية على المدى الطويل تضمن التكامل والتوازن بين مختلف اقاليم البلاد.

- إعداد منطقة الهضاب العليا ، للاستقبال وامتصاص الهجرة السكانية المتجهة الى المنطق الساحلية ، عن طريق توفير أقصى قدر ممكن من مناصب الشغل في القطاع الثاني المتمثل في الصناعة بأنواعها وهذا من اجل تدعيم قاعدة اقتصادية وتوفير التجهيزات الاجتماعية والخدماتية ، حتى يتحقق التكليف الإقليمي اللازم لهذه المنطقة ، ليواجه التنافس الحاد الذي تفرضه عليه قوى الجذب للأقاليم الأخرى. ويرى المخططون أن هذه الإجراءات سوف تعمل على تثبيت واستقرار سكان هذا الإقليم ، الذي يشكل اكبر خزان لتيارات الهجرة نحو الشمال.

- يتضمن القانون إجراءات مكملة ، تمتد الى المناطق الريفية ، تحدد تصورا محددًا لتنظيم استخدامات الأرض في اقليم الهضاب العليا ، اعتمادا على امكانيات التعمير الكامنة فيه ، حيث

قسم الإقليم الى نطاقات رعوية ، وفلاحية ، وغابية ، متجانسة نسبيا ، خصصت لها أنشطة متميزة ، تهدف الى الحفاظ على الموارد والإمكانات المحلية.

● تتضمن هذه الإجراءات عمليات نوعية لتطوير هذه النطاقات ، وهذا عن طريق تكثيف وتطوير النشاط الزراعي والرعوي والأنشطة التابعة لهما. والتوسع في استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية ، وتنظيم استغلال الموارد المائية ، وتطوير تقنيات الري ، وتعبئة كافة الإمكانيات المحلية للنهوض بالزراعة.

● يهدف القانون أيضا النهوض بالمناطق السهلية ، من خلال تحديث وتدعيم الأنشطة المكملية لتربية المواشي ، وتوفير التجهيزات والخدمات الضرورية لتنظيم حرفة الرعي بطرق اقتصادية وعصرية وتوفير الظروف المناسبة لاستقرار المربين في مناطقهم.

● حدد القانون الخطوط العريضة للشبكة الرئيسية للبنى التحتية الكبرى ، كخط السكة الحديدية العابر للهضاب العليا ، والطرق البرية ، ومنشآت النقل ، والمشاريع الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التنمية الإقليمية المتكاملة.

● وقد حدد أيضا المخططون محورين رئيسيين لخدمة ها التصور ، المحور الأول ، الطريق السيار شرق غرب يمتد على جانبي خط السكة الحديدية العابر للهضاب العليا ، هدفه دعم الأنشطة الفلاحية والرعوية ، والمحور الثاني يربط برج بوعريريج شمال شرق الهضاب العليا ، بعين الصفراء بالجنوب الغربي للهضاب ، مرورا بالمسيلة و بوسعادة والجلفة و أفلو والبيض ، وهدفه هو ضخ التنمية في المناطق الهامشية والمحرومة في الجنوب الغربي للهضاب العليا.

خصّص القانون مكانة هامة للجنوب والمناطق الحدودية والمناطق الجبلية في الاطار الشامل من اجل الانسجام بين الاقاليم ، باعتبارها مناطق تعاني من التهميش والتخلف.

كما حدد القانون وبدقة ادوات التهيئة القطرية والمتمثلة اساسا فيما يلي:

## 2 - المخطط الوطني للتهيئة القطرية :

وهو الذي يحدد الصورة الاستشرافية لاستخدام المجال الجغرافي الوطني ، وارتباطه بأهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي البعيد المدى ، كما يترجم هذا المخطط الاختيارات والبدائل المحددة في القانون فيما يخص التهيئة والتنظيم المجالي المستقبلي للبلاد.

واليوم فإنّ أحد أهم التحديات الكبرى يكمن في تهيئة التراب الوطني ، وتوزيع السكان والانشطة بصفة متوازنة ، والتحكم في تنمية الأقاليم الوطنية ، والتخفيف من الفوارق الجهوية بين شمال البلاد وجنوبها ، بالحد من تنمية المناطق الساحلية فقط وتوجيه مسارها نحو الداخل ، نحو الهضاب العليا ، فالوضعية الراهنة تتناقض مع منطق التنمية المتوازنة ، حينما يتركز 65 % من السكان على نسبة 4 % من مساحة البلاد ، و 25 % بالهضاب العليا على مساحة تمثل نسبة 9 % من اجمالي المساحة حسب احصاء عام 1998.

وتشير التوقعات الى أن نسبة السكان الحضر ، ستصل الى نسبة 80 % عام 2025 أي حوالي 30 مليون نسمة من السكان الحضر ، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع الطلب على السكن بحوالي مليونين وحدة سكنية على اسا معدل شغل المسكن 6 افراد / المسكن ، ومساحات للتوسع العمراني تقدر بحوالي 44000 هكتار ، هذا علاوة على تراكم العجز الحالي. ومن الطبيعي ان يطرح هذا كله مشكلات جدية فيما يتعلق بتلبية الطلب في ميادين عديدة ، الى جانب المشاكل الناجمة عن عدم توازن الانشطة والسكان على التراب الوطني ، وتحويل الحركة نحو الاقاليم الداخلية.

ولمواجهة هذه التحديات ، يبدو انه لا مفر من التوفيق ، بين طرفي معادلة التوزيع المتوازن ، للسكان على التراب الوطني من جهة ، والتوزيع العقلاني للاستثمارات وللأنشطة الاقتصادية من جهة اخرى. والاستعمال الأفضل للموارد الطبيعية والمجالية ، لتلبية الاحتياجات الحالية المتركمة فيما يخص السكن والشغل والخدمات المرافق ، وحماية البيئة والأوساط الحضرية من مختلف الاخطار ، وبذل كل الجهود لضمان حق الاجيال القادمة ، بتنمية محلية متلازمة مع التنمية الوطنية - المنفتحة - على التطورات الدولية الراهنة في ظل تحديات العولمة. بعبارة أخرى تنمية الأوساط العمرانية وفق معايير التنمية المستدامة ، بما يضمن التنمية المتوازنة بتجنب تطور مدينة أو كتلة حضرية وتهميش أخرى.

### 3 - مخطط التهيئة الإقليمية :

رغم تقسيم البلاد الى تسعة اقاليم ، بهدف استعادة التوازن بين الأقاليم ، فان مدينة الجزائر تبقى تسيطر على الشبكة العمرانية الوطنية سواء على الصعيد الديموغرافي أو الوظيفي ، فمن خلال وظيفتها ومكانتها كعاصمة وطنية ، تتوطن بمدينة الجزائر كافة خدمات القطاع الثالث الراقي ، هذا علاوة على أنها مركز صناعي هام هو الاول على المستوى الوطني.

حيث بلغ عدد السكان الحضر بمحافظة الجزائر الكبرى 2987160 نسمة (57 بلدية)<sup>36</sup> . ترتبط بأقطاب اقليمية ، المدينة الثانية وهران عاصمة غرب البلاد ، وقسنطينة عاصمة شرق البلاد ....

يؤدي هاذين المستويين العالين من الشبكة الحضرية ، وظائف وطنية وإقليمية ، وتشكل اقطابا حضرية رئيسية في شبكة المدن الواقعة شمال البلاد ثلاثة منها بالساحل ، في حين تفتقد أقاليم الداخل الى هذا المستوى ، ها يعني أن نسبة 95% من التراب الوطني لا يتوفر على قطبا جهويا ، بمقدوره هيكله ما حوله من مناطق وتجمعات سكانية ، وهنا يكمن احد العوامل الأكثر تأثيرا على اختلال التوازن الإقليمي بالبلاد ، بينما يتكون المستوى الثالث من الشبكة العمرانية من 29 مدينة يزيد عدد سكانها الحضر عن 100 ألف نسمة ، وبالرغم من كون معظمها مراكز ولائية ، إلا انها غير قادرة على لعب دور الرابط الاقليمي .

وبسبب انتشارها بمجمل التراب الوطني - فإنها في غياب المدن المتوسطة - قد تشكل قواعد ارتكاز للتنمية ، و نقطة قوية في ميدان التهيئة الإقليمية ، بمعنى ان للتخطيط الإقليمي دور هام في عملية التنمية المحلية والوطنية ، واقامة وتطوير البنى التحتية كالموانئ والسكك الحديدية والطرق بما فيها الخط السيار شرق- غرب وجنوب - شمال ، مما يساعد على التوزيع الافضل للسكان وتثبيتهم والانشطة والتجهيزات بمختلف انواعها، وتحويل اماكن وأقاليم الطرد الى اقاليم جذب.

وبالتالي ايجاد الحلول السليمة للهجرة والنزوح الريفي ، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى ، لاسيما حاضرة الجزائر العاصمة ، وصولا الى التنمية المتوازنة بين مختلف الاقاليم الوطنية.

يشمل التراب الوطني تسعة (9) اقاليم كما هو مبين في الخريطة رقم (1).

<sup>36</sup> الاحصاءات العامة للسكان عام 2008 ، الديوان الوطني للإحصاء (5éme RRGPH /2008)

تتوزع على ثلاثة (3) وحدات طبيعية شديدة التباين من ناحية توطن السكان ، ونسبة التحضر ، والصناعة ، والأنشطة الخدمية ، والزراعة ،... وهذه الوحدات هي كالتالي:

1. المناطق الجبلية والمرتفعات وسهول الساحل ، وتمثل نسبة 4 % من مساحة البلاد.
2. المناطق الإستبسية بالهضاب العليا ، وتمثل نسبة 9 % من مساحة البلاد.
3. الصحراء وتمثل 87 % من مساحة البلاد.

كما يحتوي كل إقليم على عدد من الولايات كم هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم 01 : التقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية للتهيئة الاقليمية في الجزائر سنة 2001م:

الولاية	المنطقة
الطارف - عنابة - سكيكدة - جيجل - سوق أهراس - قالمة - قسنطينة - ميلة	الشمالية الشرقية
بجاية- تيزي وزو- بومرداس- الجزائر- تيبازة - الشلف- البويرة - البليدة - المدية - عين الدفلى.	الشمالية الوسطى
مستغانم - وهران- عين تموشنت - تلمسان - غليزان - معسكر - سيدي بلعباس.	الشمالية الغربية
تبسة - أم البواقي - سطيف - برج بوعريبيج - خنشلة - باتنة.	الهضاب العليا الشرقية
المسيلة - الجلفة - الأغواط.	الهضاب العليا الوسطى
تسمسليت - تيارت - سعيدة - البيض - النعامة.	الهضاب العليا الغربية
الوادي - بسكرة - ورقلة - غرداية.	الجنوبية الشرقية
بشار - تندوف - أدرار.	الجنوبية الغربية
إيليزي- تمنراست.	أقصى الجنوب

المصدر: التقسيم الإداري لسنة 1984



#### 4 - المؤسسات والهيئات المعنية بالتهيئة الإقليمية :

لقد أصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية باعتبارها الرهانات الكبرى التي اتخذتها الدولة على عاتقها. ولتطبيق وتجسيد هذه الرهائن لابد من توفير مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة الإقليم. وهي كالآتي :

#### 4 - 1 - الوزارة المختصة :

كانت لدينا سابقا وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، وتمثل الجهاز المركزي والمسؤول الأول على كل برامج التهيئة العمرانية ، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو البرامج والمخططات.

أما حاليا فهناك ما يسمى بالوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

#### 4 - 2 - المديرية والوكالات :

لدينا 48 مديرية مختصة بالتهيئة العمرانية بمعنى لكل ولاية مديرية " مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية " (D.P.A.T)

#### Direction de planification et de l'aménagement du territoire

وهي تشرف على تحديد مجال الولاية والقيام بمختلف الدراسات الطبيعية البشرية و الاقتصادية لمجالها الإقليمي ، ومن منجزاتها المنوغرافيا الخاصة بكل ولاية.

أما فيما يخص الوكالات فهناك " الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية " من مهامها تتبع الأدوار التي تضطلع بها الوكالة في مجال التعمير والتهيئة العمرانية والتي تجعلنا نميز بين نوعين من تلك الأدوار أو الوظائف :

- أولا : شامل يتمحور حول المساهمة الى جانب فاعلين آخرين في وضع التوجهات العامة للسياسة الحكومية في تهيئة الإقليم ، ومراقبة تنفيذها داخل نفوذها الترابي كأداة لضبط ترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال العشوائي له ، بالإضافة الى التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي.

- الثاني : تقوم به كالجهاز فني يتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار (الجماعات المحلية).

#### 4 - 3 - الجماعات المحلية :

وعلى رأسها الولايات والبلديات المسؤولة على تجسيد وتطبيق الحرص على تنفيذ كل البرامج التخطيطية وتجسيدها عن طريق تطبيق أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة المخطط الولائي للتهيئة والتعمير (PAW) ، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأرض (POS) وكل من الأدوات السابقة تستمد شرعيتها من المخطط الوطني للتهيئة القطرية (SNAT) والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير (SRAT) . كما هو مبين في المخطط رقم 01 .

ومما سبق يمكن اعتبار الولايات في الجزائر كوحدات للتهيئة العمرانية والتخطيط الإقليمي للأسباب التالية :

- توفر الإحصائيات حسب التقسيمات الإدارية.
- وجود المديرية المختصة على مستوى الولاية.



**المصدر:** من إنجاز د. ساسي محمد ، اعتمادا على القانون رقم 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.  
ص 22.

## المحور الثاني عشرة : التهيئة العمرانية وعلاقتها بالاستصلاح الإقليمي:

يعتبر الإقليم موضوع مشترك بين التهيئة والاستصلاح فكلاهما يدرس نفس الإقليم ، غير أن مهمة الاستصلاح الإقليمي تكمن في الدراسات الشاملة للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية في الإقليم الحالي مع وضع خطة شاملة لمستقبل الإقليم ، وبالتالي فإن الاستصلاح الإقليمي يصمم مستقبل الإقليم على ضوء حاضره .

والتهيئة العمرانية تناقش توازن الشبكة العمرانية ، وتخفيف الضغط عن الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن الشبكة العمرانية بصفة عامة وشبكة المدن بصفة خاصة ، وعلى توزيع السكان والأنشطة والخدمات ، والى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي والتوزيع العادل للاستثمارات على مختلف أقاليم البلاد ، ومدى تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني .

تهدف التهيئة العمرانية على مستوى المدينة أو الإقليم أو الوطن الى تحقيق ما يلي :

- توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المواضع.
- عدالة التوزيع بين مناطق وأقاليم الوطن.
- تحقيق الجدوى الاقتصادية.
- التنمية العمرانية والاقتصادية –الاجتماعية بكل إقليم و في مجموعة أقاليم البلاد.
- تحقيق التنمية المستدامة ، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.

### 1 – التهيئة العمرانية في الجزائر :

بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا نوعا ما ، حيث تعود المرجعية النظرية لفلسفة وإستراتيجية التهيئة العمرانية الى مرحلة الحرب التحريرية وبداية الاستقلال ، حيث اشارت كل موانيق الثورة والدولة الجزائرية الى حساسية هذا الموضوع ، ابتداء من برنامج طرابلس سنة 1962 الى ميثاق الجزائر عام 1964 الى الميثاق الوطني عام 1976 و 1986 ، والتي اشارت جميعها الى الأسس والمبادئ العامة لفلسفة التهيئة العمرانية ودور الدولة والمتعاملين الاجتماعيين ، وحددت الأهداف المسطرة لعملية البناء الوطني .

ولقد ركزت هذه البرامج والمواثيق على مفهوم عدم التوازن الجهوي وإبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتحلله على أساس اولويات التنمية وما ترتب عنها من فروقات واختلالات ولدت مناطق محرومة ( مناطق الظل ) تعيش على هامش التنمية ، ( خاصة في المناطق الداخلية والأرياف والمناطق الجبلية ، وكانت الحلول المطلوبة تتمثل في تغيير الظروف الموروثة عن الاحتلال الفرنسي ، والتي ادت الى التخلف والحرمان و .... ) ، للنهوض بالمناطق المتخلفة وإدماجها في التنمية الوطنية .

## 1 - 1 - أولاً : المراحل :

مرت التهيئة العمرانية في الجزائر بعدة مراحل ، نوجزها فيما يلي :

### \* المرحلة الأولى :

ورثت الجزائر أوضاعاً سيئة عن عهد الإستعمار الفرنسي ، عرف بفقدان العدالة في توزيع المكاسب والموارد على انحاء البلاد ، يحث ركز الاحتلال اهتمامه بإقليم الشمال (الساحل) ومناطق إقامة المستوطنين في توطين الأنشطة والخدمات ، خاصة حول الموانئ التي كانت تشكل حلقة اتصاله بفرنسا ، تاركا باقي الوطن تعيش حياة بؤس مزرية ، يسود فيها الفقر والحرمان .

وبعد الاستقلال مباشرة ازدادت هذه الفوارق ، بسبب النزوح الريفي نحو المدن والمناطق الشمالية ، التي كانت أكثر استقطب وجاذبية ، لأنها كانت تشكل أكثر المناطق تجهيزاً في البلاد ، حيث تضخمت المدن ونتج عن هذا التضخم العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والأنشطة الطفيلية والأحياء القصديرية.....

ولمواجهة هذا الوضع ، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات الإصلاحية ، كان أهمها تنفيذ عدد من البرامج الخاصة لتنمية المناطق المحرومة ، التي عانت ويلات الحرب والفقر ، حيث استفادت ثمان ولايات من برامج تنموية واسعة في الفترة من 1966 الى 1973.

كما حاولت الدولة توظيف عوائد البترول والثروات المعدنية في إقامة اقتصاد وطني قوي ، حيث أولت الأهمية للقطاع الإنتاجي عن طريق إقامة العديد من المناطق و المركبات الصناعية على شكل أقطاب كبرى للصناعة ، كان الأول حول محور عنابة ، و قسنطينة ، وسكيكدة . والثاني حول محور العاصمة ، رويبة ، ورغاية . والثالث حول محور أرزيو ، وهران ، ومستغانم .

وكان الهدف من وراء اقامة هذه الأقطاب الصناعية ، تطوير وتحديث منطقتي الشرق والغرب الجزائرية ومنطقة العاصمة ، والقضاء على البطالة ، وإنشاء نوع من التوازن بين مختلف جهات الوطن .

لكن هذا التوجه الذي ركز على إقليمي الساحل والتل ، دعم بصورة غير مباشرة التوجه الاقتصادي والعمراني الموروث عن فترة الاحتلال ، حيث رفع من قدرة وكفاءة هذين الإقليمين على حساب المناطق الداخلية ، وزاد بالتالي في تعميق الفجوة.

و أهم ما يلاحظ عن هذه الفترة هو ، غياب استراتيجية رسمية للتهيئة العمرانية في الجزائر ، حيث أن كل الإجراءات التي اتخذت ، كانت تتم في غياب خطة شاملة ومتكاملة للتنمية العمرانية .

و من سلبيات هذه الإجراءات ايضا ، أنها استهلكت الأراضي الزراعية الخصبة في شمال الجزائر ، مثل سهل متيجة ، وسهل عنابة ، وسهل وهران ، وسهل سكيكدة .

وهكذا فشلت هذه الأقطاب في ان تلعب الدور الذي خطط لها ، والمتمثل في إنعاش اقتصاديات المناطق التي وطنت بها ، حيث تحولت الى مناطق استقطاب ، استحوذت على كل الموارد ، واستنزفت امكانيات اقاليمها.

ويعود السبب المباشر في فشل هذه الإجراءات ، الى أنها لم تتم ضمن منظور شامل للتنمية العمرانية المتوازنة ، حيث لم تأخذ في الحسبان العلاقات القائمة بين الوسط الريفي والحضري ، والاختلافات القائمة بين المناطق الشمالية والداخلية ، ولم تعتمد على إمكانيات ومميزات كل إقليم وعلاقاته بالأقاليم الأخرى .

#### \* المرحلة الثانية :

تتميز هذه المرحلة التي بدأت في منتصف السبعينات ، بظهور سياسة واضحة المعالم للتهيئة العمرانية ، على المستوى الإقليمي والوطني ، ضمن تصور شامل وإستراتيجية متكاملة. تحصر اتجاهات محددة ، تسير من خلالها عملية التهيئة العمرانية والتخطيط للتنمية .

وقد جاءت هذه السياسة الجديدة ، كأول استجابة لحل مشكلة الفروقات الإقليمية ، وتخلف بعض الأقاليم ، وذلك بعد تصاعد الوعي بأهمية هذه العملية ، وافرزاتها السلبية العديدة ، على الصعيد السياسي والشعبي ، وقد تبلور هذا الوعي بصورة واضحة في المناقشات الواسعة ، لمشروع الميثاق الوطني

عامي 1976 و 1985 ، والتي تحولت الى مطالبة شعبية ، لتجاوز الاختلافات الخطيرة ، التي ترتبت على عملية التنمية غير المتوازنة .

وكان من بين النتائج المباشرة لهذه المطالب ، إنشاء أول وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر سنة 1979 ، والتي اسندت لها مهمة وضع الخطط الإقليمية والوطنية للنهوض بكافة أرجاء الوطن ، وتحقيق التنمية الشاملة ، في إطار التوزيع العادل لمجهود النمو على كافة أقاليم البلاد .

وفي عام 1981 ، استحدثت مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى كل ولايات الوطن ، لمباشرة مشاكل التهيئة العمرانية ، وتخطيط النمو على مستوى هذه الوحدات الإدارية ، وتوصلت كل هذه الإجراءات الحكومية ، بالمصادقة عام 1987 على قانون التهيئة العمرانية من طرف المجلس الشعبي الوطني .

وقد شكلت هذه الإجراءات السياسية ، دفعة قوية وحاسمة ، لإرساء قواعد واضحة للتخطيط العمراني والإقليمي في الجزائر ، في إطار توجه جديد للتخطيط الاقتصادي ، يستهدف تخفيف الضغط على مدن إقليم الساحل ، ونقل محور النقل الاقتصادي والسكاني ، الى إقليم الهضاب العليا ، لتحقيق التوازن والتكامل المطلوب بين أقاليم البلاد ، وإدماجها في إطار منسجم للتنمية الشاملة ، ريفا وحضرا ، شمالا وجنوبا. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية الجديدة ، على مجموعة متكاملة من الإصلاحات والإجراءات أهمها :

## 1 - 2 - ثانيا : التنظيم الترابي :

حرصت الدولة على الاتجاه بالخريطة الإدارية للبلاد ، نحو أطر أكثر تحديدا وخصوصية ، حتى تستوعب الواقع الجديد للتهيئة العمرانية ، الذي ازداد كثافة وتعقيدا ، حيث تصبح الحدود الإدارية حدود اقتصادية ووظيفية ، تعطي حيزا عمرانيا منسجما ، تتيح له في ظل خطة تنمية مناسبة أكبر قدر ممكن من النمو والازدهار.

وهكذا قامت الدولة بإجراء تقسيمات إدارية جديدة عامي 1974 - 1984 ، كنتيجة لمواكبة التغيرات السكانية والاقتصادية المستجدة ، وذلك قصد تكييف الخريطة الادارية للوطن ، مع الواقع الاقتصادي السائد ، والمعطيات السكانية في البلاد وتشكيلات المدن.

وبذلك ارتفع عدد الولايات الجزائرية من 26 ولاية عام 1970 الى 31 ولاية سنة 1974 ، والى 48 ولاية سنة 1984 كما هو مبين في الخرائط رقم (02) ، (03) ، (04) على الترتيب.





وأصبحت الولايات الجزائرية تشكل كيانات عمرانية ووظيفية منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانيات والموارد ، وقد روعي في هذه التقسيمات تقليص مساحات ولايات كبريات المدن الجزائرية حتى لا تؤثر بهيمنتها واستقطابها على نمو الولايات الجديدة .

وقد ادى ظهور عواصم إدارية جديدة من الولايات المستحدثة ، في الأقاليم الداخلية التي تعاني من الهامشية والتبعية ، الى احداث تكافؤ من حيث شبكة العمران والاستيطان البشري وعمل على تحقيق التوازن المطلوب في العلاقات بين الأقاليم ، حيث استفادت هذه الأخيرة بفضل الترقية الإدارية ، من وظائف سياسية وإدارية ، ومن إجراءات هامة في الميدان الاقتصادي والاستثمارات في البنية التحتية ، رفع من كفاءة هذا الإقليم ، لتصل الى المستوى المطلوب الذي تتحول فيه الى مراكز للخدمة المحلية ، أو الإقليمية.

وهكذا استخدمت الخريطة الإدارية كأداة رسمية لنشر التنمية ، وإنشاء واقع اقتصادي جديد يتماشى والأسس الجديدة ، لإستراتيجية التهيئة العمرانية في إطار النهوض بالإمكانيات المحلية وضمان أنسب إطار ممكن ، لتحقيق التنمية .

وقد تمخضت عن هذه العملية ، ظهور تحسن واضح في مستوى التجهيز ، وإنشاء المرافق في المناطق والأقاليم المحرومة ، كالهضاب العليا والصحراء ... ، وفي المناطق التي استفادت بالدرجة الأولى من ترقية العديد من مدنها، الى رتبة عاصمة ولاية .

## 2 - الاستثمار الصناعي :

عجلت الدولة في إطار هذه الإستراتيجية على توجيه الاستثمارات نحو الهضاب العليا والصحراء ، وبصفة خاصة نحو المدن المتوسطة والصغيرة فيها ، وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية والوطنية ، وتوفير مناصب شغل لامتنعاص البطالة والحد من الهجرة نحو الشمال في الساحل والتل .

وتترجم عملية انتشار التوطن الصناعي ، فلسفة الدولة ، في اعادة توزيع الموارد والمكاسب الوطنية بصورة متوازنة لتشمل كل انحاء البلاد وتقليص الفروق الكبيرة في المستويات الاقتصادية ، التي أدت الى الخلل بين المناطق الساحلية والداخلية.

كما شكلت هذه العملية أهم قطاعات إستراتيجية التهيئة العمرانية الجزائرية لما لها من آثار مباشرة ، في إنشاء عوامل الجذب والاستقطاب الازمة للتطور والتنمية ، حيث أن المناطق التي استفادت من التصنيع اصبحت مصدات تعترض تيارات الهجرة نحو الشمال ، وعملت على تثبيت السكان في مناطق



اقامتهم ، وحولت المدن الى مراكز خدمة قوية ، تقوم لتلبية حاجيات المراكز البشرية والأرياف المجاورة وهو ما خفف من العبء الذي كان على عاتق المراكز الخدمية الرئيسية .

وضمن هذا المنظور تم انشاء نحو سبعين 70 منطقة صناعية ، توطن أغلبها في الهضاب العليا والصحراء ، مراعاة لتحقيق التكافؤ بين أقاليم البلاد ، بحيث يتحقق لكل إقليم نوع من الاكتفاء الذاتي في تغطية حاجيات أساسية ، وقد عملت الدولة في هذه العملية على تطوير الصناعات التحويلية ، المتوسطة والصغيرة ، والتي تعتمد على استغلال وتنمية الموارد المحلية المقامة ، كموارد البناء ، وصناعات الجلود والزراعي والنسيج والملابس والأقمشة ، وأيضا الصناعات الغذائية .

### 3 - تطوير الخدمات الأساسية والتجهيزات القاعدية :

عملت الدولة على تنظيم قطاع الخدمات الأساسية ( القطاع الثالث بما فيه الراقي ) ، ونشره على كافة أنحاء البلاد ، حتى يتسنى له القيام بمهمة خدمة السكان بمستوى جيد .

وهكذا تطورت شبكة الخدمات التجارية ، معتمدة على احتكار الدولة الكامل للتجارة الخارجية وسيطرتها الكبيرة على التجارة الداخلية ، من خلال الدواوين والشركات والوكالات ، حيث انتشرت مراكز التسويق ونقاط البيع الحكومية على معظم أنحاء البلاد لخدمة السكان .

كما سطرت الدولة ، الخريطة الجامعية ، التي تمثلت في انشاء العديد من الجامعات والمدن الجامعية الإقليمية في المناطق الداخلية ، والتي أصبحت تغطي أكثر من 30 مدينة كما هو مبين في الخرائط رقم 05 ، و 06 ، و 07 على الترتيب .

و ضمن هذه الإجراءات ، رسمت الخريطة الصحية الجديدة للجزائر ، والتي عملت على تدعيم ونشر الخدمات الصحية ، ورفع درجة أدائها وكفاءتها المهنية في معظم أنحاء البلاد ، كما أنجزت أشغال أخرى عديدة في ميدان الطرق والشبكات ، للقضاء على عزلة المناطق الريفية والجبلية ، بربطها بشبكات واسعة من الطرق الولائية والبلدية مع الشبكة الوطنية إضافة إلى إيصال الكهرباء والغاز الى معظم المناطق ، ومدّها بشبكة قنوات المياه الشرب والصرف الصحي .







كما تتدرج ضمن هذه الإجراءات ، مشروع بناء ألف قرية اشتراكية في مناطق الاصلاح الزراعي ، حيث تم انجاز العديد منها ، بأساليب عصرية وإمكانات متطورة مزودة بكل الخدمات الأساسية ، التي جعلت منها مراكز خدمة محلية حقيقية في مناطقها ، وهو ما حقق من تخفيف والحد من الفوارق بين الريف والمدن ، وعمل نسبيا على الحد من الهجرة من هذه المناطق .

### \* المرحلة الثالثة :

وبدأت من سنة 1990 ، حيث عرفت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية ، بدخولها النظام الليبرالي واقتصاد السوق ، والتعددية الحزبية ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط.

كما عاشت الجزائر بعد هذا التاريخ ، أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ، جعلت عملية التهيئة ، لا تحظى بالأهمية اللازمة ، حيث لم يعد قانون 87 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال إذ أصبحت التنمية في ظل ثقل المديونية ، وإعادة جدولتها و الخضوع لإشراف صندوق النقد الدولي ، لا تخضع إلا الى المنطق الاقتصادي الليبرالي ، وتميزت هذه المرحلة ، بالرجوع الى ظاهرة التسجيل ، واستمرار التعمير العشوائي وارتفاع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية والمحرومة ، وتدهور مستوى معيشة السكان ، ونقص الاستثمار الموجه للتنمية ، كما شهدت هذه الفترة احتجاج الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة القطرية في التشكيلات الحكومية تارة ، أو تكون مدمجة لوزارات أخرى ، وبقي الوضع هكذا الى غاية سنة 1994 حيث انشئت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية .

وفي عام 1995 ، نظمت استشارة وطنية واسعة حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر شارك فيها الى جانب السلطات العمومية والوزارات العليا والجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء ، لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة عنونها الجزائر غدا ، تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والإشكالات والإختلالات التي يعاني منها ، وبعض المقترحات للتطوير .

وقد برز في هذا الحوار الواسع ، تياران أساسيان ، الأول يدعو الى اعتماد سياسة دعم تشجع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الاقتصادية ، والثاني يدعو الى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال ، مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار تحفيزات ، كما هو متبع في العديد من الدول الرأسمالية.

وقد كللت هذه العملية ، بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية كان متوقعا بداية تطبيقه مع سنة 1997 ويمتد الى 15 سنة ، وتتمحور أهم عناصر هذا المشروع في أربعة مشروعات إقليمية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا تغطي 16 ولاية 450 بلدية تتمحور حول :

- **مشروع القسط الشرقي** : الذي يغطي ولايات : النعامة ، والبيض ، و بلديات الجنوب ولاية تلمسان ، وبلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس.
- **مشروع وادي طويل** : الذي يغطي بوغزول (مدينة جديدة كعاصمة ثانية للبلاد) وولايات : تيارت ، و الاغواط ، الجلفة ، وبلديات جنوب ولاية المدية.
- **مشروع الحضنة** : يغطي ولايات سطيف و برج بوعريريج زالمسيلة.
- **مشروع الاوراس النمامشة** : يغطي ولايات باتنة ، و خنشلة ، و أم البواقي ، وتبسة.

هذه المشاريع الأربعة كان هدفها تنمية وتطوير مجموعة من المراكز الحضرية ، يتراوح عدد سكانها حاليا بين 8 و 10 آلاف نسمة ، لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو 50 ألف نسمة لكل منها ، مع تنفيذ المشاريع الإنمائية كالأستصلاح المائي والفلاحي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة في قطاع مواد البناء والصناعة الغذائية والصناعة التقليدية ، إضافة الى إنشاء شبكة من وحدات التبريد حول هذه المراكز ، للتكفل بالنشاط الرعوي الذي يتميز به الاقليم ، كحفظ اللحوم وإعدادها صناعيا للاستهلاك.

كما تستفيد هذه المناطق من إستراتيجية الأشغال الكبرى ، التي تنفذها الحكومة ، والتي تتضمن إنشاء وتطوير شبكة الطرق الوطنية والسريعة والسكك الحديدية ، وشبكات نقل مياه الشرب والري ، وغاية المشروع في نهاية الأمر ، تثبيت سكان لهضاب العليا الذين سيبلغ تعدادهم عام 2025 حوالي 30 مليون نسمة ، والتكفل بمشاكل المدن الكبرى والتحكم في نموها وتوسعها ، وخاصة وهران ، وقسنطينة ، وعنابة ، وتيارت ، وبشار ، و ورقلة ، و غرداية ، وبسكرة ...

وكانت الحلول المقترحة تندرج ضمن منظور المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة كالأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية ، ومحاربة التلوث في إطار التنمية المستدامة ...وتوفير أفضل شروط الحياة ومعيشة السكان.

## المحور الثالث عشر : أدوات التهيئة القطرية في الجزائر

تعرف أداة التهيئة القطرية عموما ، بأنها : " وسيلة الدولة القانوني والتقنية ، التي يتم على إثرها بلورة أعمال التهيئة ، وتوجهاتها الإستراتيجية ، وبيان إجراءات تنفيذها ، وهذا من أجل تحقيق أهداف مجاله معينة ضمن منطقة جغرافية محددة ، قد تكون على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي<sup>37</sup> .

لذا فقد اعتمدنا في منهجية الدراسة الخاصة بأدوات التهيئة القطرية ، بتقسيمها حسب مقاييس الامتداد المجالي في خريطة اوطن ، والتي تضم نوعين أساسيين من المقاييس الكبرى ، بحيث يشمل كل منها جميع أقاليم الجزائر : يتمثل الأول في المخطط الوطني للتهيئة القطرية ، أما الثاني فيخص المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

### 1 - المخطط الوطني للتهيئة القطرية (SNAT) :

#### 1-1- مفهوم المخطط الوطني للتهيئة القطرية :

المخطط الوطني للتهيئة القطرية أو ما يسمى باللغة الأجنبية (Le schéma national d'aménagement du territoire)

فهو يعد بمثابة أداة للتهيئة يتم على إثرها تحديد الخريطة المستقبلية للبلاد ، خلال عشرين سنة القادمة ، وتعيين التوجهات والمعايير الأساسية من طرف السلطات العامة ، لتنظيم التنمية المستدامة عبر جميع أقاليم الوطن " <sup>38</sup> اي انه بشكل عام ، عبارة عن وثيقة رسمية عامة للتهيئة القطرية الواجب تطبيقها خلال عشرين سنة القادمة ، حيث شرع في الجزائر ، في إعداد ثاني مخطط وطني للتهيئة القطرية ، بعد صدور القانون رقم : 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة " <sup>39</sup> .

والذي حسب رأي معظم الأساتذة والمختصين لا يعتبر بأي حال من الأحوال ، مواصلة أو تكملة للمخطط الذي سبقه (1980 - 2000) ، بل هو يتماشى مع الظروف الداخلية للوطن ، والمتغيرات الدولية ، قصد مسايرة التطورات العالمية. " <sup>40</sup> .

<sup>37</sup> . MERLIN P, CHOAYF : Op.cit, p 26

<sup>38</sup> . MERABET ; Op.cit, p 151.

<sup>39</sup> . رئاسة الحكومة : الجريدة الرسمية ج ج دش ، العدد 27 ص 21 ، القانون رقم 01-20 ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

<sup>40</sup> . ساسي محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 21

ومن أهم المحاور الأساسية والإستراتيجية للمخطط الوطني للتهيئة القطرية ، هي التنمية المستدامة وإيجاد التوازن والتوافق والتكامل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ، وأيضاً التسيير المجالي الأمثل ، حيث تم وضع المقاييس العامة ، لمواقع التجهيزات والنشاطات وجميع البنى التحتية الكبرى ذات الصبغة الوطنية .

هذا فضلاً عن تحديد مواقع الإدارات العامة ، كما يقترح المخطط الوطني تنظيمًا هيكليًا عامًا للمجال ، يقوم على أساس الشبكة العمرانية وتوزيع السكان والنشاطات ، حيث تنبثق منه جميع مخططات التهيئة الأخرى سواء كان على المستوى الوطني ، أو الجهوي ، أو المحلي .

وحسب ما يوضحه المخطط رقم 01 السابق ، فعلى مستوى المقاييس الكبرى أو الوطنية ، نجده يتضمن المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ، أما على مستوى المقاييس المتوسطة أو الجهوية للتهيئة القطرية التي تتألف بدورها من تسعة مخططات موزعة حسب التقسيم الإقليمي للوطن ، إضافة إلى المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل ، والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر .

كما يندرج ضمن المخطط الوطني على مستوى المقاييس الصغرى أو المحلية ، كل من المخططات الولائية للتهيئة ، والمخططات التوجيهية لتهيئة مجالات الحواضر الكبرى، هذا بالإضافة إلى المخططات الخاصة بالتهيئة العمرانية ، كالمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض.

وعلى صعيد آخر ، واعتماداً على ما نستخلصه من المواد : (02)<sup>41</sup> و (20)<sup>42</sup> و (21)<sup>43</sup> من نفس القانون السابق ، فإن إعداد المخطط الوطني للتهيئة القطرية يتم من طرف السلطات المركزية للدولة ، أين يخضع لمراجعة تقييمية كل خمس سنوات من طرف المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثناء إعداده ، مشاركة السلطات المحلية ، وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وكذا مساهمة المواطنين.

---

<sup>41</sup>المادة 02 : تبادر الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتديرها ، تسيير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها ، وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية. يساهم المواطنون في إعداد هذه السياسة وتنفيذها.

<sup>42</sup>المادة 20 : يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ، يكون موضوع تقييمات دورية تحيين كل خمس سنوات ، حسب الأشكال نفسها.

<sup>43</sup>المادة 21 : ينشأ مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، يضطلع على وجه الخصوص بالمهام التالية : اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية.



## 1-2- مراحل إنجاز المخطط الوطني للتهيئة القطرية :

تم الاعتماد على العمل الميداني في تحديد مراحل إنجاز المخطط الوطني ، ذلك بإجراء مقابلات شخصية مع رؤساء المصالح بوزارة البيئة وتهيئة الإقليم وتحليل للوثيقة التمهيدية للمخطط الوطني الخاصة بالوزارة<sup>44</sup> ، حيث يتم اعداد هذا المخطط وفق خمسة مراحل ، تكون الأولى لتشخيص حالة المجال الوطني والإشكاليات والتحديات التي تواجهه في جميع الميادين الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، أما في المرحلة الثانية ، فيتم فيها بيان التوجهات الإستراتيجية لتنظيم المجال لى غاية سنة 2025 ان شاء الله ، وتقديم السيناريوهات المحتملة في المستقبل لتشكيل و إعادة تركيب المجال بحيث يصبح محل دراسة ومشاورات عديدة ، بين مختلف القطاعات والوزارات المعنية ولتي يتم على إثرها اعتماد واختيار سيناريو مستقبلي واحد للمجال .

ثم تأتي المرحلة الثالثة لتكون المبادرة في إعداد مسودة المخطط الوطني ، أو ما يسمى بمشروع المخطط وهو حصيلة المرحلتين السابقتين سواء على المستوى القطاعي أو المالي أو الإقليمي أو المؤسسي ، بحيث يصبح مشروع المخطط الوطني عبارة عن وثيقة يتم فيها تقديم عرض شامل لمختلف عناصر ومكونات المخطط ، على أن يكون مرفقا بخرائط وملحقات بيانية ومعطيات إحصائية ، ثم يقدم بعد ذلك للبرلمان بهدف المصادقة عليه.

وبعد الحصول على الاعتماد اللازم للمخطط الوطني من طرف البرلمان تأتي بعد ذلك المرحلة الرابعة حيث تتم فيها عملية البدء في تنفيذه ، وفي مقدمتها الإجراءات العاجلة التي لا تحتمل التأخير . و أخيرا نصل الى المرحلة الخامسة والتي تمثل مرحلة المتابعة والتقييم الدوري للمخطط ، بحيث يكون هذا التقييم بمثابة لوحة القيادة التي تظهر لنا مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتهيئة القطرية.

ووفق المراحل السابقة لإنجاز المخطط الوطني ، تجدر الإشارة الى ضرورة استخدام نظم المعلومات الجغرافية (SIG) ، وذلك للوصول الى أفضل النتائج الممكنة في إنجاز وتنفيذ متابعة المخطط الوطني للتهيئة القطرية ، إذ تهدف هذه النظم الى : " الاستخراج وتخزين التعامل مع البيانات ، وتحليلها وعرضها ، على أن تكون هذه البيانات ذات صبغة مكانية " <sup>45</sup>.

وفي هذا الصدد تم تكليف ثلاثة مكاتب للدراسات لإنجازه : مكتبين جزائريين يتمثلان في الوكالة الوطنية للتهيئة القطرية « Agence national d'aménagement du Territoire » ، والمكتب

<sup>44</sup> .M A T E : groupement ABI 21 , schéma national d'aménagement du territoire, rapport d'établissement , p 07, Alger, 2003

<sup>45</sup> . د ساسي محمد عن د. أحمد سالم صالح : مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية ، ص 13 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، سنة 2000

الوطني لدراسات التطوير الريفي « Bureau National des Etudes de Développement Rural » . أما المكتب الأجنبي مكتب : « INGEROP économie et aménagement » ، وهذه المكاتب الثلاثة تشكل مجموعة عمل متكاملة تمت تسميتها بمكتب « Groupement ABI 21 » ، توجد لجنة من المتخصصين الدوليين والجزائريين ، ولجنة من المستشارين ، والتي جميعها بدأت عملية إعداد المخطط الوطني للتهيئة القطرية.

### 1-3- أهداف المخطط الوطني للتهيئة القطرية :

إذا عدنا الى مواد القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 46 ، وخاصة المواد من 04 الى 11 التي نستخلص منها ، الأهداف العامة للمخطط الوطني للتهيئة القطرية ، حيث أنه يعني بتنمية مجموع الإقليم الوطني ، تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل منطقة من مناطق الوطن ، أي الابتعاد قدر الإمكان من توحيد الأنماط الخاصة بهيكله المجال ، مع الأخذ بعين الاعتبار تباين البيئات الطبيعية ، والإمكانات البشرية ، والاقتصادية الخاصة لكل إقليم في عملية التهيئة.

هذا بالإضافة الى أن المخطط الوطني يهدف الى الوصول بالمجال الوطني الى التوازن في توزيع التجهيزات والخدمات ، بالتخفيف من ظاهرة التمرکز الساحلي عن طريق تفعيل المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل ، والتركيز في عملية التنمية على المناطق المحرومة والمنعزلة التي تسمى مناطق الظل ، ونخص بالذكر المناطق الريفية ، والمنطق الحدودية ، والجبلية ، ومناطق الهضاب العليا والجنوب.

هذا فضلا عن اعادة تركيب التسلسل العمراني للمدن الجزائرية ، بترقية وظائفها بما يتناسب مع مستوياتها وصيغتها ، الجهوية ، او الوطنية ، أو حتى الدولية منها ، بالتحكم في نموها وتسييرها ، عن طريق أدوات التهيئة العمرانية ، كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، ومخطط شغل الأرض.

و من الأهداف اعامة للمخطط الوطني ، الحفاظ على المعايير البيئية في عمليات التهيئة ، وصيانة الموارد الطبيعية ، خاصة المياه والتربة ، باستحداث أدوات تواجه هذه التحديات كالمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر ، بالتركيز على المناطق الحساسة بيئيا ، مثل المناطق الساحلية ، والجبلية ، والمناطق السهبية ، والواحات ، هذا الى جانب إدماج ضمن أدوات التهيئة ، محددات خاصة بالمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية كالزلازل ، والفيضانات ، و الانزلاقات الأرضية ، وكذا الكوارث الصناعية والتكنولوجية مثل أخطار المنشآت الصناعية.

<sup>46</sup>. رئاسة الحكومة : الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 77 ، ص 19 ، القانون رقم : 01-20 السابق الذكر.

إضافة الى ذلك المخطط الوطني ، يهدف الى تحسين الظروف المعيشية للسكان ، كالمساهمة في ايجاد فرص العمل ، والتخفيف من ظاهرة الفقر ، والهجرة الريفية ، عن طريق تدعيم مشاريع التنمية المحلية.

كما تركز هذه الأهداف السالفة الذكر ، على مرجعية المخطط الوطني في عمل السلطات العمومية ، محلية كانت ، أو جهوية ، أو مركزية ، باعتباره أداة لتحقيق التكامل المجالي ، بين الأقاليم المختلفة للوطن ، عن طريق المشاريع المشتركة للتهيئة التي تنظمها المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى ، والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.<sup>47</sup>

## 2 - المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية :

### 1-2- مفهومها :

المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية أو التي تدعى باللغة الأجنبية : « Les Schémas Directeurs des Grandes Infrastructures et Services Collectifs D'intérêt National »

تمت الإشارة الى مفهومها ، ضمن المادة 22 من القانون رقم : 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة " بأنها الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني ، والتنمية المنسجمة لمناطقه " <sup>48</sup> .

لذا فإن هذه المخططات التوجيهية تعتبر من الناحية التنظيمية قد يتم اعدادها ودمجها ضمن المخطط الوطني للتهيئة القطرية ، و ذلك بعد أن صادق عليها البرلمان ، فهي أهم وسائل تجسيد المخطط الوطني للوصول الى تحقيق التكامل في التنمية ، عبر كل التراب الوطني ، لأن من مميزات الشمولية ، حيث أنها لا تخض قطاعا واحدا ، أو تركز على منطقة معينة ومحددة من الوطن ، بل تساهم في هيكلة المجال الوطني ككل ، بحيث ينظر لجميع الأقاليم حين تنفيذ هذه المخططات التوجيهية كوحدة متكاملة دون مراعاة لحدودها الإدارية .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن الطريق السريع المزدوج من الشرق الى الغرب (الخط السيار) تم تنفيذه من طرف المخطط الخاص بالطرق والطرق السريعة ، حيث استفادت من خدماته جميع حدود

<sup>47</sup> .د. ساسي محمد، مصدر سبق ذكره، ص25

<sup>48</sup> . رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج د ش ، العدد 77 ، ص 23 ، من القانون رقم : 20-01 السابق الذكر.

الولايات التي يمر عليها ، والتي يعتبرها هذ المخطط التوجيهي كإقليم واحد ، يتكامل بدوره مع باقي أقاليم الوطن الأخرى ، ويساهم في تنمية وتهيئة جميع المناطق والأقاليم التي يمر عليها ، أو يتأثر بها .

## **2-2- أنواع المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية :**

بالعودة للقانون رقم : 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، نجد أنه يحدد ثمانية عشر

مخططا توجيهيا مبينة في المخطط رقم : (02) وتوضحها المواد 22 الى 41 وهي كما يلي :



## « Le schéma : 1-2-2 المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية : directeur des espaces naturels et aires protégés »

يعني هذا المخطط بتسيير وحماية " مناطق بيئية متميزة عن غيرها ، لها خصائصها الايكولوجية وعناصرها التي تحتاج الى صيانة لتعود أو تحافظ على وضعها الطبيعي " <sup>49</sup> نلاحظ في هذا الصدد أنه تم التركيز في هذا المخطط ، على مجالين : الأول الفضاءات الطبيعية ويقصد بها كل إقليم أو جزء من إقليم ، يتميز بخصائصه البيئية ، ويشمل خاصة المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع مثل الواحات والمناطق الساحلية والمناطق الرطبة .

اما المجال الثاني فيتمثل في المساحات المحمية كالحدايق الوطنية والحظائر مثل حظيرة الهقار بولاية تمنراست ، وحظيرة القالة بولاية الطارف ، أي كل المناطق المخصصة لحماية التنوع البيولوجي والذي يعرف بأنه : " قابلية التغيير لدى الأجسام الحية من كل مصدر ، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة المائية والمركبات الايكولوجية التي تتألف منها ، وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها ، وكذا تنوع النظم البيئية " <sup>50</sup>

## 2-2-2- المخطط التوجيهي للمياه : ( Le schéma directeur du transport )

تعتبر المياه من أهم التحديات ، التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات العامة المتعلقة بالتهيئة القطرية في الجزائر ، وعبر جميع المستويات ، المحلية والجهوية والوطنية .

لذا تم استحداث المخطط التوجيهي للمياه لمواجهة هذه التحديات ، نذكر من أهمها ، التوفيق بين نوع وكيفية الاستخدامات المائية الخاصة بالمشاريع الاقتصادية والخدمات ، وبين الإمكانيات المائية التي يتوفر عليها كل إقليم ، كما يتم من خلال المخطط إيجاد طرق حديثة لإعادة إدارة واستغلال المياه ، كنقل المياه من مناطق الوفرة الى مناطق الندرة ، مثل مشروع تزويد مدينة تامنراست بالمياه من عين صالح ، وتوزيع محطات تطهير المياه عبر المجال الوطني.

وإقامة محطات لتحلية مياه البحر بالمدن الساحلية الكبرى ، مثل المحطة الواقعة بنهج التحرير بالجزائر العاصمة.

هذا بالإضافة الى تكثيف عمليات بناء السدود والحواجز المائية ، وحماية المياه السطحية والباطنية من التلوث.

<sup>49</sup> د. محمد صبري محسوب سليم : البيئة الطبيعية خصائصها وتفاعل الإنسان معها، ص 413 ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، سنة 1996

<sup>50</sup> MERABET H : Op.cit , p 23.

### **2-2-3- المخطط التوجيهي للنقل : ( Le schéma directeur du transport )**

ينقسم المخطط التوجيهي للنقل ، الى أربعة مخططات توجيهية تتمثل في كل من :

- الطرق والطرق السريعة

- السكك الحديدية

- المطارات

- الموانئ

وتعنى جميعها بتسيير ونشر شبكات النقل ، نظرا لاعتبارها العامل الرئيسي في هيكله المجال ، خاصة استقطاب السكان ، ونمو المدن ، وتنمية المناطق والتكامل بين الأقاليم . وعليه فإن من بين أهداف هذه المخططات فك العزلة على المناطق الجنوبية والهضاب العليا والمناطق الجبلية ، وكذا تخفيف الضغط والاختناق على النقل الحضري داخل المدن ، وملائمة وسائل النقل للمناطق التي تمر عليها ، خاصة المواقع الحساسة بيئيا ، مع تحديث المطارات والموانئ ، وجعلها ترقى من المستوى المحلي الى المستوى الوطني والدولي.

### **2-2-4- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية :**

#### **(Le schéma directeur de développement agricole)**

بموجب المادة رقم 31 من القانون رقم 20-01 السابق الذكر نستطيع القول أن المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية يركز على وضع إستراتيجية عامة مع خطة العمل ، لصيانة الأراضي الزراعية والرعية من التوسع العمراني والصناعي ، وتنمية المناطق الريفية بتثبيت سكانها (التجديد الريفي)، والحفاظ على عناصرها الطبيعية والبيئية ، خاصة المياه والتربة، ومتابعة البرامج الفلاحية المختلفة.

### **2-2-5- المخطط التوجيهي لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية :**

#### **( Le schéma directeur de développement de la pêche et des produits halieutiques )**

يهدف المخطط التوجيهي لتنمية الصيد البحري والموارد الصيدية ، الى تدعيم قطاع الصيد البحري وصيانتة ، بتنظيم مواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة والمرافق والخدمات التي تقع على الشريط الساحلي ، وتسيير عمليات الصيد البحري ، بما يضمن الحفاظ على الفصائل الحيوانية والنباتية

للسواحل البحرية ، وذلك عن طريق إدخال البدائل الحديثة ، مثل تكثيف تربية المائيات في السدود والأحواض الداخلية وعلى السواحل ، هذا بالإضافة الى إنشاء وإصلاح الموانئ المتوسطة والصغيرة ، وتنمية صناعة الأسماك والاستثمارات الخاصة بتحديث الأساطيل البحرية.

### 2-2-6- المخطط التوجيهي للطاقة : ( Le schéma directeur de l'énergie )

يعني المخطط التوجيهي للطاقة بالتحكم والاقتصاد في الاستهلاك الطاقوي ، وتحديد المقاييس النوعية لذلك بهدف الحفاظ على الموارد الطاقوية المتوفرة خاصة البترول والغاز ، والتقييم الدوري لمدى فاعلية هذا المخطط ، وكذا ضبط الاحتياجات الآنية والمستقبلية لشبكات نقل الكهرباء والغاز والموارد البترولية.

وحسب القانون : 09-04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة<sup>51</sup> نجد أن المخطط التوجيهي للطاقة يهدف كذلك الى تعميم استخدام الطاقة المتجددة مثل طاقة الإشعاع الشمسي ، والرياح ، وطاقة الحرارة الجوفية ، والطاقة المائية ، وهذا بغرض التقليل من آثار الطاقة على البيئة ، ويتم ذلك حسب المادة السادسة من نفس القانون ، من خلال برنامج وطني ، وحصيلة سنوية لترقية واستعمال الطاقات المتجددة.

### 2-2-7- المخطط التوجيهي للمصالح والبنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام : ( Le schéma directeur des services et infrastructures de communication, télécommunication et information )

ان من المتفق عليه عالميا ، التأثير الجوهري للتكنولوجيات الحديثة للأعلام والاتصال في ديناميكية المجال الجغرافي للإقليم ، " ...شبكة الانترنت ، والهواتف النقالة ، والحكومات والجامعات الافتراضية ، ونظم المعلومات الجغرافية ، والاستشعار عن بعد ، أصبحت كلها من وسائل التنمية المستدامة نظرا لاحتوائها على البعد المجالي ، واعتبارها كمقياس للتكامل الإقليمي " <sup>52</sup> لذا اصبح من مهام المخطط التوجيهي للمصالح والبنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام ، وضع استراتيجية وطنية لاستدراك التأخر المسجل في هذا الميدان ، وذلك عن طريق العمل على اىصال هذه الخدمات لكل السكان والأقاليم خاصة في المناطق الجنوبية والمناطق الريفية، وتعيين محددات استخداماتها ، وكذا ادراجها ضمن المنظومة التربوية لكل الأطوار.

<sup>51</sup>. رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 52 ، ص 11 ، من القانون رقم : 09-04 المؤرخ في 2004/08/14 .

<sup>52</sup>. VONDOZ L : NTIC et territoire : enjeux territoriaux des nouvelles technologies de l'information et de la communication, p 09, PPUR, Lausanne, Suisse, 2001.



## 8-2-2- المخطط التوجيهي للمؤسسات الجامعية وهيكل البحث :

### (Le schéma directeur des établissements universitaires et des structures de recherche)

تحدد المؤسسات الجامعية في تصنيف المخطط التوجيهي ، بأنها كل المؤسسات المرتبطة مباشرة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، من جامعات ، ومراكز جامعية ، ومعاهد وطنية للتعليم العالي ، والمدارس العليا ، إضافة لمؤسسات التكوين العالي التي ترتبط بوزارات أخرى لكنها تسير بيداعوجيا من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فالمخطط التوجيهي يعنى بإحداث التوازن في الخريطة الجامعية بالجزائر " ...حيث تتركز نسبة 75 % من مجموع المؤسسات الجامعية في مدن الأقاليم الشمالية للبلاد خاصة بالجزائر العاصمة ، ووهران ، وقسنطينة ، وعنابة، ..... كما لا تتجاوز نسبة البحث العلمي من مجموع الدخل الوطني 01 % ".<sup>53</sup> لذا أصبح من بين أهداف المخطط تدعيم البحث العلمي بنسبة لا تقل عن 02 % من الدخل الوطني ، وإنشاء مدن جديدة ، تتمثل وظائفها الأساسية في التكنولوجية المتقدمة ، والتكوين والبحث الجامعي ، وكذا مهام الدعم والخدمات المتصلة بها ، و أفضل مثل على ذلك مدينة سيدي عبد الله بولاية الجزائر التي انشئت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 05 ماي 2004<sup>54</sup> .

## 9-2-2- المخطط التوجيهي للتكوين : ( Le schéma directeur de la formation )

يقصد بالتكوين في المخطط التوجيهي ، كل المؤسسات والقطاعات التي لها علاقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالتكوين ، ماعدا مؤسسات تحسين التعليم العالي والبحث العلمي ونخص بالذكر ، كل من قطاع التربية ، وقطاع التكوين المهني ، ومؤسسات تحسين الأداء للعمال والموظفين التابعة للوزارات المختلفة.

إن من غايات المخطط إعادة الإعتبار للتنمية البشرية في تطوير الاقتصاد الوطني ، وذلك بوضع خطة عمل لتخفيف من حدة عدم التوازن الجغرافي في توزيع مؤسسات التكوين المختلفة ، والعمل

<sup>53</sup> . MATE : aménager l'Algérie de 2020; p98, Alger ; 2003.

<sup>54</sup> . رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج د ش ، العدد 56، ص 7، المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 05 ماي يتضمن إنشاء

المدينة الجديدة لسيدي عبد الله. 2004.

على إيجاد التوافق بين طبيعة التخصصات في التكوين ، وبين إمكانيات ومميزات كل إقليم من أقاليم الوطن خاصة في مجال التكوين المهني ، مع التركيز على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ، كما يهدف المخطط الى توجيه التكوين لتلبية متطلبات سوق الشغل للمجال المحلي بصفة خاصة ، أو المجال الإقليمي أو الوطني عموما ، هذا بالإضافة الى جعل التكوين حلقة وصل بين قطاعي التربية والتكوين المهني من جهة وبين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى.

### **10-2-2- المخطط التوجيهي للصحة : ( Le schéma directeur de la santé )**

ان التحولات الاقتصادية وظروف العولمة ، وآثارها السلبية على الجانب الاجتماعي خاصة القطاع الصحي ، دفع الى اعادة النظر في الاستراتيجية العامة للصحة ، وذلك عن طريق مخطط توجيهي يعنى بتنظيم القطاع الخاص وتسيير " الهياكل الصحية التابعة للقطاع العام متكونة من 185 قطاع صحي سيتم توزيعها عبر المجال الوطني " <sup>55</sup>

يحتوي كل قطاع على مستشفى عام ، وعيادات متعددة الخدمات ، وكذا قاعات للتمريض وعيادات التوليد .

إضافة الى أن المخطط يهدف الى تعميم الرعاية الصحية مع التركيز على المناطق الجنوبية ، والهضاب العليا ، والمناطق الريفية عموما ، كما يهدف الى إرساء قواعد المنظومة الصحية في الجزائر ، ويبرز محددات وشروط توزيع مؤسساتها ، هذا فضلا على وضع شبكة لنظام جمع المعلومات والبيانات الصحية والديموغرافية.

### **11-2-2- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : ( Le schéma d'aménagement Touristique )**

ان وضعية القطاع السياحي في الجزائر ، لا ترقى الى مستوى الإمكانيات الطبيعية والبشرية ، والمعالم الأثرية التي تزخر بها.

فعلى سبيل المثال لم يتجاوز المجموع الكلي لعدد السواح : " 250711 سائح ، منهم 80274 من السواح الأجانب ، والباقي أي 148710 من الجزائريين المقيمين بالخارج ، وذلك خلال سنة 2004 " <sup>56</sup>

<sup>55</sup> .د. ساسي محمد عن : جامعة الدول العربية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمسح الجزائري حول صحة الأسرة - 2002 - التقرير الرئيسي ، ص 5 ، مطبعة الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر ، 2004.

<sup>56</sup> .الديوان الوطني للإحصائيات : نشرة فصيلة للإحصائيات الفصل الثاني 2004 ، رقم 34 ، ص 63 ، الجزائر ، 2004

مما استدعى ضرورة انشاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لتسيير وتنظيم هذا القطاع ، وإدراجه ضمن الاستراتيجية العامة للتنمية والتهيئة والتنمية المستدامة ، وهذا بوضع الشروط والمحددات البيئية والاقتصادية لاختيار موقع التجهيزات والخدمات السياحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات كل إقليم ، وتحديد قواعد التوسع السياحي ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ، ومخططات شغل الأرض بهدف تطوير هذا القطاع ، وجعله يساهم في الدخل الوطني وامتصاص البطالة ، والتهيئة المنسجمة للمجال .

## 12-2-2 المخطط التوجيهي للأماكن والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى :

### ( Le schéma directeur des biens et des services et grands équipements Culturels)

نستنتج من خلال المادة 39 من القانون رقم : 20-01<sup>57</sup> المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، أن المخطط يهدف الى تنظيم استخدام الهياكل الثقافية وتطويرها على المستوى الوطني ، بحيث تساهم في تنمية الإبداع وحمايته كالمصنفات الأدبية والفنية ، ومصنفات التراث الثقافي التقليدي منها والحديث ، والهيئات والمؤسسات الوطنية التابعة لها .

ومن أهداف المخطط ايضا ، تحديد القواعد العامة لإنشاء الأقطاب الثقافية وتوزيع المهرجانات والعروض عبر الوطن ، وكذا تعيين آليات الحفاظ على الممتلكات الثقافية .

## 13-2-2- المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى :

### ( Le schéma directeur des Sports et Grand équipements sportifs)

يحدد المخطط التوجيهي ، مبادئ توجيه وتنظيم القطاع الرياضي ، ووضع البرامج العامة لتطويره ، وكذا الأهداف الأساسية المتعلقة به . وفي هذا الإطار ، يركز المخطط على إبراز الوسائل التي تساهم في تعميم ممارسة الرياضة عبر كافة مناطق الوطن ، بإدماجها في جميع أطوار التربية والتكوين ، إضافة الى رياضة النوادي ، ورياضة المستوى العالي ، كما يعني المخطط بالبحث العلمي في الميدان الرياضي ، عن طريق إنشاء الأقطاب الرياضية ، واختيار المواقع المناسبة لتوزيعها ، وضرورة احتواء المخططات العمرانية خاصة مخطط شغل الأرض على المساحات المخصصة لاستقبال التجهيزات الرياضية ، واختيار المواقع المناسبة لتوزيعها ، وعدم استغلالها لنشاطات أخرى . كما يبين المخطط القواعد الخاصة بدعم الهياكل الرياضية بشريا ، وتقنيا ، و

<sup>57</sup> . رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج د ش ، العدد 77 ، ص 26 ، القانون رقم 20-01 السابق الذكر .

ماديا ، سواء كان ذلك من طرف السلطات المحلية أو المركزية ، مع وضع خطة عمل لتهيئة التجهيزان الرياضية الكبرى وبيان سبل استغلالها وصيانتها.

## 2-2-14- المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة :

### ( Le schéma directeur des zones industrielles et d'activités)

تعرف المناطق الصناعية بأنها " مناطق خاصة ، تمت تهيئتها بالتجهيزات اللازمة ، لاستقبال وتمركز المؤسسات الصناعية " <sup>58</sup> .

أما مناطق الأنشطة فهي تضم كل الأنشطة الاقتصادية من تجارة أو صناعة أو غيرها ، ماعدا النشاط الزراعي .

فمن خلال الاستنتاجات المهمة التي يمكن أن نركز عليها والتي استدعت ضرورة تنظيم هذه المناطق الخاصة هي نمو النسيج الصناعي في الجزائر ، وتوسع الأنشطة الاقتصادية ، حيث تم تسجيل " 67 منطقة صناعية ، أمل مناطق الأنشطة ، فقد وصل عددها الى 545 منطقة على مستوى الوطني سنة 2004 " <sup>59</sup> .

لذا فإن من أهداف المخطط التوجيهي ، تطوير هذه المناطق وتسييرها ، وكذا تحديد المقاييس المناسبة لتمركزها وإعادة هيكلتها ، بهدف الوصول الى التخفيف من ظاهرة التمركز الساحلي والتوجه نحو داخل الوطن .

كما يبين المخطط ايضا التوجهات العامة لاستغلال الإمكانيات الصناعية ، بشرية كانت أم طبيعية الخاصة بكل إقليم ، وذلك بالتركيز على الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات البعد المحلي.

إضافة الى أن المخطط يبرز لنا المتطلبات المتعلقة بحماية البيئة عند تهيئة وتنظيم المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة ، وذلك بخضوع جميع المشاريع التنموية خاصة الصناعية لدراسات مدى التأثير والتي يقصد بها " ضرورة تقديم دراسة مسبقة للتأثير المحتمل على البيئة وعلى الإنسان للنشاط الصناعي المزمع القيام به ، والحلول البديلة المقترحة " <sup>60</sup> .

<sup>58</sup> MERABET H : Op.cit , p 177.

<sup>59</sup> . MATE projet SNAT 2025, DIAGNOSTIC TERRITORIAL? MISSION 01. RAPPORT 02, P55 . 2004

<sup>60</sup> . رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج د ش ، العدد 43 ، ص 11 ، القانون رقم 10-03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

## 2-2-15- المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية :

### ( Le schéma directeur des zones archéologiques et historiques)

يمكننا استنتاج التعريف الخاص بالمناطق الأثرية والتاريخية من خلال المواد 17 و 28 من القانون رقم : 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي.<sup>61</sup> بأنها مجموعة النطاقات المجزئة أو المتصلة ببعضها البعض ، التي تضم المواقع الأثرية والمعالم التاريخية المختلفة ، بحث تكون مصنفة وطنيا أو دوليا ، أو قابلة للتصنيف ، أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي .

وعليه فان المخطط التوجيهي يعني بصيانة وحفظ وإعادة تأهيل المناطق الأثرية والتاريخية ، كما يدرج هذا المخطط ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ويحل محل مخطط شغل الأرض (POS) خاصة في داخل المناطق الحضرية والريفية ، مثل القصبات والمدن العتيقة والقصور والتجمعات القديمة للسكان.

كما أن من مهام المخطط ، تحديد القواعد العامة للبناء والتهيئة أة ضبط الأنشطة التي يمكن أن تمارس ضمن حدود المواقع المصنفة والمناطق المحمية.

---

<sup>61</sup> . رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج د ش،العدد 44، ص04،القانون رقم 98-04 المؤرخ في15/06/1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي

## المحور الرابع عشر : المخططات الإقليمية للتهيئة القطرية في الجزائر (SRAT)

### 1 - تعريف وأهداف المخطط الإقليمي (الجهوي) للتهيئة الإقليمية :

المخطط الإقليمي للتهيئة القطرية أو ما يدعى باللغة الأجنبية

(Le Schéma Régional d'aménagement du territoire) ، يحدد التنبؤات ، ويأخذ الاحتياطات الضرورية الخاصة بتطور النشاطات الاقتصادية ، ونمو المدن ، وتحول المجالات الريفية ، كما يعين الإجراءات التوجيهية لدفع وتيرة النمو ، واختيار نوع الاستثمارات الكبرى المتعلقة بمنطقة معينة من مناطق الوطن " 62 . أي انه يعد بمثابة وثيقة رسمية ، تتضمن الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ التوجيهات والأسس والمبادئ العامة التي يحددها المخطط الوطني للتهيئة القطرية (SNAT) وذلك على المستوى الإقليمي .

لذا فان عمل التهيئة ينبغي أن يتم على هذين المستويين المتلازمين والمتكاملين (الوطني والإقليمي). وفي هذا السياق ، فان كل مخطط للتهيئة الإقليمية يقوم بتحديد الصورة المستقبلية للمنطقة خلال العشرين سنة القادمة ، وذلك عن طريق تبيان الأهداف الرئيسية لتسيير وتقويم المجال الإقليمي ، بالتوزيع المتوازن للنشاطات والسكان ، وتحديد مواطن البنى التحتية ، وتنظيم الشبكة العمرانية وهذا مع ضرورة التنسيق بين جميع الأعمال والقرارات الخاصة بهيكله المجال على المستوى الجهوي.

وعلى صعيد آخر فإنه قد تم تقسيم المجال الوطني الى تسعة مخططات اقليمية للتهيئة القطرية ، وذلك بناء على التقسيم الإداري ، إذ تضم كل جهة مجموعة من الولايات المجاورة والتي تشترك وتتشابه في مشاكلها الإقليمية والتنمية ، لذا فإنها تتطلب وجود حلول مشتركة ضمن خطة اقليمية موحدة التهيئة القطرية ، حيث تختلف عن غيرها من الخطط التي يتم تطبيقها في الأقاليم المجاورة ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات المميزة لكل إقليم أقاليم الوطن.

مع العلم أن بعض هذه الجهات ، قد نجدها حول الحواضر الكبرى في المناطق الشمالية ، واخرى حول المدن ذات الأهمية الإقليمية ، والتي هي في إطار التشكيل والنمو العمراني خاصة بالمناطق الجنوبية والهضاب العليا. "63

62 . LESOURNE J et LOUE R : l'analyse des décision d'aménagement régional, p123, Dunod Paris, 1981

63. ساسي محمد ، مصدر سبق ذكره، ص 34

وفي ضوء ما سبق ، يمكننا استنتاج أهم الأهداف التي يصبو الى تحقيقها المخطط (الجهوي) الإقليمي للتهيئة القطرية ، فبالإضافة الى انه أداة تشاور وتوافق بين جميع مسيري المجال الإقليمي ، فهو يوضح الاختيارات الإقليمية لسياسة التهيئة القطرية.

كما انه يقوم بوضع الاستراتيجيات الخاصة بالتنسيق والانسجام بين جميع مناطق المجال الإقليمي من جهة ، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى ، ويحدد القواعد والمقاييس التي يتم على إثرها تحقيق التوازن في توزيع النشاطات والسكان ، فضلا على أن المخطط الإقليمي للتهيئة القطرية يعين مختلف المناطق على حدود الولايات والتي تمتاز بالترابط والتكامل فيما بينها ، ويساهم في التوزيع والتنظيم الشاملين للمجال الريفي والعمراني وحماية البيئة ، وفي الأخير فإن من أهدافه أيضا مساعدة السلطات الإقليمية والمحلية على اتخاذ القرارات الخاصة بالبرامج التنموية ، وتنظيم البنى التحتية والتجهيزات المختلفة المتعلقة بهيكله المجال الإقليمي.

## 2 - شروط اعداد المخطط الإقليمي (الجهوي) للتهيئة الإقليمية :

تتكفل الدولة بإعداد

المخطط الإقليمي (الجهوي) للتهيئة القطرية ، أين يتم العمل به في مدة على المدى الطويل (عشرين سنة) ، بحيث يخضع لمراقبة تقييميه كل خمسة سنوات متبعا في ذلك نفس الإجراءات التي يتم بها إعداد المخطط الوطني للتهيئة القطرية باستثناء على أن هذا الأخير ، يتم اعتماده من طرف البرلمان ، بينما المخطط (الجهوي) الإقليمي يصبح ساري المفعول بعد اعتماده من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم (سابقا) أما حاليا فيتم اعتماده من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

الأمر الذي يدعو الى ضرورة التكامل والتنسيق بين هذين المخططين الوطني و (الجهوي) الإقليمي.

وفي هذا السياق وقبل الشروع في اعداد المخططات الإقليمية ، فإنه يتم تشكيل عدة ندوات ولقاءات إقليمية تضم كل من السلطات المركزية للدولة من جهة ، والسلطات المحلية للمنطقة من جهة أخرى، هذا فضلا على حضور جميع المساهمين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التهيئة القطرية ، بهدف التشاور والمشاركة في صياغة المشروع التمهيدي للمخطط الإقليمي للتهيئة القطرية.

وبناء على هذا ، وحسب الوزارة المعنية ، فإن كل ندوة إقليمية (جهوية) <sup>64</sup> تتطلب حضور عدة مساهمين في هذه العملية نذكر من بينهم :

- ولاية الولايات التي تتضمنها المنطقة
- المنتخبون على المستوى الوطني والإقليمي لولايات المنطقة
- المدراء المركزيون ، للوزارات المعنية بالتهيئة القطرية
- مدراء الوكالات ، والهيئات المتخصصة ، ومكاتب الدراسات والبنوك
- أهم المؤسسات الاقتصادية في المنطقة
- الجامعيون والخبراء في ميدان التهيئة القطرية
- رؤساء المنظمات المهنية و(الجهوية) الإقليمية
- رؤساء بعض الجمعيات المحلية و الوطنية
- وسائل الإعلام بأنواعها

وفي اطار ذلك كله ، فإنه يتوجب على كل ندوة دراسة المحاور الكبرى التالية :

- صياغة المشروع التمهيدي للمخطط الإقليمي للتهيئة والتنمية المستدامة
- إدارة وتوزيع الموارد المائية في المنطقة
- تنمية وحماية المجالات الهشة أو الحساسة
- توزيع هياكل البنى التحتية عبر المنطقة
- دراسة المجال الريفي ، والمجال العمراني ، وتهيئة المدن
- تحليل النشاطات الاقتصادية للمنطقة
- دراسة المشاريع الكبرى الخاصة بالمنطقة ، وسبل تنميتها.

### 3 - منهجية ومحتوى المخطط الإقليمي (الجهوي) للتهيئة الإقليمية :

من المستخلص من بعض المشاريع التمهيدية الخاصة بالمخططات الإقليمية للتهيئة القطرية <sup>65</sup> هو انها تتبع منهجية موحده ، تركز في معظمها ، على التقييم العام للأوضاع

<sup>64</sup> . MATE : conférence régionale sur l'avant projet d'aménagement et de développement durable de la région programme des hauts plateaux-ouest ; p01-04, saida 18-19 janvier 2004.

. سلسي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 35

<sup>65</sup>.MATE: Avant projet du schema regional d'aménagement et développement durable des haut plateau, p 02-04, Alger, 2003.



الحالية للمنطقة ، حيث يتم فيها التطرق الى تحديد خصائص المنطقة ، وإمكانياتها الطبيعية والبشرية ، كالنشاطات والشبكة العمرانية ، والمجال الريفي ، والتجهيزات بأنواعها.

وعلى ضوءها يتعرض التقييم العام الى بيان شامل للمعوقات وأهم الإشكاليات التي تواجه المنطقة ، مما يتيح لنا إمكانية موازنة بين هذه الإمكانيات والمعوقات ، وبناء عليه ، يمكن تقدير وقياس حجم التدخلات التي تتلاءم وتستجيب لها المنطقة في اطار الاختيارات الاستراتيجية للتهيئة القطرية والتنمية المستدامة.

اضافة الى ما سبق ذكره ، فالمخططات (الجهوية) الإقليمية تركز كذلك على تحليل السيناريوهات التي تزيد في المقدرة على التنبؤ بما يؤول اليه المجال المستقبلي في الجوانب الطبيعية، والاقتصادية والبشرية ، التي ستعرفها المنطقة إذا لم يتم التدخل في مسارها التنموي ، بواسطة مختلف الأعمال للتهيئة.

كما تضع ايضا ، خطة تحليلية للمشروع الخاص بالتهيئة القطرية في المنطقة ، مرفقة بطبيعة الحال بخرائط وإحصائيات بيانية ، حيث يتم فيها تعيين المحاور الكبرى لهذه الخطة ، والتوجيهات الاستراتيجية التي يجب اتباعها لمواجهة المعوقات ، والإشكاليات التي تواجه الإقليم مستقبلا ، وتطوير امكانياته والحفاظ على خصوصياته ، ويتم ذلك كله بطريقة تحليلية لتحقيق التنمية المستدامة في كل منطقة من مناطق دراسة المخطط (الجهوي) الإقليمي للتهيئة القطرية.

#### 4 - التقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية للتهيئة القطرية :

من خلال تفحص خريطة التقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية رقم : (08) نصل الى نتيجتين أساسيتين هما :

- الأولى : ضرورة اعادة النظر في التقسيم الإقليمي في الجزائر ، بحيث لا يعتمد على الأسس الإدارية فقط ، بل يتم هذا التقسيم عن طريق إدراج عناصر أخرى أهمها : الأسس البشرية والاقتصادية المتشابهة مكونة بذلك حدود الإقليم الواحد .
- الثانية : تجاهل الأسس الطبيعية في التقسيم المجالي ، رغم عدم تجانس البيئات الطبيعية في الجزائر ، حيث تمت العودة من جديد في تقسيم هذه المناطق ، الى طغين الأسس الادارية بضم مجموعة من الولايات المحاذية ، على اعتبار أنها تمثل منطقة متجانسة قد تصلح كإطار لعملية التهيئة.



## المحور الخامس عشرة : دراسة مقارنة لواقع أدوات التهيئة على المستوى الإقليمي في الجزائر

لقد اثبتت الدراسات الحديثة في مجال التهيئة القطرية في الجزائر ، بأنها تنصب حول تقييم الأوضاع القائمة للمناطق الهشة أو الحساسة بيئيا ، حيث يتم مراعاة خصوصيتها المميزة ، بهدف توجيه التدخلات ، ووضع الأساليب الملائمة للتنمية والتهيئة القطرية ، بما ينسجم مع أوضاعها الإجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ونظرا لأهمية هذه المناطق و مساحاتها الكبيرة كان لابد إبراز أهم المشاكل التي تواجه واقع أدوات التهيئة القطرية على المستوى الإقليمي.

ويمكن القول أن المناطق الهشة ، تعرف بأنها " فضاء هش من الناحية الإيكولوجية ، لا يمكن أن تنجز فيه عمليات إنمائية ، دون مراعاة خصوصيتها ".<sup>66</sup> وتتمثل هذه المناطق في الجزائر كما يلي :

- الإقليم الساحلي
- الإقليم السهبي
- الإقليم الجبلي
- الإقليم الصحراوي (الواحات)

### 1 - الإقليم الساحلي :

يمتد هذا الإقليم على شريط طوله 1644 كلم من مرسى بن مهيدي بالحدود الغربية مع المغرب الى راس روكس (Cap roux) بالحدود الشرقية مع تونس ، بحيث لا يتجاوز اتساعه نحو الداخل أكثر من 50 كلم ، ومساحته تقدر بحوالي 476345 كلم<sup>2</sup> ، اي نسبة 02 % من المساحة الكلية.

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الساحل الجزائري يعد من الأقاليم الهشة التي تعاني من ممارسات وضغوط متنوعة ، بحيث تشكل في مجملها واقعا يواجه ، المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل (SDAL) ويختلف هذا الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى ، في عدة إشكاليات مميزة ، يمكننا توضيحها اعتمادا على الجدول التالي.

<sup>66</sup> . رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج د ش،العدد 77، ص19، القانون رقم 01-20 السابق الذكر.

الجدول رقم (02) : أهم الإشكاليات في الإقليم الساحلي للجزائر

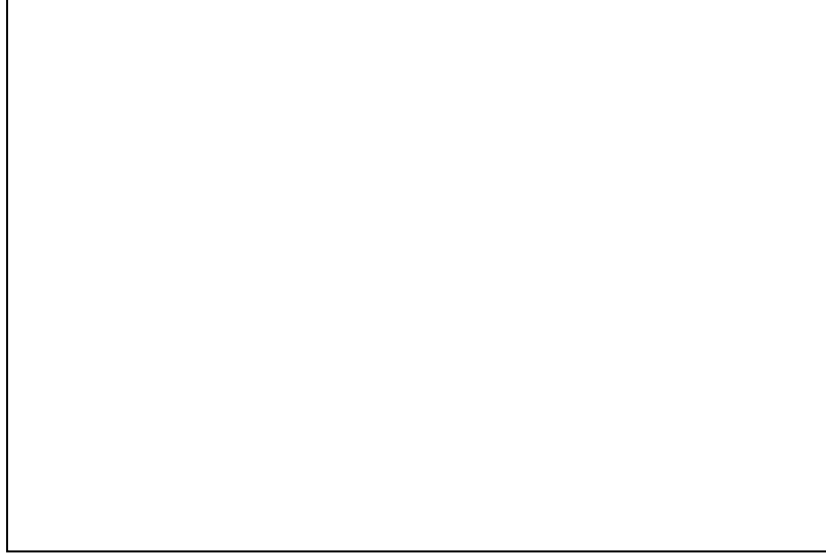
نوع الإشكالية	حجمها
التمركز الساحلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>— يضم الإقليم كل الحواضر والمدن الكبرى</li> <li>— 40 % من مجموع السكان</li> <li>— 51 % من المؤسسات الاقتصادية</li> <li>— 65 % من التجهيزات والهيكل القاعدية</li> <li>— 140 منطقة للتوسع السياحي</li> </ul>
التدهور البيئي	<ul style="list-style-type: none"> <li>— طرح 8684 طن سنويا من النفايات الحضرية</li> <li>— طرح 299774 طن سنويا من النفايات الخاصة</li> <li>— تلوث 2/3 الشواطئ</li> <li>— استنزاف 10 ملايين م<sup>3</sup> من الرمال سنويا</li> <li>— توحد الموانئ بحوالي 20 مليون م<sup>3</sup> سنويا</li> <li>— استنزاف الثروة السمكية 113000 طن سنويا</li> </ul>
تدهور الأراضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>— 12650 هكتار بسهل متيجة</li> <li>— 3130 هكتار بسهل عنابة</li> <li>— 5470 هكتار بسهل وهران</li> <li>— نسبة 80 % من الإنجراف الساحلي</li> <li>— انتشار الكوارث الطبيعية (زلازل، فياضانات، إنزلاق أرضية)</li> </ul>

المصدر : ساسي محمد ، سبق ذكره ، ص 101

فالملاحظ من هذا الجول أن هذه الإشكاليات ، تتمثل أساسا في ظاهرة التمرکز الساحلي ، لاسيما الضغط الديموغرافي على الإقليم ، حيث أن نسبة 40 % من سكان الجزائر ، يعيشون في المنطقة الساحلية وبكثافة سكانية تقدر بنحو 281 ن / كلم<sup>2</sup> ، كما تتركز به أغلبية الوحدات الصناعية بما يقارب نسبة 51 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية في الوطن ، حيث ان نسبة 25 % منها ، تقع في مجال الحاضرة الكبرى للجزائر العاصمة ، اما التجهيزات المهيكلة للمجال كالطرق البرية ،

الصورتين رقم (01) و (02) ، والسكك الحديدية والمطارات ، فبلغت حصة الساحل منها حوالي 65 % هذا علاوة على أن الإقليم الساحلي ، يضم حوالي 140 منطقة للتوسع السياحي (ZET) ، من بين 174 منطقة على المستوى الوطني.

الصورة رقم (01) : الطريق السيار (شرق - غرب)



الصورة رقم (02) : الطريق السيار (شرق - غرب)

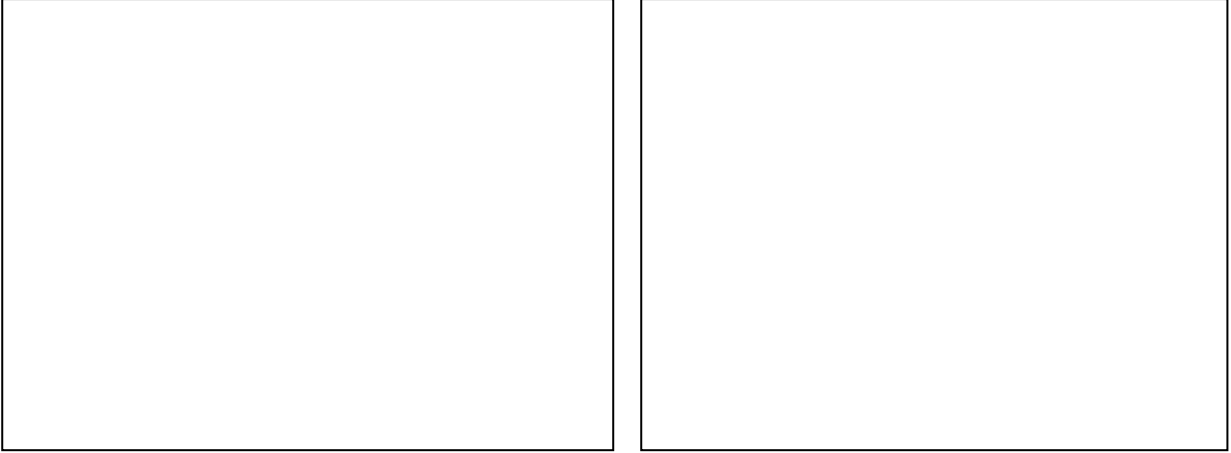


المصدر : الموقع الإلكتروني لوزارة النقل

كما نلاحظ من الجدول ايضا ، أن هذا الإقليم يعاني من ضغوطات بيئية كبيرة ، إذ ترمى به أكثر من 8684 طن سنويا من النفايات الحضرية الصلبة ، الخاصة بـ 14 ولاية ساحلية ، وما يقارب من 299774 طن سنويا من النفايات الخاصة ، مثل النفايات الصناعية ، والطبية ، كما يحتوي على شاطئين ملوثين وغير صالحين للسباحة ، من بين كل 3 شواطئ موجودة في الإقليم الساحلي .

إضافة الى استنزاف الرمال بما يقارب 10 ملايين م<sup>3</sup> ، وتوحد الموانئ بحوالي 20 مليون م<sup>3</sup> وذلك بالنسبة لـ 18 ميناء على المستوى الوطني ، ومن الإشكاليات البيئية ايضا ، الاستغلال المفرط للموارد والثروة السمكية حيث انتقل عدد وحدات الصيد خلال الفترة الممتدة بين 1990-2000 من 1548 وحدة الى 2540 وحدة الى 18000 سنة 2020، وبانتاج سنوي قدر بحوالي 91000 طن سنة 1990 ليلعب سنة 2000 حوالي 113000 طن، ليصل الى 220000 سنة 2020 .<sup>67</sup> كما هو مبين في الصورتين رقم (03) و(04) .

الصورتان رقم (03) و (04) : اصطياد السمك بيميناء الغزوات

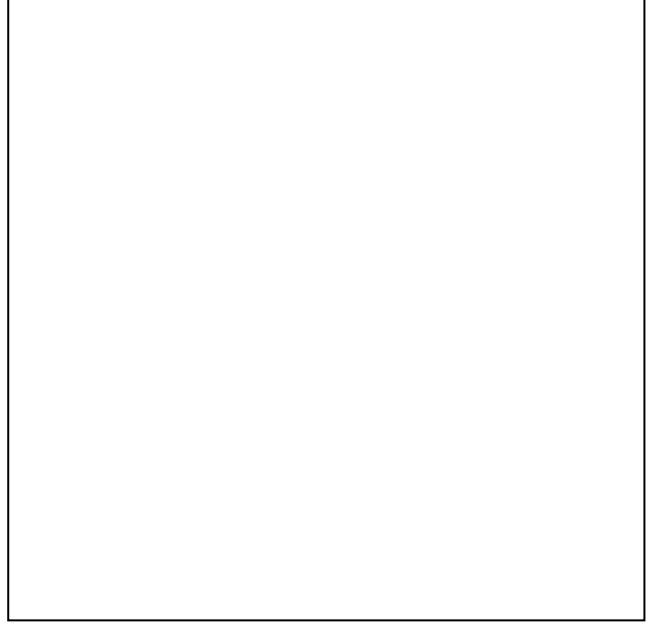
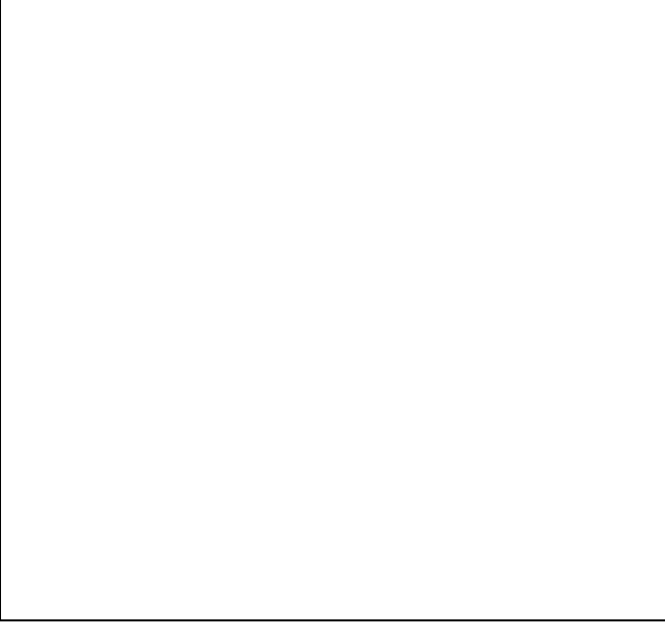


المصدر : الموقع الإلكتروني لوزارة الصيد البحري والموارد المائية

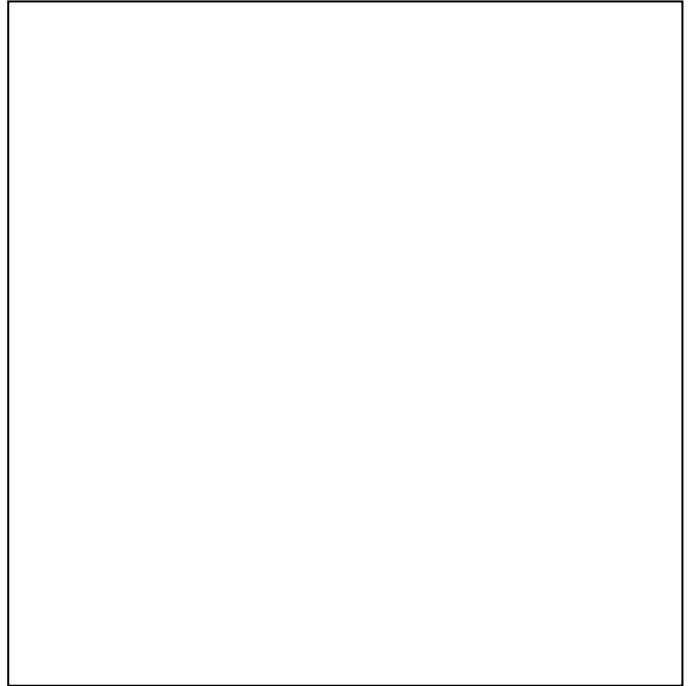
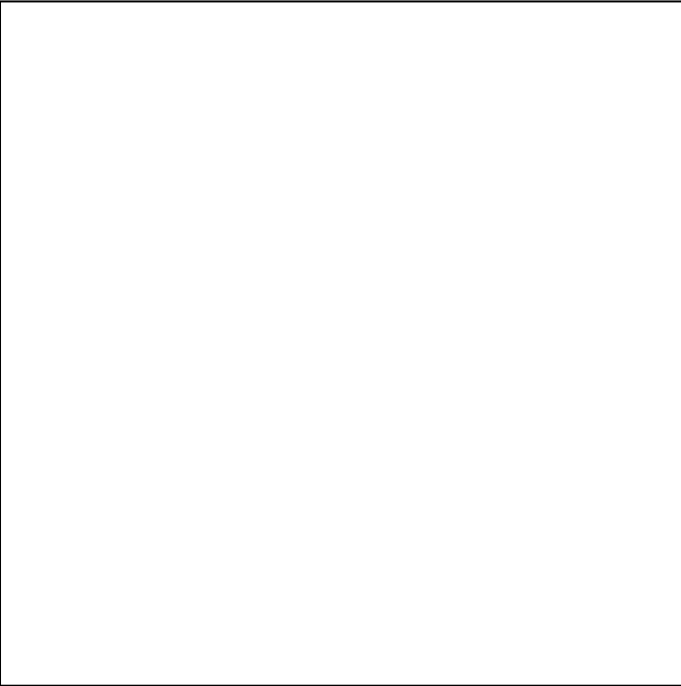
كما يعاني هذا الإقليم من غزو الامتداد العمراني على الأراضي الفلاحية خاصة السهول الخصبة ذات المردودية المرتفعة مئاً سهل متيجة الخصب كما هو مبين في الصور التالية :

<sup>67</sup>. التقرير السنوي لمديرية الصيد البحري بولاية الجزائر ، لعام 2020

الصورتان رقم (05) و (06) : غزو العمران على اراضي السهول الساحلية (سهل متيجة)



الصورتان رقم (07) و (08) : حصار الأراضي الفلاحية من طرف الإمتداد العمراني (سهل متيجة)



المصدر : الباحثة من التقاط الصور خلال سفريّة جوية سنة 2012

## 2 - الإقليم الجبلي :

يعرف الإقليم الجبلي في الجزائر حسب المواد 02 - 03 - 04 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 2004/06/23 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة بأنه : " كل الفضاءات المتشكلة من سلاسل جبلية ، أو جبال ، والتي تتميز بخصائص جغرافية كالارتفاع والانحدار ، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها ، والتي لها علاقة بالاقتصاد وعوامل التهيئة القطرية ، بالأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود ، والتي تعد بدورها مناطق جبلية " <sup>68</sup> .

وهذا التعريف هو المعتمد ضمن مخططات التهيئة القطرية في تحديد المناطق الجبلية ، وفي هذا الإطار يصنف الإقليم الجبلي وظيفيا، وحسب المقاييس الطبيعية والبشرية كما يلي :

أ - التصنيف الطبيعي : والذي ينقسم بدوره الى ثلاثة اصناف هي :

- المناطق الجبلية المرتفعة
- المناطق الجبلية المتوسطة الإرتفاع
- المناطق المجاورة

ب - التصنيف البشري : ويعتمد فيه على الكثافة السكانية للمناطق الجبلية، بحيث يتم تقسيمها

الى ما يلي :

- المناطق ذات الكثافة المرتفعة جدا
- المناطق ذات الكثافة المرتفعة
- المناطق المتوسطة الكثافة
- المناطق ذات الكثافة المنخفضة
- مناطق الكثافة المنخفضة جدا

وفي رأي المختصين في هذا المجال أن هذا التصنيف الإداري للإقليم الجبلي ، قد يضيف مزيدا من الصعوبة والتعقيد في عملية تحديد هذا الإقليم ، بحيث أنه وحتى الآن ، لم يتم تحديد البلديات بالضبط التي تتجانس مع هذا التقسيم .

---

<sup>68</sup> . رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج د ش، العدد 41، ص11، القانون رقم 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.



ومهما يكن من أمر فإن الإقليم الجبلي في الجزائر ، يتألف من الناحية الجغرافية من ثلاثة مجموعات تضاريسية كبرى كما هو مبين في الخريطة رقم (09) هي :

— سلسلة الأطلس التلي في الشمال بمساحة بحوالي 7 765 000 هكتار

— شلسلة الأطلس الصحراوي حيث تمتد على أكثر من 4 365 000 هكتار

— مرتفعات التاسلي بالمنطقة الجنوبية الشرقية ، بما فيها الهقار والتي يزيد ارتفاعها عن 2328 م

وبشكل عام فإن تدهور الموارد الطبيعية للإقليم الجبلي ، وضعف اندماجه ضمن الإقتصاد الوطني ، يشكل منه مجاى هشا ، تتباين مميزاته عن بقية أقليم الوطن ، مما يفرز لدينا واقعا جديدا ، واشكالية مختلفة ، يتطلب مراعاتها أثناء إعداد مخططات التهيئة القطرية .

الجدول رقم (03) : واقع الإقليم الجبلي في الجزائر

أهم الخصائص والإشكاليات	الواقع الحالي للإقليم
- 27 % من مجموع السكان - ارتفاع الهجرة السكانية - ارتفاع البطالة	الواقع الديموغرافي
- 11 % أراضي زراعية - العزلة الإقليمية - قلة التجهيزات والخدمات	الواقع الاقتصادي
- انجراف التربة - الرعي الجائر وقطع وحرق الغابات	الواقع البيئي

المصدر : من انجاز الباحثة اعتمادا على : ساسي محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 103



انطلاقا من الجدول السابق ، فإن الإقليم الجبلي يمثل نسبة 27 % من مجموع سكان الجزائر ، حيث شهد هجرة حادة منه ، نحو خارج الوطن وداخله نحو التجمعات والمناطق الصناعية في ضواحي المدن والحوضر الكبرى ، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة البطالة ، مما انعكس سلبا على المجال الريفي واليد العاملة في القطاع الفلاحي ، خاصة في منطقتي القبائل الصغرى والكبرى.

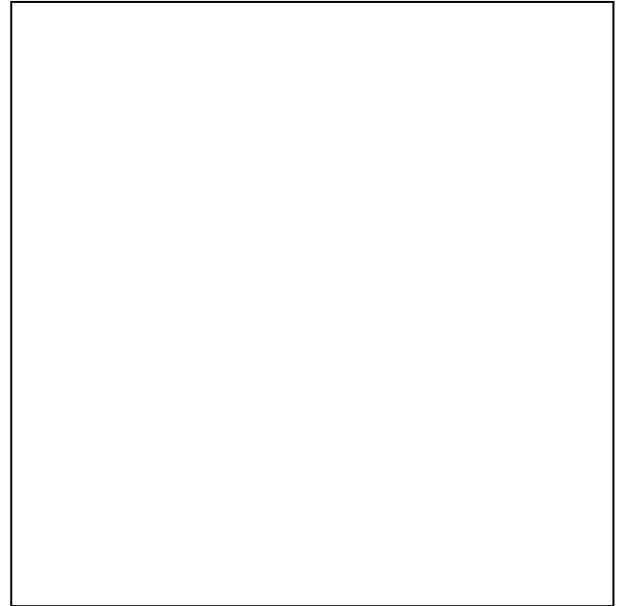
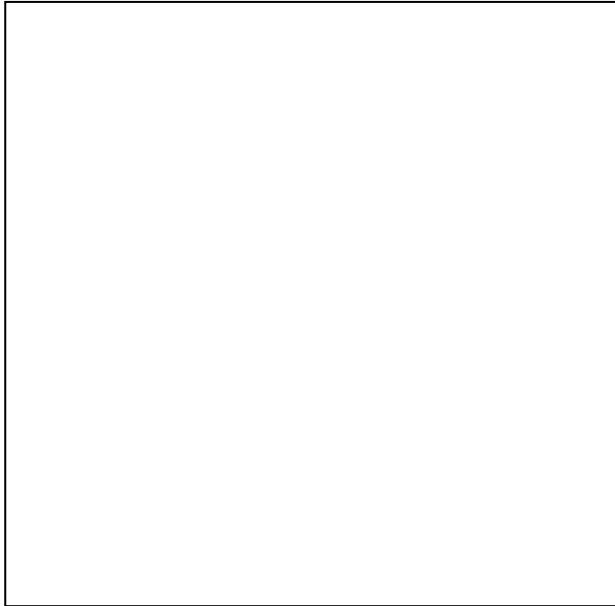
علما بان مجموع المساحة الزراعية المستغلة ، لا تزيد نسبتها عن 11 % من مساحة المناطق الجبلية ، اضافة الى تربية المواشي والتي تعد من النشاطات الرئيسية في هذه المناطق.

كما تجدر الإشارة الى أن الإقليم الجبلي، يشهد تدهورا بيئيا معتبرا، يتمثل في انتشار عوامل التعرية عن طريق المياه الجارية كما هو مبين في الصورة رقم (09)، التي تتسبب في انجراف التربة ، خاصة بالمناطق الشمالية الغربية ، وذلك نتيجة تراجع الغطاء النباتي ، والممارسات الزراعية غير الملائمة مع طبيعة هذا المجال الهش ، حيث تم قطع الأشجار بما يقارب من مساحة مليون هكتار، هذا فضلا عن الحرائق التي تقضي سنويا على 36000 هكتار من المساحات الغابية ، وما شهدته الأشهر الماضية ، صائفة سنة 2020 من جرائم حرق الغابات تقريبا على كل البلاد لأحسن مثال .

اضافة الى ارتفاع عدد سكان الإقليم الجبلي وعزلتهم عن بقية الأقاليم الأخرى كما هو مبين في الصورة رقم (10) لقلّة أو انعدام طرق المواصلات ، فان الإقليم يعاني كذلك ، من تدني في نسب التجهيزات والخدمات القائمة .

الصورة رقم (10) : عزلة سكان المناطق الجبلية

الصورة رقم (09) : تعرية المرتفعات الجبلية



المصدر : الموقع الإلكتروني ويكيبيديا Wikipédia

### 3 - الإقليم السهبي :

يمثل هذا الإقليم ، منطقة الهضاب العليا المحصورة بين الأطلس التليو الصحراوي ، ويمتد على مساحة 20 مليون هكتار ، تمثل منها مساحة المراعي ما يقارب 15 مليون هكتار كما هو مبين في الجدول رقم (04) .

ويندرج ضمن الإقليم السهبي 19 ولاية ، منها 11 ولاية ذات الطابع الزراعي الرعوي ، و 8 ولايات رعوية ، مشكلة بذلك مجموعة من البلديات يصل عددها الى 354 بلدية.

فبالضغط المفرط للعاصر الثلاثة ، والمتمثلة في السكان والمناخ والحيوان ، أدى الى هشاشة وتدهور النظم الإيكولوجية في إقليم السهوب ، حيث انعكست آثار ذلك على المجال والسكان معا ، مما يتطلب تدخلات خاصة ، وأساليب مميزة للتهيئة القطرية ، ويكون ذلك بواسطة الخططات الجهوية للتهيئة القطرية (SRAT) بحيث يتناسب تدخلاتها مع طبيعة وإشكاليات الإقليم السهبي

الجدول رقم (04) : التوزيع العام للأراضي في الجزائر (سنة 2001)

المساحة (بالهكتار)	توزيع الأراضي
8.193.740	الأراضي الصالحة للزراعة
31.914.760	المراعي
875.340	أراضي ذات استخدامات أخرى ، ضمن الأراضي الزراعية (غير المنتجة)
2.745.000	مناطق الحلفاء
4.235.000	مساحة الغابات
190.210.260	الأراضي غير الصالحة للزراعة
238.174.100	مجموع مساحة الجزائر

المصدر : ساسي محمد ، سبق ذكره ، ص 77 ، عن :

O N S : annuaire statistique de l'Algérie ; n° 20, p165 ; Edition 2003.

أما من ناحية سكان هذا الإقليم فعددهم في تزايد مستمر كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : النمو السكاني ونسب الرحل في الإقليم السهبي خلال الفترة ما بين (1954-1998)

السنة	1954	1968	1978	1988	1998
مجموع سكان الإقليم السهبي	925.700	1.255.480	1.700.000	2.500.000	3.659.186
عدد الرحل	59.542	545.250	500.000	625.000	700.000
نسبة السكان الرحل (%)	52	43	29	25	19

المصدر : ساسي محمد ، سبق ذكره ، ص 105 عن : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير السهوب الجزائرية ... ص 19 ، 2003 .

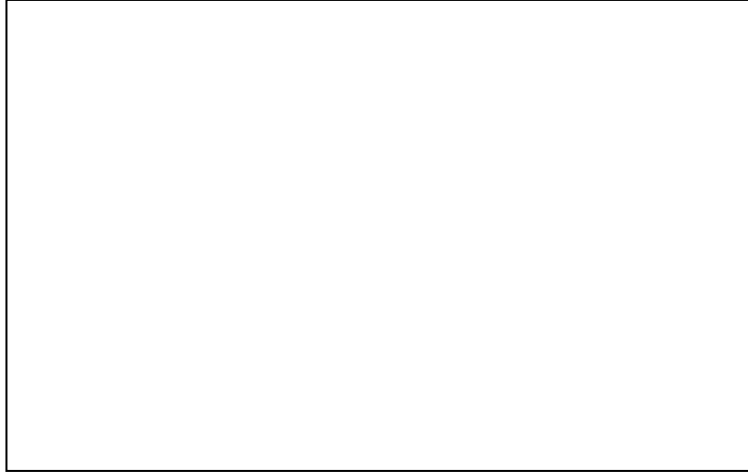
اعتمادا من الجدول السابق ، نلاحظ تضاعف سكان الإقليم السهبي بثلاث مرات ونصف خلال 30 سنة ، فمن 1.255.480 نسمة سنة 1968 ، انتقل عدد السكان الى نحو 3.659.186 نسمة سنة 1998 ، كما يبين لنا الجدول ، التحولات العميقة التي شهدتها سكان السهوب ، في الانتقال من المجتمع الرعوي المتنقل ، نحو المجتمع الحضري المستقر ، حيث تراجعت نسبة للرحل من 52 % سنة 1954 ، الى 19 % من مجموع سكان السهوب سنة 1998 .

وهذا من المظاهر الدالة على عزوف أغلبية سكان المنطقة ، عن الحرفة الرئيسية للإقليم وهي الرعي ، رغم أن السهوب تشكل المنطقة الرئيسية للرعي في الوطن .  
يضاف اليه ، ان منطقة السهوب تشهد حدة في ظاهرة التصحر وامتداد مساحته كل سنة مثلما هو مبين في الجدول رقم (06) ، والصورة رقم (11).

وذلك نتيجة المناخ الجاف وممارسات الانسان ، المتمثلة أساسا في الحرث العشوائي ، والرعي الجائر ، والإحتطاب، ودعم استصلاح الأراضي على حساب المناطق الرعوية ، مما أدى الى تدهور التربة والنبات الطبيعي ، خاصة مساحة الحلفاء كما هو مبين في الصورتين رقم (12) ، و(13) عل الترتيب ، بما يقارب ¼ ما كانت عليه خلال 20 سنة الماضية ، كما أنه لم يتبق سوى نسبة 15 % من المراعي ، والتي لا يمكنها أن تتحمل أكثر من 25 % من الثروة الحيوانية المتمثلة في قطعان الماشية .

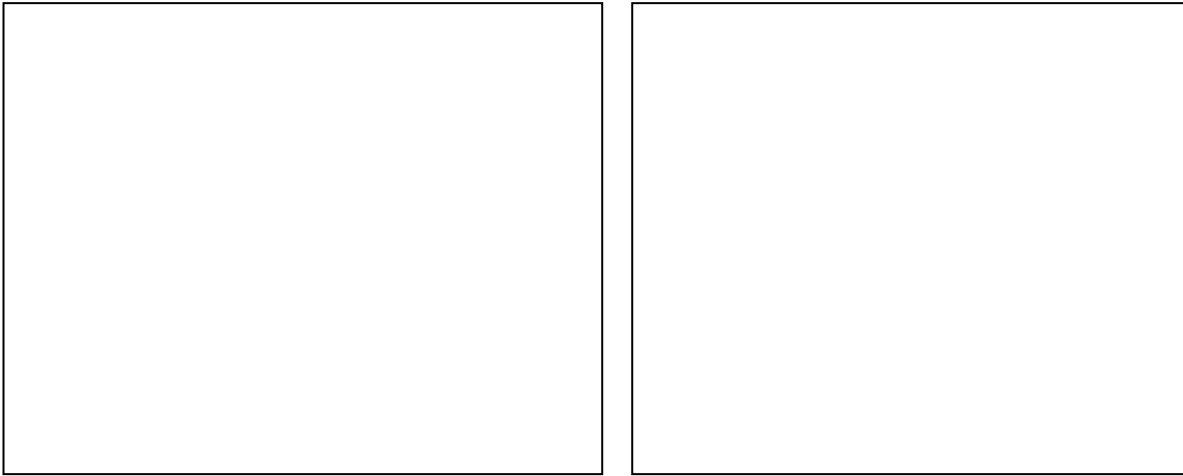
ومحصلة ذلك التدهور في الإقليم السهبي ، هو ظهور عدة نتائج اقتصادية واجتماعية ومجالية ، تتمثل في انخفاض المستوى المعيشي للملابين الصغار ، وتضخم المراكز الحضرية وعدم قدرتها على توفير الخدمات لسكانها ، والقيام بوظائفها ، وكذا ظهور ما يدعى بالرعي الحضري ، والمتمركز في ضواحي المدن ، حيث يعتمد على التغذية الاصطناعية للمواشي ، علاوة على ذلك ارتفاع مؤشر الفقر بالإقليم السهبي .

الصورة رقم (11) : ظاهرة زحف الرمال (التصحّر) بولاية البيض



المصدر : الباحثة بتاريخ 2018/04/02

الصورتان رقم (12) و(13) : اثار الرعي الجائر على مساحات الحلفاء



المصدر : الموقع الإلكتروني ، سبق ذكره

الجدول رقم (06) : توزيع درجة التصحر بالولايات السهبية سنة 2003

درجة حساسية المناطق للتصحر											الولايات
مجموع مناطق التصحر	المناطق المتصحرة		المناطق الحساسة جدا للتصحر		المناطق الحساسة للتصحر		المناطق المتوسطة الحساسية للتصحر		المناطق القليلة أو المنعدمة الحساسية للتصحر		السهبية
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	
730122.25	-	-	06	44089.8	26.17	191116	42.8	312650	24.9	182256.01	نسبة
1.024000	04.2	43.44	-	-	09.41	96426	18.6	191228	67.6	692901.44	خنشلة
71.774771	04.3	44425	14	143392	18.1	185896	36.1	369792	27.3	280493.04	باتنة
349586996	-	-	07	54448.6	53.5	384047	20.4	146737	18.4	132514.88	بسكرة
1122129.17	.02	87868	06	241931	24.5	857486	29.2	1.020409	36.8	1.288174	المجموع
13540480	2.9	33561	12	137347	35.1	393515	36.2	406186	13.5	151518.27	الجلفة
2047999.98	-	-	28	177631	35.6	244618	15.6	38256.2	20.5	128919.84	الأغواط
515360284	05	70283	22	304224	42.8	580667	27.9	378136	01.5	20736.57	تيارت
1537088.99	06	125596	28	581508	43.1	882914	12.6	258066	09.7	199913.58	المسيلة
260138522	04.4	229440	23	1200712	40.4	2081716	22.1	1140646	09.7	501088.26	المجموع
260138522	6.44	99086	34	524250	29.94	464033	23.4	359884	06	92833.26	البيض
260138522	2.7	71507	09	235805	47.7	1242756	22.5	586663	17.8	464651.92	النعامة
57429622	-	-	01	6711.7	08.7	50152.8	88.3	507470	01.7	9960.79	تلمسان
45865718	-	-	01	5624.4	80.2	368242	13.5	62328.7	04.8	22461.73	سعيدة
517142761	3.2	170593	14	772391	41.0	2122185	29.3	1516348	11.4	589908.04	المجموع
13820900.41	3.5	487902	16	2215035	36.6	5061388	26.6	3677403	17.2	2.379170.6	مج الكلي

المصدر: ساسي محمد، مصدر سبق ذكره عن : المركز الوطني للتقنيات الفضائية، اعتمادا على القمر الصناعي

(TM) .... ص 45

#### 4 - الإقليم الصحراوي :

من اهم الخصائص الطبيعية لهذا الإقليم ، هو الامتداد الواسع لمجاله بنسبة 87 % من التراب الوطني ، ومناخه الجاف ، لذا فإن جميع النشاطات والتجمعات السكانية تتركز اساسا ، حول مواطن تواجد المياه حيث تتوزع الواحات ، هذه الأخيرة التي اصبحت بدورها ، مقرات للولايات أو الدوائر أو البلديات الصحراوية ، وذلك حسب الكثافة السكانية لكل واحة. ومن خلال الجدول رقم (01) والمتعلق بالتقسيم الإقليمي للمخططات (الجهوية) الإقليمية للتهيئة القطرية ، نجد الإقليم الصحراوي في مجمله ، يحتوي على تسعة ولايات هي : بسكرة ، والوادي ، وورقلة ، وغرداية ، وايليزي ، وتمنراست ، وبشار ، وأدرار ، وتندوف . ومن ثم فإن هذه الواحات أصبحت مهددة بيئيا ، نظرا لخضوعها لمجموعة من عمليات الاستنزاف ، والإستغلال الاقتصادي ، دون مراعاة خصوصياتها المميزة عن بقية الأقاليم السابقة الذكر، الساحلية ، والجبلية ، والسهبية.

الجدول رقم (07) : وضعية الإقليم الصحراوي في الجزائر (حسب إحصاء سنة 2008)

<ul style="list-style-type: none"> <li>• يسكن الإقليم 10 % من مجموع السكان</li> <li>• تضاعف عدد سكان الحضر (سنة 2005)</li> <li>• ولاية ورقلة : 558.558</li> <li>• ولاية غرداية : 363.598</li> <li>• ولاية الوادي : 990.000</li> </ul>	الوضع الديموغرافي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد النخيل الوضع الديموغرافي 8.635.570 متوسط انتاج التمور 320.000 طن سنويا. (سنة 2005)</li> <li>• موارد سياحية مصنفة دوليا: منطقة التاسيلي و الهقار ، القصور القديمة</li> <li>• موارد معدنية وطاقوية معتبرة</li> </ul>	الوضع الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ظاهرة ارتفاع المياه المالحة</li> <li>• القضاء على نظام السقي التقليدي</li> <li>• تحول معظم الواحات الى مدن</li> <li>• وجود المناطق ذات الأخطار الصناعية الكبرى: منطقتي ، حاسي مسعود وحاسي الرمل</li> </ul>	الوضع البيئي

المصدر : من انجاز الباحثة اعتمادا على : ساسي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 106



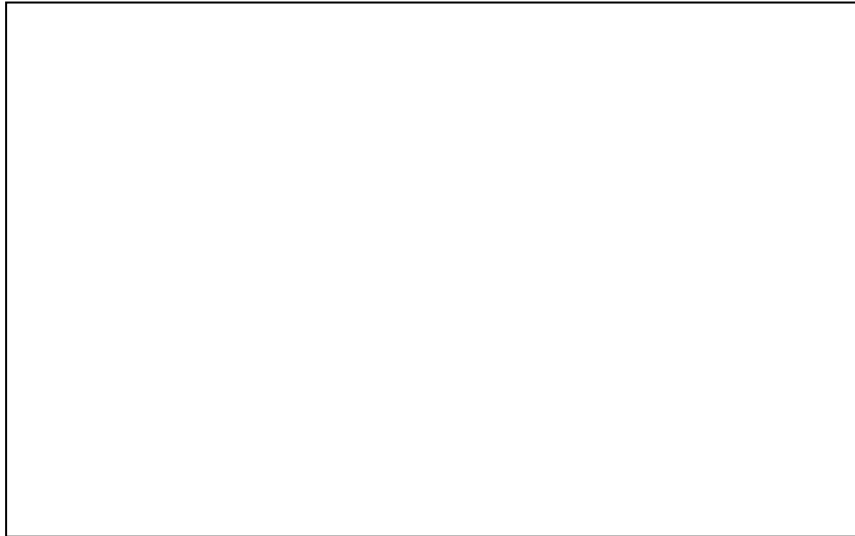
من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم الإشكاليات التي يعاني منها الإقليم الصحراوي ، وتتمثل في الفيضانات التي تحدث من حين لآخر ، كما هو مبين في الصورتين رقم (14) و (15) ، والنمو العمراني المكثف وغير الموجه ، مما أدى الى تحولات مجالية كبرى في هذا الإقليم ، حيث انتق من ظاهرة المدن الحديثة، وهذا على حساب مساحات النخيل حيث تشكل التمور أهم محصول زراعي في الجزائر ، إذ بلغ انتاجه سنة 2005 مثل 320.000 طن وبأكثر من 8.6 مليون نخلة سنة 2002 .

في حين تعاني غابات النخيل ، من كبر سنها لعدم تجديدها ، وكذا انتشار الأمراض بها.

الصورة رقم (14) : فيضانات مدينة بشار يوم 29/11/2014



الصورة رقم (15) : فيضانات مدينة بشار يوم 29/11/2014



المصدر : الموقع الإلكتروني ، سبق ذكره

ومن الإشكاليات أيضا ، القضاء على نظام السقي التقليدي وعدم المحافظة عليه وترميمه وصيانته ، والمعروف محليا بنظام الفقارات ، خاصة في المناطق الجنوبية الغربية ، مثل ولاية أدرار .

بالإضافة الى انتشار ظاهرة ارتفاع المياه المالحة ، في كل من واحات بسكرة ، والوادي، و غرداية ، و ورقلة.

كما كان لبروز الهيكلية الجديدة للمجال الصحراوي أثره الواضح ، بعد استغلال المحروقات ، وتوطين القواعد الصناعية الكبرى ، والتي أدت بالضرورة الى ظهور شبكة من النشاطات والتجهيزات والخدمات، انعكست تأثيراتها على قطاعات الشغل والسكن ونمط الحياة البيئية ، لاسيما حول المجالات الصناعية ، لمنطقتي حاسي الرمل وحاسي مسعود ، والتي يعتبرها القانون رقم 127-05<sup>69</sup> ، من المناطق ذات الأخطار التكنولوجية الكبرى ، أي المناطق المعرضة في أي وقت لخطر كبير تنجر عنه عواقب وخيمة السكان والممتلكات والبيئة .

وبالرغم من ذلك فإننا نلاحظ من خلال الجدول ، النمو الحاد للسكان الحصر في الإقليم ، فبين الفترة الممتدة من سنة 1966 الى سنة 2005 ، تضاعف عدد سكان المدن الصحراوية عدة مرات ، نذكر منها على سبيل المثال ، ولاية غرداية بـ 10 مرات ، ولاية الوادي بـ 9 مرات ، أما ولاية ورقلة فتضاعف عدد سكانها بـ 15 مرة ، وذلك بسبب استقرار السكان الرحل داخل الواحات ، والهجرة الريفية من المناطق المجاورة ، وكذا الهجرة العكسية من الشمال نحو الجنوب ( خاصة في العشرية الحمراء) حيث تتوفر فرص العمل بالإقليم الصحراوي.

إضافة الى ما سبق ، وجود الموارد الطاقوية والمعدنية التي يزخر بها الإقليم الصحراوي ، وتوفره أيضا على أهم المواقع والمعالم الأثرية والسياحية المصنفة دوليا ، من قصور قديمة بالمناطق الغربية ، والرسومات الجدارية بمنطقة التاسلي والهقار كما هو مبني في الصور التالية .

كل ذلك جعل من هذا الإقليم ، المجال المفضل ، الذي يتم التركيز عليه مستقبلا ، في المخطط الوطني للتهيئة القطرية ، لرسم خريطة الجزائر الحديثة.

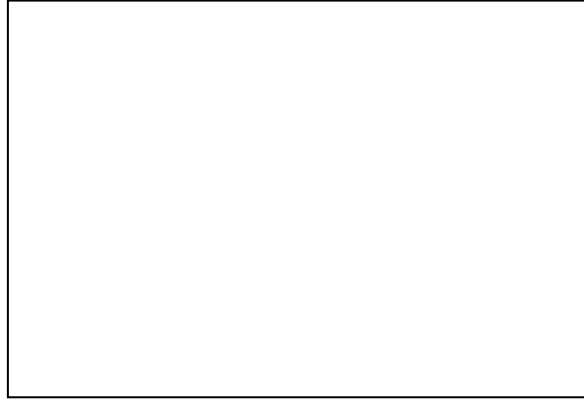
---

<sup>69</sup>. رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج د ش،العدد 29، ص14، القانون رقم 127-05 المؤرخ في 24 افريل 2005، يعلن حاسي مسعود منطقة ذات أخطار كبرى

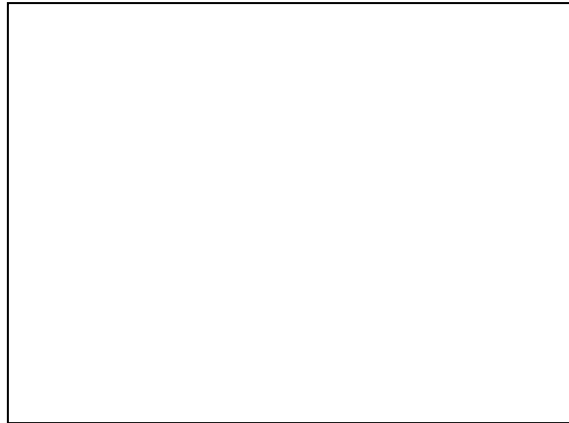
الصورة رقم (16) : جبال الهقار



الصورة رقم (17) : الرسومات الجدارية للتاسلي والهبقار



الصورة رقم (18) : الرسومات الجدارية للتاسلي والهبقار



المصدر : الموقع الإلكتروني ، سبق ذكره

## الخاتمة :

نستخلص من دراسة العناصر المهيكلية للمجال (الأرض ، والمياه ، والإنسان) أن التهيئة وأدواتها في الجزائر ، تواجه واقعا يعرف انتشارا في ظاهرة التباين وعدم التجانس الطبيعي ، وسيادة الطابع الصحراوي ، مما يؤدي بالضرورة الى وجود أقاليم طبيعية متعددة ، وأوساط بيئية متباينة ، علاوة على الإشكاليات البيئية، مثل استنزف الموارد الطبيعية وسوء توزيعها على التراب الوطني. ولا يقل ذلك أهمية ، الواقع الذي يشهده تدهور الأراضي والتربة ، وتراجع مساحة الفلاحة والغابات والمراعي.

ومما يمكن استخلاصه ايضا ، اعتبار المجال الجزائري إقليما مهددا بالأخطار الطبيعية مثل : الزلازل ، والفيضانات ، والإنزلاقات الأرضية ، المتركزة في مناطق ذات كثافة سكانية كبيرة و، زايضا نشاط صناعي واقتصادي كبير ...بمائه بالقرب من الحواضر الكبرى للبلاد.

هذا بالإضافة الى بروز مشاكل أخرى ، كاستمرار عدم التوازن السكاني وانخفاض معدل النمو السنوي للسكا ، وبداية تشكل الهرم السكاني الجديد ، بالتوجه نحو الشيخوخة ، وتأثير كل ذلك على التوزيع المجالي للمؤشرات الإجتماعية والاقتصادية .

وايضا مشكل التحولات السريعة التي شهدتها التهيئة العمرانية ، واثرها على نمو المجالات الحضرية على حساب المجالات الريفية.

واخيرا تطرقنا لتقديم دراسة مقارنة مختصرة لواقع أدوات التهيئة على مستوى كل إقليم ، مركزين في ذلك على الأقاليم الهشة أو الحساسة بيئيا ، كالإقليم الساحلي ، والإقليم الجبلي ، والإقليم الصحراوي (الواحات) ، معامدين على المقارنة بين أهم الإشكاليات التي تواجهها ، وضرورة مراعاة خصوصيتها المميزة ، لتوجيه تدخلات التهيئة ، بما ينسجم مع الأوضاع الخاصة والجديدة لكل إقليم.

## المراجع

### \* المراجع باللغة العربية

#### • الكتب والمقالات

- التخطيط التربوي في الجمهورية العربية المتحدة – الطبعة الثانية ، مركز الوثائق والبحوث التربوية القاهرة، 1976
- أحمد عبد الله حسن الراجحي، جامعة كربلاء، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المستدامة في سوريا سنة 2007
- اسماعيل صبري عبدالله: " الإيواء في اطار التنمية والتخطيط الإقليمي ..القاهرة 1991
- تسليكين وبيير يسليغين: تخطيط الاقتصاد الوطني في الإتحاد السوفيتي ترجمة مصطفى عباس ج1 من مطبوعات وزارة الثقافة دمشق 1971 ( من مقدمة الكتاب التي كتبها الدكتور محمد العمادي )
- جامعة الدول العربية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمسح الجزائري حول صحة الأسرة – 2002 – التقرير الرئيسي ، مطبعة الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر ، 2004.
- حربي عريقات، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البتراء الخاصة
- كارينكو في كتابه آلية التخطيط في اقتصاد الاشتراكي (مجلة الطريق الى الاشتراكية العدد 3 سنة 1979).
- لجنة من خبراء اليونسكو ترجمة منير عزام، التخطيط التربوي نظرة الى المشكلات و التوقعات مطبوعة وزارة الثقافة 1973.
- محمد صبري محسوب سليم : البيئة الطبيعية خصائصها وتفاعل الإنسان معها ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، سنة 1996
- مهدي صالح الجراد، مهندس استشاري، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المستدامة في سوريا سنة 2007
- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي الطبعة الثانية دار العلم للملايين بيروت 1972
- عصام خوري: محاضرات في التخطيط الاقتصادي . معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق 1977.
- فوزي ابو دقة أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية ، الجزائر نموذجاً. جامعة دمشق
- ساسي محمد : أدوات التهيئة القطرية في الجزائر...رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة، 2007

— هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب: " التخطيط والتصميم الحضري، ..."  
عمان 2006

— مواقع الكترونية لبعض الوزارات ، ويكيبيديا

● **التقارير السنوية والجرائد الرسمية :**

— التقرير السنوي لمديرية الصيد البحري بولاية الجزائر ، لعام 2020

— الديوان الوطني للإحصائيات : نشرة فصيلة للإحصائيات

— الاحصاءات العامة للسكان عام 2008 ، الديوان الوطني للإحصاء

(5éme RRGPH /2008)

— رئاسة الحكومة : الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 27 ص 21 ، القانون رقم 01 -  
20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

— رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج ج د ش،العدد 29، ص14، القانون رقم 05-127  
المؤرخ في 24 افريل 2005، يعلن حاسي مسعود منطقة ذات أخطار كبرى

— رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج ج د ش،العدد 41، ص11، القانون رقم 04-03  
المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية  
المستدامة.

— رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 43 ، ص 11 ، القانون رقم 03-  
10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

— رئاسة الحكومة.الجريدة الرسمية ج ج د ش،العدد 44، ص 04 ، القانون رقم 98-04  
المؤرخ في15/06/1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي

— رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 52 ، ص 11 ، من القانون  
رقم : 04-09 المؤرخ في 14/08/2004

— رئاسة الحكومة . الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 56، ص 7، المرسوم التنفيذي  
رقم 04-275 المؤرخ في 05 ماي يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.2004

— رئاسة الحكومة : الجريدة الرسمية ج ج د ش ، العدد 77 ، ص 19 ، القانون رقم :  
20-01

\* المراجع باللغة الأجنبية :

- Grand Larousse Encyclopédique, Vol. 1, Op.cit.
- GROUPE DES CHERCHEURS: Grand Larousse Encyclopédique, vol 1; librairie Larousse Paris 2000
- LESOURNE J et LOUE R : l'analyse des décision d'aménagement régional, p123, Dunod Paris, 1981.
- MARABET H : Dictionnaire de l'Aménagement du territoire et de l'environnement, BE, Alger.
- M A T E : groupement ABI 21 , schéma national d'aménagement du territoire, rapport d'établissement , Alger, 2003
- MATE : conférence régionale sur l'avant projet d'aménagement et de développement durable de la région programme des hauts plateaux-ouest ; saïda 18-19 janvier 2004.
- MATE: Avant projet du schema regional d'aménagement et développement durable des haut plateau, Alger, 2003.
- MERLIN P ; CHOAY F : Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, P.U.F , Paris, 1988
- SOUVERT J :dictionnaire économique et social, E.O .Paris , 1987.
- VANDOZ. L : NTIC et territoire : enjeux territoriaux des nouvelles technologies de l'information et de la communication .. Lausanne, Suisse, 2001
- VONDOZ L : NTIC et territoire : enjeux territoriaux des nouvelles technologies de l'information et de la communication, PPUR, Lausanne, Suisse, 2001.
- WACKERMANN G : géographie régionale ; Ellipses ; Paris, 2002